جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط

دراسة في الثابت والمتغير 2010 -2015

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص تحليل سياسة خارجية

إشراف الاستاذة
كـــروي كريمـــة

إعـــداد الطالبـــــة
- علاويـــــــة فاطمـــــــة

أعضـــــاء لجنـــــة المناقشـــــة
د/ شكاكطة عبد الكريم.....رئيسا
أ/ كروي كريمة ..... مشرفا ومقررا
أ/ مستاك يحي محمد لمين.....مناقشا

السنـــة الجامعيـــة: 2015 /2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال سبحانه و تعالى:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انْشُزُوا فَانْشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آَمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ سورة المجادلة الآية 11.

و قال أيضا:

فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآَنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا سورة طه الآية 114.

شكـــــر و تقديـــــر

الحمد لله رب العالمين الذي وفقنا لإنجاز هذه المذكرة، و الصلاة و السلام على الرحمة المهداة و النعمة المسداة نبينا محمد و على آله و سلم تسليما كثيرا.

أما بعد.

برفع جزيل الشكر والعرفان لصاحبة الصدر الرحب، و الخلق الرفيع، و التواضع الجم الأستاذة " **كروي كريمة** " و التي كانت نعم الموجه و المرشد لنا، نسأل الله أن يجعلها منارة من منارات العلم الخالدة، لكي كل التقدير و الامتنان.

و كذلك الشكر موصول إلى أساتذة العلوم السياسية، كما يسرنا أن نشكر أعضاء اللجنة المناقشة.

و لكل من ساعدنا على إنجاز هذه المذكرة سواء من خلال بذل النصيحة و المشورة أو السؤال و الدعاء لنا من قريب أو بعيد، سائلين الله العلي القدير أن لا يضيع لهم أجرا.

الإهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها.

إلى من لا يمكن الأرقام أن تحصي فضلها.

إلى الكلمات المكتوبة في قاموس أشواقي.

إلى ملاكي الذي يسكن أعماقي.

أمـــــــي الحبيبة

إلى كلله الله بالهيبة والوقار.

إلى من علمني العطاء بدون انتظار.

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.

إلى من يصدح صوته برجولة المواقف.

أبـــــــي العزيز.

إلى سندي و قوتي و ملاذي بعد الله.

إلى من أخذوا بيدي إلى بر الأمان.

إلى من علموني علم الحياة.

إلى من علموني ما هو أجمل من الحياة.

إخوتي وأخواتي (**موسى – يحي - عمر - عائشة – كريمة**).

إلى بسمتي البريئة وضحكتي الصادقة (**عبد الغفور – نسرين – حسام**).

إلى سنفونية الحياة وسر الوجود (**أسمهان**).

إلى النجم الساري في سماء آفاقي (**وسيلة**).

إلى العسل الصافي والمصباح المنير (**نورة**).

إلى هدوء البحر وروعة الشروق (**خديجة – شهرزاد**).

إلى كل طلاب تحليل السياسة الخارجية السنة ثانية ماستر.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

فاطمة

الخطـــــة

الخطـــــــــــة

المقدمـــــــة

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية (المحددات، المرتكزات، الاهداف والآليات)

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول: المحددات الداخلية.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.

المبحث الثاني : مرتكزات وأهداف السياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول: مرتكزات السياسة الخارجية التركية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية.

المبحث الثالث: أدوات السياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول: الاداة الدبلوماسية والاقتصادية.

المطلب الثاني: الاداة الإعلامية والمنظمات الدولية والإقليمية والعسكري.

الفصل الثاني: أهمية منطقة الشرق الاوسط بالنسبة لتركيا .

المبحث الأول: مفهوم الشرق الأوسط.

المطلب الأول: التأصيل التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط..

المطلب الثاني: تعريف الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: الأهمية الجيوإستراتيجية والجيوالبولتيكية.

المطلب الأول: الأهمية الجيوإستراتيجية.

المطلب الثاني: الاهمية الجيوبولتيكية.

المبحث الثالث: الاهمية الجيواقتصادية والجيوثقافية.

المطلب الأول: الاهمية الجيواقتصادية.

المطلب الثاني: الاهمية الجيوثقافية.

الفصل الثالث : الثابت والمتغير في السياسة الخارجية التركية

المبحث الأول: المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: المتغيرات الداخلية.

المطلب الثاني: المتغيرات الإقليمية.

المطلب الثالث: المتغيرات الدولية.

المبحث الثالث: التوجهات السياسة الخارجية التركية اتجاه قضايا الشرق الاوسط

المطلب الأول: الدول العربية في المنطقة.

المطلب الثاني: العلاقات التركية الإيرانية.

المطلب الثالث: العلاقات التركية الإسرائيلية.

المبحث الثالث: تحديات السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط الاقتصادية.

المطلب الأول: التحديات الداخلية.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية.

الخاتمـــــــة.

مقدمـــــة

لعبت تركيا دورًا حاسمًا في التاريخ على الصعيد الإقليمي والدولي، إذ شكلت تقاطعا لمختلف الحضارات البشرية العريقة في قلب العالم القديم، فكانت إسطنبول عاصمة لثلاثة من أكبر الامبراطوريات وأقوها على العصور، من الرمانية إلى البيزنطية وانتهاءً بالإمبراطورية العثمانية التي ضعفت وانهارت، وانهيت فيها الخلافة الإسلامية وأعلنت على أنقاضها جمهورية تركيا الحديثة عام 1923.

إن المتتبع للسياسة الخارجية التركية على مدى عقود من الزمن يلاحظ بأن تركيا العلمانية ذات الأغلبية المسلمة اتجهت في سياستها نحو الغرب، بصفتها عضوة في مجلس أوروبا عام 1949، ومشاركتها الفعالة في الحلف الأطلسي عام 1952، والتوجه الغربي على الدوام خاصة بعد توقيع اتفاق أنقرة بين الجماعة الاوروبية وتركيا عام 1963 على إمكانية انضمام تركيا مستقبلا إلى الاتحاد الاوروبي، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة حاولت تركيا البحث عن دور إقليمي فاعل في المنطقة خصوصًا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم واستلامه للسلطة عام 2002، وإدراك قادته بأنهم قادرين على تنشيط الدور التركي في البيئة الإقليمية المحيطة بها، وأن تكون وسيطا مقبولا عربيا ودوليا في الصرع العربي الإسرائيلي والنزاعات العربية – العربية.

وبهدف تفعيل تركيا لدورها في المنطقة الشرق الأوسطية، وجدت السياسة التركية بأنه يجب عليها تكييف سياستها الخارجية بشكل يتلاءم مع الواقع الدولي والإقليمي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، خاصة الاضطرابات الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية (الربيع العربي) وبروز التنافس الدولي والإقليمي على المنطقة، بعد الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي حققته تركيا بعد جملة من الاصلاحات التي ساهمت بظهورها كراع للسلام في دول الإقليم باتباع دبلوماسية نشطة في المنطقة في محاولة لتقليل المشاكل مع دول الجوار وصولاً إلى تصفير المشكلات مع هذه الدول، وبالتالي فهذه المتغيرات فرضت على تركيا إعادة تشكيل التوجهات سياساتها الخارجية تجاه محيطها الإقليمي.

تأسيسًا على ما تقدم يأتي أن السياسة الخارجية التركية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط بتوجهات منبثقة من ثقلها وحجمها السياسي الذين يمكنها من قلب استجابة لمصالحها الوطنية والقومية.

أهمية الدراسة:

- **الأهمية العلمية:**

تظهر أهمية الموضوع العلمية في اعتباره من المواضيع الاساسية المطروحة للنقاش في الدراسات المعاصرة خصوصًا حول مكانة تركيا ودورها في النظام الإقليمية خاصة الذي عملت القيادات التركية على جعله يتميز بتعدد الأقطاب مع محاولة تركيا استعادة مكانتها السياسية كقوة ذات أدوار فاعلة من خلال إعادة توجهات سياستها الخارجية وفق ما تقتضيه التطورات الحاصلة في منطقتها الإقليمية، خاصة الشرق الأوسط بما فيه المنطقة العربية.

- كما تكمن أهميته في كونه يتناول فترة زمنية معاصرة لم تخضعه للدراسة إلا في ضوء عدد محدد من الدراسات والتي يمكن أن تساهم في الإثراء المعرفي الأكاديمي في مجال تحليل السياسة الخارجية.

- **الأهمية العملية:**

- الرغبة في التعمق في الدراسات الشرق أوسطية بصفة عامة وسياسات القوى الإقليمية بصفة خاصة الامر الذي جعلنا نتناول موضوع السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط من (2010 -2015) على اعتبار ان تركيا من القوى الشرق أوسطية التي بدأت تسترجع مكانتها في النظام الإقليمي بعد سنوات من الانعزال.

- الرغبة في معرفة مدى التغير الذي طرا على توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط والعالم العربي خاصة بعد عام 2010 بداية ثورات الربيع العربي ووصول رجب طيب أردوغان إلى سدة الحكم في 2011.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية:

تناولت الدراسة السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط عمومًا (الدول العربية في المنطقة، إسرائيل وإيران) خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015).

الحدود المكانية:

تناولت الدراسة موضوع السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال التركيز على كل من تركيا وتوجهات سياستها الخارجية تجاه دول المنطقة العربية وإيران وإسرائيل، كون هذه الدول تنتمي إلى إقليم جغرافي يتمتع بأقصى درجات الاهمية الجيوإستراتيجية، وفيه تتفاعل وتتناقض وتتصارع السياسات وتتعدد المصالح والأطماع باعتبار تركيا معنية داخليا وإقليميا ودوليا بالشؤون والمعطيات القائمة والمستقبلية في منطقة الشرق الأوسط.

أهداف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة في معرفة التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الاوسط ومعرفة الثابت والمتغير في سياستها الخارجية الإقليمية في ظل الاحداث التي تمر بها المنطقة موازاة مع متا عرفته الحكومة التركية من تغيرات في سياستها المحلية والإقليمية والدولية، كما تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- إبراز محددات السياسة الخارجية التركية والمرتكزات التي تقوم عليها بالإضافة إلى الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها باعتماد مجموعة من الأدوات.

- استعراض أهمية منطقة الشرق الأوسط الجيوإستراتيجية والجيواقتصادية والجيوبولتيكية والجيوثقافية بالنسبة لتركيا.

- تحددي المتغيرات المؤثرة في السياسة التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015.

- إبراز أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة فيما هو ثابت ومتغير في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الاوسط في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 والتي أثرت فيها مجموعة من التغييرات، هذا التغير أو التحول في

السياسة الخارجية التركية آثار تساؤلات حول الدور الذي تحاول تركيا لعبه في الشرق الأوسط خصوصًا في المنطقة العربية وهدفها من هذا الغير في توجهاتها، ومنه تتبلور لدينا الإشكالية التالية:

ما هو الثابت والمتغير في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015؟.

التساؤلات الفرعية:

1- ما هي محددات ومرتكزات وأهداف السياسة الخارجية التركية؟.

2- فيما تتمثل أهمية كمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة لتركيا؟.

3- ما هي المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط؟.

4- ماهي التحديات التي تواجه السياسة الخارجية التركية إقليميا وداخليا؟.

الفرضية المركزية:

إن السياسة الخارجية التركية عرفت تغيرا كبير في توجهاتها خاصة نحو منطقة الشرق الاوسط وبالأخص المنطقة العربية بعد وصول رجب طيب أردوغان للحكم في تركيا وظهور ما يعرف بالربيع العربي.

فروض الدراسة:

1/ تتحكم في السياسة الخارجية التركية محددات داخلية وخارجية وتقوم على مجموعة من الاسس والأهداف.

2/ تمتلك منطقة الشرق الأوسط أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا.

3/ تتحكم في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط متغيرات داخلية وإقليمية ودولية.

4/ تواجه السياسة الخارجية التركية مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية.

الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط أو طرحتها كمادة ودراسة، أرصدت من خلالها توجهات السياسة الخارجية التركية والعوامل المؤثرة فيها من بين هذه الدراسات:

1. دراسة **الطالب** "ياسين القطاونة"، تحت عنوان الدور الإستراتيجي لتركيا في الشرق الاوسط فغي ظل الأحادية القطبية من 1991 – 2008، عام 2009[1]، تمت الدراسة في اربعة فصول، توصلت الدراسة إلى أن تركيا في ظل المتغيرات الإقليمية في تلك الفترة تهدف للعب دور جديد في المنطقة من خلال استغلال الدعم الأمريكي لها بصفتها تشكل من وجهة نظرهم وكذلك لأوروبا نموذجا للإسلام المعتدل، إضافة لذلك تسعى تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في جانب ومن جانب آخر تسعى للحضور كعضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، فبروز دورها في عام 2008، بعد أخذها زمام المبادرة في قضايا حساسة خاصة أثناء الحرب الإسرائيلية على غزة ودورها كوسيط في المفاوضات الإسرائيلية السورية، ونظرها لمسألة المياه بجدية لا سيما وأن المنطقة مقبلة على شح مائي.

2. دراسة **"الطالب** قاسيلي عبد القادر" تحت عنوان الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط من 1980 إلى 2014[2]، تمت الدراسة في ثلاثة فصول، توصلت الدراسة إلى نتيجة أن الدور التركي هو دور ذو أهمية بالغة في منطقة الشرق الاوسط، وذلك نظرًا للنهج البراغماتي الذي انتهجته الجمهورية التركية منذ قيامها والذي لن يتغير حتى لو تغيرات الحكومات والاحزاب المتداولة على السلطة والاستراتيجيات والسياسات والأساليب، لكن المصلحة هي المحدد الوحيد والأخير لكل توجهات وأدوار كل الدول بما فيها تركيا.

---

(1) ياسين أحمد القطاونة، "الدور الإستراتيجي لتركيا في الشرق الاوسط في ظل الأحادية القطبية 1991 –2008"، مذكرة ماجستير (دراسة غير منشورة) في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2009.

(2) عبد القادر قاسيلي، "الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط من 1980 إلى 2014"، مذكرة ماستر (دراسة غير منشورة) في العلوم السياسة، جامعة خميس مليانة، 2015.

دراسة **"الطالب** علي سعد سعيد السعيدي"، تحت عنوان الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الاوسط (2002 – 2013) القيود والفرص 2014[1]، تمت الدراسة في أربعة فصول، توصلت الدراسة من خلالها إلى ان قيود العلمانية والمبادئ الكمالية كان الأثر الواضح في قيام نظام الجمهورية التركية الحديثة عام 1923، كما أن القيود المحددة للإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط تبرز ممن خلال الخيارات الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط والتي تنطلق من سياسة خارجية انهجها قادة حزب العدالة والتنمية ورؤية متنامية لمكانتها الجيوسياسية الجديدة في العالم وفرص نجاح الإستراتيجية التركية تجاه كل إيران وإسرائيل و الدول العربية قد جاءت بعد أن راح التفكير البراغماتي يقلب الخيارات في ضوء قراءة متأنية للواقع الإقليمي والدولي.

ركزت الدراسات السابقة على الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط في فترات مختلفة وذلك بدراسة القيود والفرص المتاحة لتركيا في محيطها الإقليمي والاستراتيجيات الممكن أن تتبعها تركيا في المنطقة الإقليمية (خاصة الشرق الاوسط بما فيها اتجاه إيران وإسرائيل)، دون التركيز على المتغيرات المؤثرة في هذه الاستراتيجيات أو السياسات التركية تجاه محيطها الإقليمي.

بينما دراستنا فإنها تتناول الساسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط (خاصة الدوال العربية في المنطقة وإسرائيل وإيران)، وذلك لتحديد المتغيرات المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة المتمثلة في عدة متغيرات داخلية وإقليمية ودولة، والجديد في دراستنا كذلك أنها تدرس فترة جديدة (2010 – 2015) عرفت فيها منطقة الشرق الأوسط عدة اضطرابات وتحولات وعرفت عدة استقطابات للتنافس الدولي والإقليمي على المنطقة موازاة مع التغير الداخلي التركي وسعيها لاستعادة مكانتها الإقليمية بإعادة توجهات سياستها الخارجية واستراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط.

الإطار المفاهيمي:

الاستراتيجية: يعرفها ميكيافيلي في كتابه **"**فنن الحرب**":** أن الإستراتيجية أصبحت تعني الحرب لتحقيق مصالح الامة كمات وضع ميكيافيلي إطار للمبادئ الرئيسة للإستراتيجية السياسة وسعى لتأسيس

(1)علي سعد سعيد السعيدي، " الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الاوسط (2002 – 2013)، القيود والفرص"، مذكرة ماجستير (دراسة غير منشورة) في العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، 2014.

علاقة بين السلطة العسكرية وبين التنظيم السياسي وأكد نظرية ضرورة التخطيط والإعداد للحرب على مستوى الدولة[1].

الجيوإستراتيجية: تبحث في المراكز الإستراتيجية للدولة أو الوحدة السياسية سواءً في الحرب أو السلم، فتتناوله بالتحليل لعناصره الجغرافية العشرة وهي: الموقع، الحجم، الشكل، والاتصال بالبحر، والحدود والعلاقة بالمحيط والطبوغرافيا والمناخ والموارد والسكان[2].

الجيوسياسية: تدرس العلاقة بين الأرض والمحيطات الاقتصادية ومدى تأثير المحيط الطبيعي لدولة متا على الحياة السياسة سواءُ الداخلية أو الخارجية[3].

الجيواقتصادية: تدرس العلاقة بين الأرض والمعطيات الاقتصادية ومدى تفاعلها وآثارها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية المباشرة وغير المباشرة وبالتالي آثارها على المسارات والانشطة الاقتصادية والمحددة الإستراتيجية الاقتصادية[4].

الجيوبولتيك: هي علم يدرس علاقة الارض بالعمليات السياسية وأن موضوعها يقوم على قاعدة جغرافية عريقة ولا سيما على الجغرافيا السياسية التي هي علم الكائنات السياسية في مكونها وبيئتها وتظهر الفكرة السياسية للجيوبولتيكا في انها النظرية التي تبحث عن قوة الدولة بالنسبة للأرض[5].

الثورات العربية الحديثة: هي ثورات اندلعت في معظم بلاد الوطن العربي بدأت بتونس القاسم المشترك بنها جميعا هو الثورة ضد الفساد وضد الانظمة وضد الفقر والبطالة وضد سياسة التوريث في الحكم[6].

---

(1) Gramett John, strategies studies and its assomptions, in : contemprary strategy, London, Holmes 8éd, meirpuhlishers, Inc, 1987.

(2) نصري ذياب خاطر، الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا، الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2010، ص ص22– 23.

(3) حسن بكر أحمد، العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل، ط2، دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000، ص ص27-28.

(4) ناصري ذياب خاطر، مرجع سبق ذكره، ص 23.

(5) نصري ذياب خاطر، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(6) نسرين مزاوي، "الثورات العربية تنمية اقتصادية وآفاق بيئية محلية"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3409، 2011/06/27، ص 13.

المناهج المتبعة:

1/ المنهج التاريخي: تم توظيف المنهج التاريخي في دراسة السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بالرجوع لفترات تاريخية تسبق الفترة المحددة في الدراسة اثناء التطرق إلى المرتكزات التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركية منذ ظهورها كفاعل في السياسة الإقليمية بالإضافة المحددات الموجهة لهذه السياسة منذ القديم كما أن الدراسة العلاقات التركية بالدول الإقليمية تستدعي العودة إلى التاريخ.

2/ المنهج التحليلي: من خلاله تتم تحددي طبيعة توجهات السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الاوسط بتركيزها على تجميع المعلومات التي تمكننا من معرفة الاستراتيجيات والأدوات اللازمة التي يتم من خلالها تحليل التغيرات الحاصلة في السياسة الخارجية التركية بعد إبراز الأهمية التي تكتسيها منطقة الشرق الاوسط بالنسبة لتركيا.

- منهج دراسة حالة: تم استخدام هذا المنهج من خلال إسقاط الجانب النظري على حالات محددة في منطقة الشرق الاوسط، دول في منطقة الشرق الاوسط، سوريا، اليمن، البحرين، فلسطين،، بالإضافة إلى إسرائيل وإيران في إطار دراسة العلاقات التركية والتغير في توجهات سياستها الخارجية في منطقة الإقليمية (الشرق أوسطية).

المنهج المقارن: تم الاستعانة بهذا المنهج لإظهار ترابط الأحداث والتوجهات في مراحل تاريخية معينة والإدراك أوجه الاختلاف والاستمرارية في توجهات السياسة الخارجية التركية في فترة زمنية معينة قبل وبعد 2010، لإبراز الثابت والمتغير في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط مقارنة كما كان قبل هذه الفترة.

تقسيم الدراسة:

لقد حاولت هذه الدراسة أن تنظر إلى الثابت والمتغير في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بناءً على الأسس والمرتكزات التي تقوم عليها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية والداخلية المؤثرة في توجهات سياسة تركيا الخارجية تجاه المنطقة الشرق أوسطية بإبراز التحديات التي تواجه تركيا داخليا وخارجيا في إطار لعبها لأدوار إقليمية نشطة وفاعلة في الفترة الأخيرة التي شهدت عدة تغيرات وتحولات سياسية خاصة في المطقة العربية.

ولإلمام جوانب الموضوع فقد قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول:

يتناول الفصل الأول السياسة الخارجية التركية وينقسم إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول تم التطرق فإلى المحددات الداخلية والخارجية التي تتحكم في رسم السياسة الخارجية التركي، أما المبحث الثاني فتضمن المرتكزات التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركية، والمبحث الثالث فقد تضمن أهداف السياسة الخارجية التركية وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية.

أما الفصل الثاني، فكان تحت عنوان: أهمية الشرق الاوسط بالنسبة لتركيا وينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث، بحيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم الشرق الاوسط، والتأصيل التاريخي للمصطلح وتقديم مجموعة من التعاريف التي تحدد المناطق الإقليمية التي يتضمنها المصطلح، اما فيما يخص المبحث الثاني فقد خصص لتوضح الاهمية الجيوإستراتيجية والجيوبولتيكية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة لتركيا، والمبحث الثالث فقد تضمن الاهمية الجيواقتصادية والجيوثقافية للمنطقة بالنسبة لتركيا.

في حين يتناول الفصل الثالث والأخير ثلاث مباحث، المبحث الأول تم من خلاله التطرق على المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط، والمبحث الثاني الذي تناولنا من خلاله توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه قضايا الشرق الاوسط، أما المبحث الثالث والأخير تم التطرق فيه إلى التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه تركيا في المنطقة.

وفي الاخير الخاتمة وتم فيها عرض النتائج التي توصلتن إليها الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة.

الفصـــل الأول

السياسة الخارجية التركية
[المحددات، المرتكزات،
الأهداف والآليات]

أدى وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم سنة 2002 إلى تغيير كبير في بوصلة السياسة الخارجية التركية فلأول مرة يصل الحزب إلى الحكم يحمل رؤية مغايرة وتعريف مختلف لموقع تركيا وأهميتها الجيوإستراتيجية، وانطلاقا من هذا عمل الاتراك الجدد أصحاب التوجه الإسلامي المعتدل على التعاطي مع القضايا الإقليمية المحيطة بتركيا من كل جهة وفق مبادئ ومرتكزات ساهمت محددات تركيا الداخلية والخارجية في رسمها على يد البروفسور أحمد داود أغلو بتوظيف الإمكانيات والآليات السلمية التي تهدف إلى نزع فتيل التوتر وتقريب الرؤى لتحقيق المصالح المشتركة.

وفي هذا الفصل يتم دراسة مختلف أبعاد ومحددات السياسية الخارجية التركية التي من خلالها يمكن رصد مختلف المتغيرات سواءً على البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية التي تمنح فرص وقيود لصياغة سياسة تتلاءم مع الإمكانيات والقدرات التي تتوفر عليها تركيا انطلاقا من ابراز مجمل مقوماتها الجيوإستراتيجية.

كما يتضمن الفصل تفاعلات النظام السياسي التركي ودور الجيش في مسالة صنع القرار في الحياة السياسية.

وفي الأخير نتطرق إلى مجموعة المبادئ والمرتكزات ومختلف الأدوات السياسية الخارجية التركية التي انتهجتها لتحقيق أهدافها الداخلية والإقليمية، وحتى الدولية.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية.

تتأثر السياسة الخارجية للدول وخبراتها السياسية بجملة من المحددات الداخلية والخارجية، حيث تلعب هذه الأخيرة الدور الرئيسي في تحديد قوة وتأثير الدولة على المستوى الداخلي وفي محيطها الإقليمي والدولي، وتركيا عملت في رسم سياستها الخارجية وفقا لمجموعة من المحددات البيئة الداخلية والخارجية.

المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية.

أولا- المحدد الجغرافي: تنطلق سياسات الدولة في تركيا من نقطة مركزية جغرافية سياسية هي موقعها في الخريطة العالمية، ومن ذلك تنشأ مسميات ومفاهيم الجوار الجغرافي والسياسي والعمق الإستراتيجي والمجال الحيوي، ويكتسب ذلك أهمية أكبر إذا أخذ بالحسبان الأهمية التاريخية والثقافية والدبلوماسية السياسية واتجاهات المعنى والقوة لدى "الأتراك"، ومدى أهمية وحساسية ذلك الموقع للنظام الدولي وسياسات القوى الكبرى وخاصة حيث يتعلق الأمر بدولة متوسطة القوة مثل تركيا[1].

وقد حدد رئيس الوزراء "أحمد داود أغلو" الموقع الجغرافي لتركيا واهميته في رسم السياسة الخارجية الجديدة لتركيا على الشكل "تقع تركيا في موقع مركزي من مناطق العبور وساحات - صراع النفوذ للقوى البرية والبحرية بين خطي شرق – غرب، وشمال جنوب وتتقاطع في تركيا النقاط التي تربط الكتلة البرية الأورو-آسيوية المركزية مع البحار الساخنة وإفريقيا على خط شمال – جنوب من خلال منطقتي عبور بريتين مهمتين هما: البلقان والقوقاز، ونقاط عبور بحرية تتمثل في المضايق بالإضافة إلى المناطق التي تربط أوراسيا مع منطقتي الشرق الأوسط وقزوين[2].

(1) عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية – التغير، ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012، ص ص31 – 32.

(2) أحمد داود أغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط3، 2014، ص 142.

تتميز تركيا بشكل مستطيلي بطول 1600 كلم والعرض 800 كلم، تقع ما بين خطي العرض 35 درجة و43 درجة شمالا، وخطي الطول 25 درجة و45 درجة شرقا، تحتل تركيا المركز السابع عالميا من حيث المساحة حيث تبلغ 783562كلم^2[1].

يشكل موقع تركيا الجغرافي تاريخيا ركيزة لانطلاقها نحو العالمية، إذ يقول "أحمد داود أغلو": وزير الخارجية لتركيا وهو يوضح الاهمية الجغرافية للجمهورية التركية "تحتل تركيا من حيث الجغرافيا مكانا فريدا فباعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا وأوراسيا يمكن أن يتم تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن اغتزاله في صفة واحدة موحدة، فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في مدارها المباشر ...، ستكون التزامات تركيا من الشيلي إلى إندونيسيا، ومن إفريقيا إلى آسيا، ومن الاتحاد الأوروبي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي جزءاً من مقاربة شاملة للسياسة الخارجية، وستجعل المبادرات تركيا فاعلا عالميًا"[2].

وتكمن الأهمية الجيوسياسية لتركيا في أنها:

1- تتوسط قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا وقد منحها هذا الموقع منذ القديم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي حيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في هذا المحيط، وتمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوروبا حيث يشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي 97% من مساحة البلاد وتسمى عاصمة البلاد (أنقرة) وتعرف باسم "آسيا الصغرى" أو منطقة "الأناضول"، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا ويضم إسطنبول[3].

(1) فراجي فاطمة الزهراء، "مقومات السياسة لخارجية التركية تجاه جوارها الإقليمية"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية (دراسة غير منشورة)، جامعة الجزائر 03، 2014 – 2015، ص 14.

(2) علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص 20.

(3) فوزي حمام، نبيلة بن قمير، "السياسة الخارجية التركية بين الأوروبيانية والشرق-أوسطية": مذكرة ليسانس (دراسة غير منشورة)، قالمة، 2013 – 2104، ص 31.

2- تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة "قلب العالم" "Heart Lond" وفق نظرية هارفورد ماكيندر الجيوبولتكية الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي[1].

3- تحد الجمهورية التركية 08 دول بمساحة مشتركة مختلفة على الحدود في الجنوب الشرقي جورجيا بحدود (252 كلم) وأرمينيا بـــ (268 كلم) وأذربيجان بـــ (09 كلم)، في الشرق إيران بـــ (499 كلم)، في الغرب اليونان بـــ (206 كلم)، في الشمال الغربي بلغاريا بـــ (240 كلم)، وفي الجنوب سوريا بـــ (622 كلم) والعراق بـــ (352 كلم)[2].

4- تحد تركيا المياه من ثلاث جهات وهي: البحر الاسود في الشمال، وبحر ايجيه في الغرب والبحر الأبيض المتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين مهمين وهما: مضيق البوسفور في شمال تركيا، بحيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة ويبلغ طوله حوالي 1 كلم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر ايجيه طوله (60 كلم) وعرضه يتراوح بين (1 و6) كلم، كما يعطيها القدرة على التحكم ويتيح لها التحول إلى قوة مائية إضافة كونها قوة قارية[3].

(1) علي حسين باكير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(2) عايد الكلي نصر الدين، الحرب والتراث بين تركيا وإسرائيل، بيروت: إدارة الآفاق الجديدة، 1997، ص19.

(3) علي حسين باكير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 22.

خريطة رقم (01) : الخريطة السياسية لتركيا:[1]

المصدر:

http://www.sfari.com/gallery/files/5/3/3/1/4/turkey-arabicmap_ original.

وعليه يمكن أن نقول أن الموقع الجيوسياسي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالمحيط الإقليمي مما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية ويعود عليها بالمنفعة الاقتصادية سواءً كان ذلك في إطار علاقات تجارية أو التزويد بالمواد الطاقوية عبر أراضيها من ناحية أخرى، فهذا الموقع أعطى لتركيا بعدا جيوإستراتيجيا حيويا ومهمًا سواءً كان ذلك من ناحية الملاحة البحرية أو العسكرية حيث أنها تسيطر بموقعها هذا وتتحكم بمقدرات الارتباط للملاحة البحرية، وموقعها البري المحاذي لروسيا بصورة خاصة ولأقطار التي سبق ذكرها قد أعطى تركيا مكانة إستراتيجية بالغة

(1) Fernand Brauchel, A HISTIRY, NEW YORK : Penguin, 1993, P 55.

الاهمية في الإستراتيجية العالمية وهذا ما نراه منطبقا على أهمية تركيا في المخططات الجيوبولتكية الدولية من خلال انضمامها إلى الأحلاف والمعسكرات المتلائمة من التخطيط العالمي[1].

فانطلاقا من الإمكانيات الجغرافية الكبيرة التي تمتلكها تركيا سعى أحمد دواد أغلو إلى وضع إستراتيجية جديدة لاستغلال هذه الإمكانيات الجغرافية لتركيا خدمة لسياستها الخارجية حيث يقول: إن أهم تناقض يتصف به بناء السياسة الخارجية التركية فيما يتعلق بجغرافيتها، هو عجزها عن تشكيل إستراتيجية، طرق بحرية وبرية متناسقة ضمن مراحل طويلة المدى ولأن تركيا تقع في منطقة جغرافية تحدها البحار من ثلاث جهات، وتتقاطع فيها الطرق المائية والبحار الداخلية والخلجان فإن تطوير إستراتيجية بحرية تحقق التأثير على هذا الحوض يعتبر من الاولويات الحيوية للسياسة الخارجية التركية[2].

ونستنتج قراءة أغلو للموقع الجغرافي لتركيا أنها تقع في موقع جغرافي ملتصق بين قارتين عالميتين، الغرب والشرق، ومن ثم يؤدي الموقع الجغرافي دورًا كبيرًا في السياسة التركية، وكذلك الإقليمية والدولية الأمر الذي يعطي المكان قدرة أو قوامة نسبية على قاطنيه، بحيث يفرض نفسه عليهم، ويدفعهم للانطلاق إلى مجال أكبر إذا كان لديهم القوة، وقد يقوي آخرين للتدخل في شؤونهم إذا كانوا ضعافا، تركيا هي أيضا ساحة جذب مركزية ولذلك نجد إسطنبول مدينة شرق أوسطية، ومدينة أوروبية شرقية، ومدينة للبحر الأسود ومدينة للبحر المتوسط، وتعد تركيا من حيث العنصر البشري وساحة التأثير الجغرافي دولة شرق أوسطية وبلقانية وقوقازية وتنتمي إلى آسيا الوسطى وبحر الجزر، والبحر الابيض المتوسط، والخليج، والبحر الأسود، وبالتالي يختلف معنى السياسة الخارجية ومداها سواءً وفقا للجغرافيا (الموقع والمسافة والمجال) التي يمكن أن تصل إليه وتؤثر فيه، أم على العكس وفقا للجغرافيا (موقع ومسافة المجال) للقوى المؤثرة[3].

(1) فوزي حمام، ونبيلة بن قمير، مرجع سبق ذكره، ص 32.

(2) احمد داود أغلو، مرجع سبق ذكره، ص 177.

(3) عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 34.

الجدول رقم (01) يوضح المؤشرات الجغرافية لتركيا:

المساحة	783562 كلم^2
اليابسة	769632 كلم^2
الماء	13930 كلم^2
الحدود البرية	2648 كلم
الشريط الساحلي	7200 كلم
أعلى نقطة	5166 م (جبل آرارات)
أدنى نقطة	0 م البحر المتوسط

المصدر: CIA WORLD. F. ACT, Book (2009)

المحدد السكاني: يبلغ عدد سكان تركيا ما يقارب 77.695.904 مليون نسمة حسب إحصائيات جويلية 2014 حيث ارتفع عدد السكان بـــ 1 مليون و28 ألف و40 شخص مقارنة بسنة 2013 وهو ما يعطي ثقلاً كبيرًا على الصعيد البشري في محيطها الإقليمي والدولي، وبناءً على نظام تسجيل عنوان السكن في البلاد ما يقرب ثلاثة أرباع السكان يعيشون في المدن الكبرى فعدد السكان في مدينة إسطنبول بلغ عام 2014، 14 مليون و377 ألف نسمة، وفي مدينة أنقرة 4 مليون و13 ألف نسمة وأزمير 2 مليون و787 الف نسمة، بورصا 2 مليون و222 ألف نسمة.

وبذلك تحتل تركيا المرتبة 17 عالميا من حيث تعداد عدد السكان ويؤهلها هذا الكم البشري من لعب دور هام على الصعيد الإقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والدينية، إذ لا يكفي موقع الدولة الجغرافي ليؤهلها لعب أدوار إقليمية ودولية كبيرة[1].

تشكل الفئة الشبانية الركيزة الاساسية التي يقوم عليها اقتصاد البلاد الذي شهد قفزات إيجابية خلال السنوات القليلة الماضية، وتبلغ تعداد القوة العاملة في تركيا حوالي 23.5 مليون نسمة أي ما يفوق

(1) Türkiye istatistik, «Türkiye nufusu.acilklandi».In: http://wwwitakwin .com.tr/yaum/ 2015/01/28/turkiyenin-nufusu-aciklandi- (2016/02/03).

التعداد السكاني لسوريا مثلا، وتشكل هذه الفئة قوة دافعة بنشاطها وطاقاتها الانتاجية بما يتناسب مع الدور الإقليمي الذي تريد تركيا أن تعلبه في محيطها الإقليمي[1].

جدول رقم (02) يمثل الفئة العمرية في تركيا:

التركيبة العمرية (السنة)	النسبة	الذكور	الإناث
14 – 0	%25	10.660.110	10.179.850
25 – 15	%16.8	6.989.099	6.709.450
54 – 25	%42.8	17.650.790	17.358.730
64 – 55	%8.1	3.289.605	3.291.199
65 فما فوق	%6.6	2.517.219	2.973.310

المصدر: CIA. the World. Fact book

http://www.cia.gov/ libiray/publication / the-world-Fact book/geos/tu.btn

أما التركيبة العرفية والدينية لسكان تركيا فهي تتميز بتنوعها فرغم أن أغلبية سكان الجمهورية من المسلمين بنسبة 99.8%، إلا أن البلاد ظلت متعددة الأطراف فإلى جانب الاتراك من السنة والعلوية، عاشت في تركيا واستقر بها آخرون مثل البلغاريون وأخرون من البوسنة والألمان وبوماق قادمون من البلقان فضلا عن أذربيجان وجورجيا وطاجاكستان، ومن القوقاز والأوزباك ومن وسط آسيا وجنوب روسيا نزح إليها القوقازيون والتتار[2].

يتحدث ما يصل إلى 90% من الشعب التركي اللغة التركية وهي اللغة الرسمية ويتحدث ما يقارب 6% من الافراد اللغة العربية واليونانية أو إحدى اللغات الاخرى التي يستخدمها الأقليات المستقرة في البلاد، وتتجاوز نسبة المسلمين 98% من مجموع السكان، ويصنف منهم المذهب السني حوالي 85%

(1) محمد حبيب عيسى، السياسة الأردوغانية والاقتصاد التركي، 01 حريزان، 2015،

http//www.ncro,ssx/?P 22 82.

(2) راتير هرمان، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية الصراع الثقافي في تركيا، ترجمة علا عادل، مصر: مركز المحروسة للنشر والخدمات والمعلومات، 2012، ص 20.

والمذهب الشيعي حوالي 14%، كما تضم أقليات صغيرة من المسيحيين واليهود ولا تتجاوز النسبة 1% من مجموع السكان[1].

هذا الكم البشري يؤهلها من لعب دور مهم على الصعيد الإقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية وحتى الدينية، إذ لا يكفي موقع الدولة الجغرافي ليؤهلها للعب أدوار إقليمية ودولية كبيرة فلعدد السكان دورًا أيضا في ذلك[2].

ثانيا- المحدد الاقتصادي: تلعب الخيارات الاقتصادية السياسية دورًا كبيرًا في توجه العلاقات الاقتصادية للدولة وتعتبر عنصرًا مهما من عناصر إستراتيجيتها، حيث تكاد تركيا تحتكر الموردين الأكثر أهمية على صعيد المنطقة وهما الماء والغذاء، فتركيا من البلدان القليلة التي تتمتع باكتفاء ذاتي من الناحية الغذائية والزراعية، هذا بالإضافة إلى تمتعها بموارد طبيعية وثروات معدنية أخرى كثيرة بالرغم من افتقارها إلى كميات معتبرة من النفط والغاز[3].

إلى جانب قطاع الزراعة التقليدي الذي يشغل 25% من اليد العاملة في تركيا فقد ازدادت أهمية قطاع الصناعة الذي يشغل 26.2% من اليد العاملة وقطاع الخدمات بنسبة 48.8%[4].

ويقوم الاقتصاد التركي على سياسة السوق الحرة وقد استهدفت الاصلاحات أساسا بتحقيق الحرية المالية والتجارية بشكل أساسي والمضي قدمًا في عمليات الخصخصة والحد من دور الدولة وهذا ما زاد من استثمارات القطاع الخاص في مجال الصناعة والنقل والاتصالات مما أدى إلى توسيع إنتاج السوق لتجاوز قطاع النسيج والألبسة إلى صناعات أخرى مثل السيارات والإلكترونيات والحديد والبناء والمواد الغذائية وغيرها[5].

(1) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، ص ص710 – 711.

(2) علي حسين باكير وآخرون، مرجع سابق، ص 22.

(3) نفس المرجع، ص 24.

(4) وراء زكي يونس الطويل، الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات الواقعية التركية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013، ص 21.

(5) فلاح مقداد السرحان صابل، أثر المعدات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية، 2002 -2011، الأردنية: الاردنية للعلوم الاجتماعية، 2010، ص 08.

قطاعات الاقتصاد التركي:

1- القطاع الصناعي: تمتلك العديد من القطاعات الصناعية المهمة من بينها الصناعات الغذائية (20 - 23%) المنسوجات (22 - 29%) الكيمياويات (7 - 9%) السيارات (7 - 9%) المنتجات البترولية (7 - 9%) الحديد والصلب (5 - 8%).

2- قطاع الزراعة: إن التنوع في المناخ في تركيا يسمح بإنتاج محاصيل خاصة عديدة مثل التبغ والقطن، الزيتون، وبنجر السكر، شجر الموالح وهي تعتبر المحاصيل الرئيسية في التصدير[1].

إن الاقتصاد التركي يرتكز على الصناعة والزراعة، إذ تتمركز الصناعة والتجارة حول منطقة إسطنبول وترتكز بشكل كبير في الجهة الغربية كما يعتبر القطاع الزراعي أكبر قطاع من حيث تشغيل العمالة بالإضافة إلى قطاع الصناعة وتحتل تركيا المرتبة الثالثة عالميا في تصدير المنسوجات بعد ألمانيا وإيطاليا[2].

3- قطاع السياحة: تشكل أحد أهم المصادر الرئيسية للعملة الصعبة في تركيا ضمن برنامج اقتصادي يدعمه صندوق النقد الدولي إذ بلغت عائدات تركيا من السياحة (12.409) مليار دولار أمريكي سنة 2001، وتعد تركيا من الدول المتميزة في هذا الجانب إذ تحتل المرتبة الثالثة بين الدول لجذب السياحة في العالم بعد روسيا والصين[3].

4- قطاع التجارة الخارجية: كلفة الواردات السنوية لتركيا هي أعلى بكثير من الأرباح المحققة ففي عام 1999 بلغ إجمالي الواردات 41 مليون دولار والصادرات 28.8 مليون دولار، الصادرات الرئيسية كانت المنسوجات والحديد والفولاذ والفواكه الجافة والملابس الجلدية، والتبغ ومنتجات البترول والواردات الرئيسية كانت الآلات والنفط الخام ومركبات النقل والحديد والفولاذ والمنتجات الكيميائية،

(1) صلاح الدين أبو الحسن، التجربة التركية عوامل النهوض، المركز العربي للدراسات والأبحاث، ص04،
www.goadreads.com/book/show 12990967

(2) دراسة عن العلاقات الاقتصادية التجارية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا خلال الفترة من 2003 حتى النصف الأول من سنة 2008، جمهورية مصر العربية: وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقيات التجارية، ص 03.

(3) وراء زكي يونس الطويل، مرجع سبق ذكره، ص 21.

والشركاء الرئيسيين في التجارة بالنسبة للصادرات هم ألمانيا (حوالي ¼ من المشتريات) والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والمملكة المتحدة وإيطاليا، المصادر الرئيسية للواردات هي المانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية[1].

ويتميز الاقتصاد التركي بأكثر السمات الاقتصادية تميزا حيث أن أكثر إيرادات الدولة تأتي من ريع الأراضي بالإضافة إلى الاستثمارات وغيرها حيث عملت الحكومة التركية على التحديث والاصلاح من خلال العديد من الإصلاحات التشريعية والقانونية والإدارية في مجال البناء الاقتصادي للدولة.

تظهر الأهمية الاقتصادية وقوتها في تركيا من خلال الجداول الإحصائية والرسومات السياسية التي تبين الوضع الاقتصادي لتركيا ولا تقتصر مفاعيل النجاح الاقتصادي وتأثيراتها على الداخل التركي فقط، بل تتعداه إلى إطارها الإقليمي والدولي، وهذا الذي ساعد تركيا في لعب أدوار إقليمية كبيرة كان للاقتصاد الدور الاهم في تحريكها.

(1) عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في ملتقى علمي الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، كلية العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف للعلوم المهنية والرابطة العربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي، الخرطوم السودان، ص3 – 2013/02/9

الجدول رقم (03): يبين المؤشرات الاقتصادية الأساسية (سنة 2010)

(المؤشرات الاقتصادية الأساسية (2010								
الدولة	الناتج المحلي ×ب. د	نصيب الفرد من الدخل د. أمريكي××	معدل الاستثمار %×××	معدل الادخار %×××	معدل التضخم %	معدل البطالة %	عدد السكان مليون	نسبة الدين إلى الناتج %
تركيا	735	10309	20,1	13,6	8,6	11,9	71,3	42,2
الجزائر	158	4366	44,3	52,3	3,9	10,0	36,1	10,4
البحرين	23	20475	29,8	34,7	2,0	غ.م.	1,1	32,0
مصر	218	2808	18,9	16,9	11,7	9,0	77,8	73,8
العراق	81	2531	غ.م.	26,2	2,4	غ.م.	32,0	119,6
الأردن	26	4326	23,1	18,2	5,0	12,5	6,1	66,8
الكويت	133	37009	14,1	42,0	4,1	2,1	3,6	10,4
لبنان	39	10041	27,8	16,8	4,5	غ.م.	3,9	134,1
ليبيا	71	10873	35,8	50,2	2,5	غ.م.	6,6	غ.م.
المغرب	91	2861	35,1	30,8	1,0	9,1	31,9	51,1
عمان	58	19405	29,8	38,6	3,3	غ.م.	3,0	5,7
قطر	127	74901	30,4	55,7	2,4-	غ.م.	1,7	27,0
السعودية	448	16267	22,9	37,8	5,4	10,0	27,6	9,9
السودان	65	1629	21,2	14,5	13,0	13,7	40,1	71,6
سورية	59	2823	24,3	20,4	4,4	8,4	21,0	29,7
تونس	44	4199	26,4	21,6	4,4	13,0	10,5	40,4
الإمارات	302	57884	19,3	26,4	0,9	غ.م.	5,2	21,0
اليمن	31	1284	11,6	7,1	11,2	غ.م.	24,4	40,6
المصدر : IMF World Economic Outlook Data Base Oct 2011								
× مليار دولار أمريكي ×× بالدولار الأمريكي ××× كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي غ. م. = غير متوافر								

من خلال الجدول يتضح كيف أن الاقتصاد التركي يحقق نائجا محليا ضخما نسبيا، سواء بالمقاييس العربية أو العالمية، كذلك يعد نصيب الفرد من الدخل متوسطا بالنسبة للدول الغنية في المنطقة أو العالم، غير أنه يتصف بانخفاض معدلات الاستثمار نسبيا، وكذلك انخفاض معدلات الادخار[1].

(1) – المؤشرات الاقتصادية الأساسية،

http://www.IMF, World Economic Outlook, database, Oct, 2010 – 2011.

في الوقت الذي يعد التضخم حاليا من النوع المعقول بعد أن عانى الاقتصاد التركي لفترات من التضخم المرتفع وكما تعد معدلات البطالة مرتفعة نسبيا في تركيا لأن تركيا تمتلك كتلة سكانية لابأس بها، وتعد الثانية من حيث العدد في هذه المجموعة من الدول بعد مصر[1].

الشكل رقم (01): يبين نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعامي 2010 و2011م.

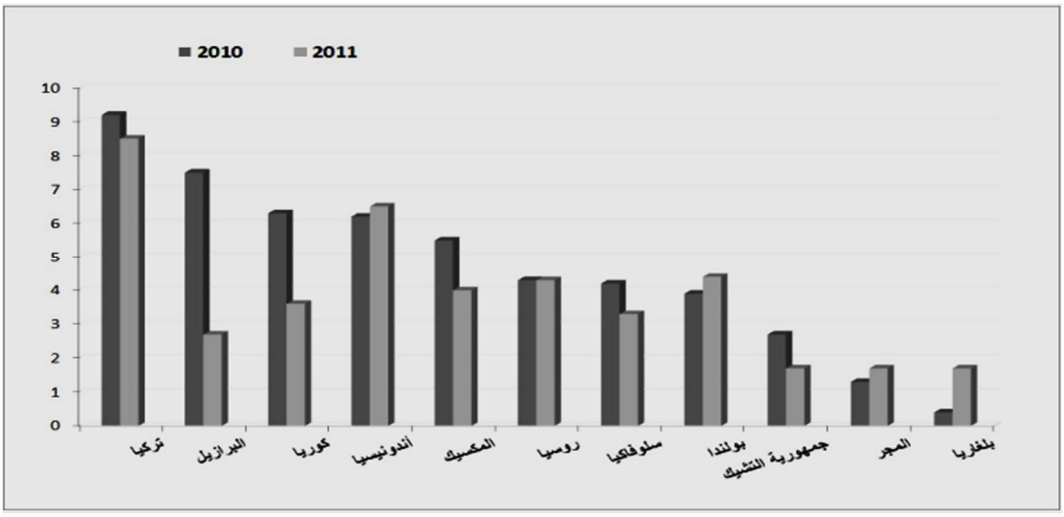

المصدر:

معهد الإحصاء التركي (Türk Stat)

من خلال الشكل يتضح لنا أن الاقتصاد التركي حقق نمو بنسبة (9.2%) في عام 2010، و(8.5%) عام 2011، في الوقت الذي لم تتمكن فيه العديد من الاقتصاديات التعافي من الركود المالي الأخير، وهو ما جعله أسرع الاقتصاديات نموًا في أوروبا وواحد من أسرع الاقتصاديات نموًا في العالم.

(1) السقا محمد إبراهيم، "هل يتكامل العرب مع تركيا"، المجلة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6647.

الشكل رقم (02): الاقتصادي والتنمية خلال الفترة من 2011 -2017م

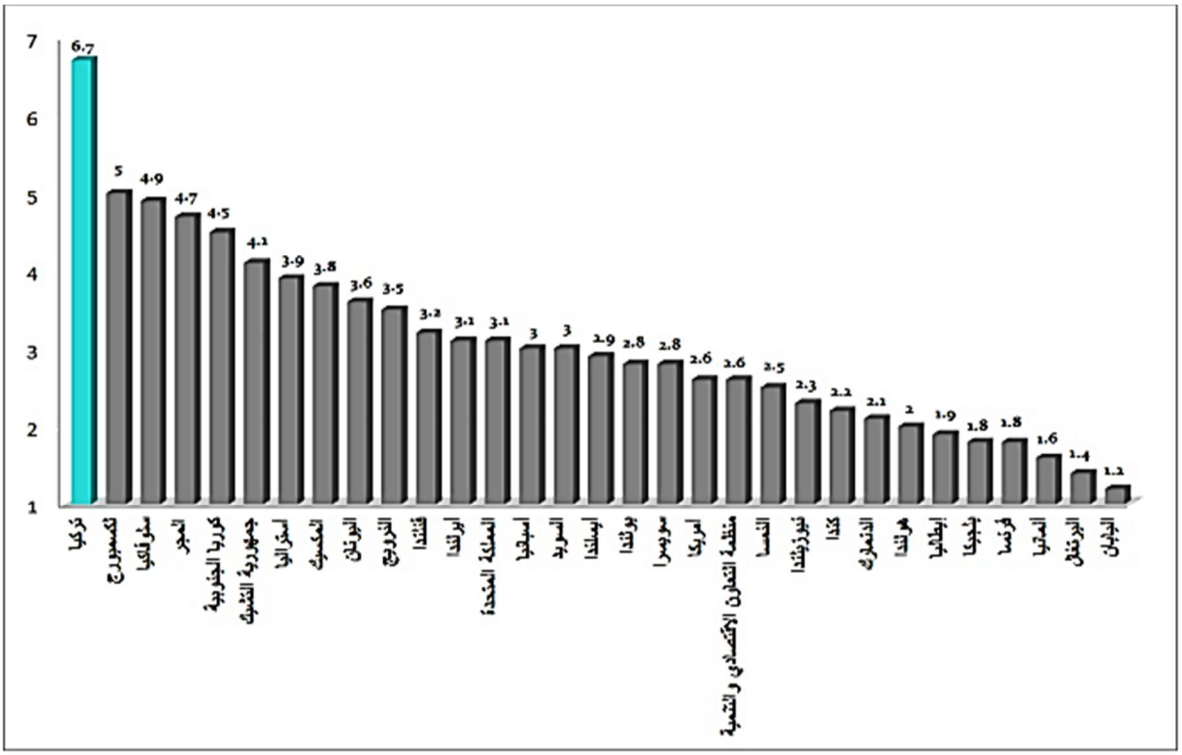

المصدر: التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية رقم (86).

ومن خلال الشكل وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتوقع أن تصبح تركيا أسرع نظام اقتصادي بين الأنظمة الاقتصادية النامية في الدول الأعضاء في المنظمة خلال الاعوام القادمة بين 2011 و2017م، مع متوسط سنوي لمعدل النمو يصل إلى (6.7%).

تبين الجداول السابقة كيفية نمو الاقتصاد التركي، ونمو إجمالي الناتج المحلي له على مدار عشر سنوات وكيفية مروره كأسرع الاقتصاديات نموا إلى أوربا وواحدا من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم وهذا ما يتنبأ له علماء الاقتصاد في العالم بانه سيستمر بهذا المستوى حتى عام 2017.

لقد مر الاقتصاد التركي بإصلاحات ولابد أن نتوقف عند إصلاحات رئيس الجمهورية "تورغت أوزال" في عقد الثمانينات حيث ركز على التصدير بعد دخول تركيا سوق التجارة الحرة ذلك بعدما طورت سياستها الاقتصادية بشكل شامل لكن هذا التحرر لم يقتصر فقط على زيادة التصدير، بل ركز على زيادة الصناعات في عدة مدن تركية صغيرة كدتزلي، غازي عنتاب، قوتية ...الخ، لذلك يمكن تقييم

النتائج الاجتماعية والسياسية لذلك على الشكل التالي: يمكننا القول أن التحول السياسي الذي حدث نتيجة وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في الوقت الحالي هو نتيجة طبيعية للتحول الاقتصادي[1].

ولقد كان الوضع الاقتصادي المتدهور، والانهيار التجاري والمالي لتركيا يشكل التحدي الأول والأساسي والرئيسي لحزب العدالة والتنمية عند تسلمه مقاليد الحكم في تركيا، وتقوم الرؤية الاقتصادية التي اعتمدها حزب العدالة والتنمية في يقظة تركيا على تفعيل كافة العلاقات الاقتصادية داخل الدولة، بحيث يتم تفعيل كل الإمكانيات على أكمل قدرة وافضل إنتاج واوسع تسويق وأكبر ربح مالي ونجاح معنوي، لقد استهدفت هذه الرؤية تحقيق التوازن الاقتصادي للدولة ومواطنيها، ولاستقراء هذه الرؤية يمكن أن نختصرها في العناصر التالية:[2]

1- إتاحة الإمكانيات اللازمة لتطوير كافة أنواع ومعاملات الوساطة المالية المناسبة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وزيادة معدل نسبة الادخار والاستفادة منه في الاقتصاد، والاهتمام بنوع القطاع من حيث المؤسسات والوسائل المالية مع الاهتمام أيضا بزيادة عمق السوق.

2- دعم التنسيق بين الهيئات التي تقوم بتنظيم القطاع والإشراف عليه وضمان قيام هذه الهيئات بإشراف فعلي مؤثر.

3- تشجيع نظام التأمين الخاص لحماية الإمكانيات والموارد التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية في تركيا.

4- تعديل نظام التأمين وودائع الادخار بما يتلاءم مع معايير الاتحاد الأوروبي.

انجزت حكومة العدالة والتنمية في مدة حكمها ما يلي:[3]

(1) غوفين صادق، "وجهة نظر تركية في واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعرب"، في: إلتيان محجوبيان، الحوار العربي – التركي بين الماضي والحاضر، إسطنبول: مركز الدراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية، 2010، ص 198.

(2) خلف محمد الجراد، "ندوة حزب العدالة والتنمية"، جامعة دمشق: مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية، 2004، ص 122.

(3) محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013، ص 120.

1/- تضاعف كبير في احتياطي البنك المركزي: كان احتياطي البنك المركزي التركي من العملات النادرة (الصعبة) في حدود 26.8 مليار دولار في عام 2002 وقامت حكومة العدالة والتنمية برفع الاحتياط إلى 82.6 مليار دولار مع حلول عام2011 أي أن فرق إدارة العدالة والتنمية في هذا المجال هو 4 أضعاف.

2/- عجلات الاقتصاد لم تتوقف أبدًا: في الفترة ما بين (1993-2002) كان معدل النمو الاقتصادي التركي هو 31 في المائة، أما في الفترة ما بين (2003-2010) فقد حافظت حكومة العدالة والتنمية نموًا اقتصاديا بمعدل 4.9 في المائة.

3/- الاستقرار الاقتصادي: خلال هذه الفترة كسب الاقتصاد استقرارًا كبيرًا مع حملات التنمية التي زادت من رفاه جماهير الشعب، وضمنت لهم مستقبلا زاهرًا.

4/- تخفيض الفوائد المصرفية: إذا كان معدل الفوائد المصرفية المحدد من طرف البنك المركزي التركي لعام 2002 هو 44 في المائة لليوم الواحد فإن حكومة العدالة والتنمية خفضته عام 2011 إلى 1.50 في المائة وكان معدل الفائدة المصرفية للقروض الرسمية 62.7 في المائة عام 2002، خفضت الحكومة هذا المعدل إلى 7.1 في المائة عام 2011، وكانت الدولة تدفع 82 ليرة من كل 100 ليرة عام 2002 سدادًا لفوائد القروض التي استخدمتها الدولة، أصبحت بحلول علم 2011 تدفع عشرين ليرة فقط لسداد الديون، فأصبح المواطن هو الرابح من هذا التطور.

5/- تقليص كبير في الديون العامة: حيث كان حجم الديون العامة يمثل في عام 2002 نسبة 61.4 في المائة من الدخل القومي غير الصافي، تراجعت هذه النسبة إلى 68.7 في المائة خلال إدارة حزب العدالة والتنمية وقد حدث هذا لأول مرة في خزانة الدولة التركية.

6/- مواجهة الأزمات المالية: إذ نجحت حكومة حزب العدالة والتنمية في مواجهة أزمة 2001، إذ بلغت مصارف البنك الزراعي وحده 12.1 مليار ليرة، أما خلال السنين السبعة الأخيرة،

فقد ساهمت الزراعة في خزينة الدولة بـــ 18.3 مليار ليرة، كما أعلنت الحكومة تحقيقها ربحا إجماليا في عام 2010 بلغ 3 مليار و 713 مليون ليرة تركية.

7/- الدخل الفردي يتضاعف ثلاث مرات: حيث كانت عام 2002 لا يتجاوز 3 ألاف و 492 دولار ليرتفع إلى 10 الألاف و500 دولار عام 2010 أي زاد ثلاث أضعاف عن السابق.

وبالتالي نجد أن السياسة الاقتصادية السليمة والإصلاحات الاقتصادية القوية لتركيا حققت نتائجها المرجوة حيث شهد الاقتصاد نموًا قويًا ومطردًا خلال العقد الماضي، بفضل تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بخطى ثابتة وانفتاح سياسة الاقتصاد الكلي بنجاح، وأصبح الاقتصاد التركي من أسرع الانظمة الاقتصادية في المنطقة ويظهر ذلك من خلال:[1]

- ارتفاع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 180 بالمائة ليصل إلى 820 مليار دولار أمريكي سنة 2013.
- حققت المتوسط السنوي لمعدل النمو إجمالي الناتج الحقيقي بنسبة 4.9 بالمائة سنة 2013.
- انخفضت نسبة الدين العام من 14 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي إلى 63.3 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي لسنة 2013.
- انخفاض عجز الموازنة من 10 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي إلى 1.2 من إجمالي الناتج المحلي.
- نظرا للنمو الثابت الذي شهده الاقتصاد التركي ارتفعت مستويات المعيشة بشكل ملحوظ وقد ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من مستوى 4565 دولار أمريكي عام 2003 إلى 78210 دولار أمريكي عام 2013.

ثالثا- المحدد العسكري: تعد القدرات العسكرية إحدى المؤشرات الأساسية للقوة الكامنة للدولة في السلم وأهم ما يعكس القوة الحقيقية للدولة في زمن الحرب، وإن القوة العسكرية التي تمتلكها

(1) عصام فاعور ملكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

تركيا تعد واحدة من أبرز مؤسسات النظام السياسي وهي الأقدم والأكثر تنظيما في التاريخ التركي وهي تعتبر عماد الدولة بل المؤسس للدولة الحديثة فقد استلزم موقع تركيا الجيوبولتكي في الواقع أكثر المركبات الأمنية تقلبا في العالم بالإضافة إلى دورها في الحرب الباردة لحفظ أمامي يستدعي تطوير قدرات عسكرية واسعة[1].

القوات المسلحة: ويعتبر الجيش التركي من أكبر الجيوش في العالم، فهو يمثل ثامن (8) أكبر جيش عالميا وثاني أكبر جيش بعد الولايات المتحدة من حيث عدد الجنود الموضوعة في الخدمة وأكبر من الجيش الفرنسي والبريطاني مجتمعين إذ يبلغ عدده 514 ألف جندي في الخدمة و 380 ألفا في الاحتياط[2].

وتترأس هيئة الأركان القيادة العملية للقوات المسلحة وهذه القوات تتألف من قيادات القوات البرية وقيادة القوات البحرية وقيادة القوات الجوية بالإضافة إلى سيطرتها على قوة الدرك والدفاع المدني في أوقات الحرب تنطوي تحت قيادة القوات البرية أربع جيوش ميدانية في أربع مناطق عسكرية استنادًا إلى العناصر الإستراتيجية من حيث التضاريس، والتموين، والاتصالات والخطر الخارجي المحتمل، وتتم مهمة الدفاع عن هذه القطاعات للجيوش الأربعة التي يصبح أول 3 منها تحت قيادة الناتو حال إعلان الحلف الأطلسي الانذار، ويتمركز الجيش الاول في منطقة مرمره وتقع قيادته في إسطنبول وقسم كبير منتشر في الجزء الاوروبي من تركيا مهمته حماية مدينة إسطنبول ومضيقي البوسفور والدردنيل وشبه جزيرة كوجاءي[3].

ويتمركز الجيش الثاني في جنوبي شرقي تركيا ومقرة في مالطا، فينتشر في منطقة جنوب شرقي الاناضول على حدود سورية وإيران والعراق، أما الجيش الثالث فينتشر في شمال شرقي تركيا وقيادته في أذربيجان، وينتشر في شرق الأناضول ويقطب الحدود مع جورجيا وأرمينيا وأذربيجان ومن الشرق المنطقة الشمالية الشرقية، أما الجيش الرابع ويسمى جيش إيجة في المناطق المحاذية لبحر إيجة ومقرة أزمير وقد تم

(1) محمد عبد العاطي التلوي، "السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002 – "2008، مذكرة ماجستير (دراسة غير منشورة)،دراسات الشرق الأوسط، غزة، 2011، ص 52.

(2) فوزي حمام، نبيلة بن قمير، مرجع سابق، ص 37.

(3) نفس المرجع السباق، ص 39.

إنشاءه في السبعينات نتيجة التوتر آنذاك مع اليونان في بحر إيجة ويرتبط الجنود الاتراك المنخرطون في مهمة حفظ السلام في قبرص بالقيادة المركزية للجيش الرابع من حيث الهيكلة[1].

أما القيادة البحرية فتنطوي تحتها قيادة أسطول والقيادة الميدانية للبحر الشمالي والقيادة الميدانية في البحر الجنوبي وقيادة التدريب والتمرين البحري وهي تتألف من 3 غواصات و18 فرقاطة و6 سفن حربية و20 كاسحة ألغام و24 قارب هجوميا، اما القوات المسلحة الجوية فهي تتألف من 19 سربا مقاتلا، سرب الاستطلاع، سرب ناقلات، 5 أسراب نقل، 3 أسراب بحث، 10 أسراب تدريس[2].

شكل رقم (03): التركيبة الإدارية للقوات المسلحة التركية.

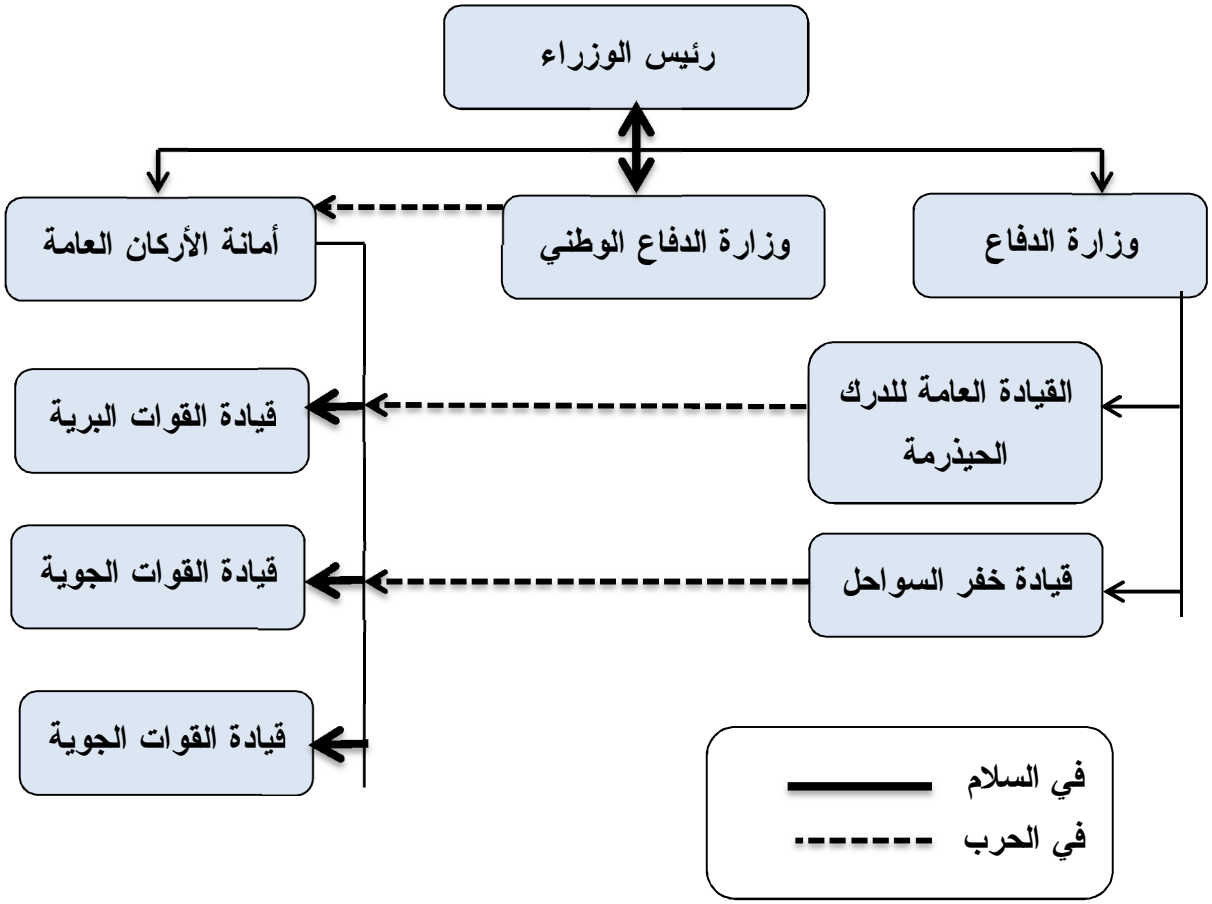

المصدر: علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص 36.

(1) علي حسين باكير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص36 – 37.

(2)(--)،الجيش التركي في انتظار ضربة أردوغان القاضية، "جريدة الأيام"، العدد 5259، الخميس 2010/09/02.

وضعت تركيا من طرف قيادة أركانها برنامجا لزيادة القدرة القتالية للجيش التركي، وهو ما قدر بحوالي 150 مليار دولار خلال 3 أعوام تضمن تحديث حوالي 4000 دبابة وتحديث حوالي 600 طائرة قتالية منها F16 وF5 والفانتوم([1]).

إن الإستراتيجية العسكرية التركية التي وظفت لها العشرات من مليارات الدولارات ستجعل منها قوة عسكرية كبرى في المنطقة ويؤكد ذلك رغبة تركيا في الحصول على طائرات (أو إكس OX) للإنذار المبكر والتجسس، وطائرات تزويد الطائرات بالوقود في الجو، كما يعد مؤشر على الطموح التركي بالقيام بدور مركزي وفعال وكبير على امتداد مساحة جغرافية هائلة من البلقان إلى الشرق الاوسط وصولا إلى آسيا الصغرى والقوقاز[(2)].

إن ما عزز قوة تركيا الدفاعية والهجومية هو كونها دولة عضو في منظمة حلف الشمال الأطلسي (NATO) فعلى الرغم ما تشكله عضويتها في الحلف إلا أنها ورقة رابحة كثيرا ما أحسنت تركيا استغلالها في مواقفها الدولية[(3)].

(1) علي حسين باكير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 40.

(2) جمل عفيفي، "القوة العسكرية التركية في ظل الدور الإقليمي الجديد"، مجلة الأهرام، صادرة عن مؤسسة الأهرام، 2010، ص 22.

(3) تركيا وحلف الناتو يستخدم الأثر لتحقيق أهدافه، 2012/05/05، http://www.aljmal.com

جدول رقم (04): مؤشرات عسكرية للقوات المسلحة التركية

مؤشرات عسكرية للقوات المسلحة التركية	
- 510600	- عدد القوات المسلحة
- 402000	- الجيش
- 48600	- البحرية
- 60000	- الجوية
التجهيزات	
- 4205	- دبابات القتال الرئيسية
- 250	- دبابات الاستطلاع
- 650	- عربات قتال مخصصة للمشاة
- 3643	- ناقلات جند مصفحة
- 435	- الطائرات المقاتلة
- 405	- المروحيات
- 13	- الغواصات مدمرات / فرقاطات
- 24	- زوارق إسناد
- 49	- برمائيات
- 46	- قاذفات صواريخ أرض – أرض
- غير متوفرة.	- قاذفات صواريخ – جو
- 1113	- مدافع متطورة
- 685	- مدافع آلية حربية
- 868	- راجمة صواريخ متعددة الفوهات
- 84	- سلاح مضاد للدبابات
- 1283	- مدافع مضادة للطائرات
- 1664	

المصدر: **WWW.MITARY .BALANCE. IISS2008.**

بهذا تحتل القوات المسلحة التركية مكانة مميزة داخل الدولة التركية وداخل المجتمع التركي عموما، هذه المكانة المتميزة تعود إلى الإمبراطورية العثمانية التي سبقت الجمهورية التركية الحديثة، كما تملك تركيا عناصر الانتاج والتقدم التكنولوجي العسكري الذي يمكنها من إقامة الصناعات الحربية المحلية والمشتركة والتي من أبرزها صناعات تجميع الطائرات وعربات القتال والصناعات الإلكترونية ونظم التسليح البحرية وكل هذه المؤهلات والقدرات العسكرية ساعدت تركيا على hgسعي من اجل بناء وضعها الإقليمي في المنطقة لتحقيق منطقة نفوذ لها في الشرق الأوسط باعتبارها تشكل قاعدة أمامية انطلاقا لمختلف الجهات خاصة أنها تشكل القاعدة الأمامية لحلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط[1].

رابعا- المحدد السياسي:

1- طبيعة الحكم السياسي:

النظام السياسي في تركيا هو نظام جمهوري،، قائم على انقاض الإمبراطورية العثمانية التي انهارت عام (1918) ويعد مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية، هذا الاخير استمر بقيادته معارك غالي بولي ضد الحلفاء الذين حاولوا تحقيقي إنزال في المضائق التركية.

استغل مصطفى كمال أتاتورك خلال الفترة ما بين (1918 – 1923) بتحقيق أهداف داخلية وخارجية محددة، فقد سعى إلى إعادة بناء الجيش التركي وتحويله إلى فصائل مسلحة لمقاومة السلطان العثماني وحماية الثورة التي قادها في قلب الأناضول، وعند قيام الجمهورية التركية عام (1923) كانت الجيوش الأجنبية (البريطانية، الفرنسية، اليونانية والإيطالية) قد انسحبت من الاراضي التركية وتم الاعتراف من قبل الحلفاء، بموجب معاهدة (لوزان) باستقلال ووحدة أراضي تركيا، كما تم الاعتراف بالسيادة التركية على المضائق[2].

فور إعلان النظام الجمهوري، بادر مصطفى كمال الذي لقب بـــ أتاتورك أي أبو الأتراك إلى تنفيذ برنامجه في الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(1) عصام فاعور ملكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(2) محمود أحمد عبد العزيز، تركيا في القرن العشرين، (بدون دار نشر) دار المكتب والوثائق القومية، 2012، ص ص79 – 80.

بني النظام السياسي على فلسفة السياسية لأفكار مصطفى كمال، القائم على وجهات نظر محددة لدولة حديثة والمتأثرة بالنظام الغربي في الحكم حيث ربطت الفلسفة الكمالية بين التقدم العلمي في الغرب وحاجة تركيا لهذا التقدم العلمي وتقوم فلسفته على ستة (06) مبادئ أساسية وهي:[1]

1/- الفكرة الجمهورية Républicanisme: وتعني استبدال نظام الخلافة بنظام جمهوري.

2/- الشعبية: وتعني المساواة أمام القانون ونبذ الامتيازات الطبقية والتناحر الطبقي.

3/- العلمانية Secularism: فصل الدين عن الدولة.

4/- الانقلابية الثورية: وتعني قطع الصلة نهائيا بالماضي العثماني واستبدال التقاليد والاعراف القديمة بتقاليد وأعراف جديدة، إدخال مبادئ أتاتورك إلى حيز الوجود.

5/- الوطنية Nationalisme: التي لا تبنى على الدين والعنصرية بل على أساس المواطنة المشتركة والإخلاص للمثل العليا: Develetcilid.

6/- الدولية Statisme: وتعني تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوجيهه بما يتفق والمصالح الوطنية والسيطرة على المرافق الاساسية والموارد الحيوية في الثورة الاقتصادية الوطنية، أي تركز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي بيد الدولة والغرض من الدولانية هو تطوير الاقتصاد القومي عن طريق تحريره من الاعتماد على الرأسمال الأجنبي وعن طريق تشجيع الصناعة الخاصة بواسطة الدولة.

لقد عرفت تركيا عدة دساتير كان أولها دستور 1876 تحت اسم القانون الأساسي في عهد عبد الحميد الثاني والذي ألغى العمل به في 1878 ثم دستور 1921 الذي كان يسمى بقانون التشكيلات الأساسية، وعند تأسيس الجمهورية التركية تم صياغة أول دستور للجمهورية في 1924 ويضم المبادئ

(1) أحمد الثوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد: دار النوري/ الحرية للطباعة والنشر، 1988، ص 189.

الكمالية الستة، ثم جاء دستور 1961 بعد انقلاب 1924 العسكري، ثم دستور 1982 وهو المعمول به حاليا[1].

ينص الدستور على أن السلطة العليا للبلاد هي السلطة التشريعية وهي من اختصاص مجلس الامة التركي الكبير (البرلمان) ولا يجوز التنازل عنها، ومراقبة أعمالها من اختصاص المحكمة الدستورية، اما السلطة التنفيذية فهي بيد رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، أما السلطة القضائية فهي من اختصاص المحاكم المستقلة ومراقبة أعمال هذه السلطة من اختصاص القضاء الإداري[2].

1- المؤسسات الدستورية:

- **السلطة التشريعية:** تتكون من مجلس واحد وهو المجلس الوطني التركي الكبير (TGNA) أي البرلمان أو الجمعية الوطنية ويمارس صلاحية التشريع وفقا للمادة (07) السابعة من الدستور وهي صلاحية لا تعوض، يتألف المجلس من (550) عضو يتم انتخابهم كل (04) سنوات حسب التعديل الدستوري لعام 2007[3].

وتتمثل صلاحيات المجلس في سن وتعديل وإلغاء القوانين ومراقبة مجلس الوزراء والإشراف عليهم، وتعديل الدستور بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس وتقويض مجلس الوزراء سلطة إصدار قرارات حكومية لها قوة القانون في بعض المسائل إقرار ومناقشة الميزانية العامة للدولة، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بالحرب وبصك العملة والتصديق على الاتفاقيات الدولية[4].

- **السلطة التنفيذية:** تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتتبع هذه السلطة المؤسسات التعليمية العليا والهيئات المعنية ذات الطابع الحكومي، ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون ومجمع أتاتورك العالي للثقافة واللغة والتاريخ، ويعد مجلس الأمن ضمن هذه السلطة، إلا أن التعديلات الاخيرة في الدستور التي قام

(1) حراش عفاف، "تركيا وقضية الانضمام للاتحاد الاوروبي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002-2011"، مذكرة ماجستير (دراسة غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 08.

(2) –نفس المرجع السابق، ص 10.

(3) محمد عبد العاطي مرجع سبق ذكره، ص 37.

(4) جلال عبد الله عوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 15.

بها حزب العدالة والتنمية قلصت من اختصاصات المجلس وقللت من أهميته ليصبح مؤسسة استشارية في خدمة الحكومة[1].

(1) – **رئيس الجمهورية:** هو على رأس الدولة ويمثل الجمهورية ووحدة الشعب التركي وقد كان رئيس الجمهورية ينتخب من قبل مجلس الامة التركي الكبير ولكن بعد التعديل الدستوري في أكتوبر 2007 أصبح ينتخب من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام بالأكثرية المطلقة للأصوات، وأن يكون من بين النواب الذين أتموا (40) أربعين عامًا والحاصلين على الدراسات العليا أو من بين المواطنين الأتراك الذين لديهم الأهلية الانتخاب لعضوية البرلمان "ومدة ولايته (05) سنوات ويمكن انتخابه لعهدة ثانية على الأكثر وعند اعتلائه المنصب يجب عليه أن يتنحى من عضوية الحزب أي ان يستقيل من حزبه إذا كان عضو في حزب ما"[2].

تشمل صلاحياته[3]:

- تعيين الوزراء المقترحين من قبله.
- إفادة الممثلين الدبلوماسيين لتركيا إلى الدول الأجنبية.
- قبول أوراق اعتماد نظرائهم الأجانب (السفراء).
- التصديق على الاتفاقيات الدولية ونشرها.

(2)- **مجلس الوزراء:** يختص بتنفيذ السياسة العامة للدولة ويتكون من:

- **رئيس مجلس الوزراء:** الذي يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية من بين النواب غالبا ما يتكون من الاغلبية البرلمانية (رئيس الحزب الحائز على أغلبية المقاعد البرلمانية).

(1) (- -)، الموقف الحالي من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، يناير 2011، 2016/02/16، http://www.moqatel.com./openshare/Behath/siasia/turkeyu/ in dex.htm .

(2) علي حسين باكير، مرجع سبق ذكره، ص 29.

(3) حراش عفاف، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- **الوزراء:** يتم اختيارهم من طرف رئيس المجلس من بين النواب أو الاشخاص الذين يتمتعون بالمؤهلات المطلوبة للانتخابات كنواب، ويعرضهم على رئيس الجمهورية ليتم تعيينهم، يجوز لرئيس الجمهورية تنحية الوزراء عن مناصبهم بناءً على مقترحات رئيس الوزراء.

تتمثل اختصاصات المجلس في: صنع السياسة الداخلية والخارجية، وضمان تنفيذها باتخاذ قرارات لأجل ذلك وتطبيق القوانين واقتراح مشروعات القوانين وإصدار قرارات لها قوة القانون بموجب تفويض من البرلمان دون أن يجد مجالات معينة، كما يملك اختصاص في مجال الامن القومي وإعداد القوات المسلحة للدفاع والحرب وفي حالة عدم مشاركة رئيس الجمهورية في اجتماعات مجلس الامن القومي فإن رئيس الوزراء هو الذي يرأس هذه الاجتماعات[1].

- **السلطة القضائية:** تمارس من قبل المحاكم والاجهزة القضائية العليا وتبعا لمبدأ سمو القوانين فالأصل استقلالية المحاكم والقضاء والمرافعات المفتوحة إلا في الحالات الخاصة واقر الدستور النظام القضائي الثلاثي: القضاء العدلي العادي، القضاء الإداري والقضاء الخاص، وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري وبإلغاء المادة 143 من الدستور في 2009 ترحل محاكم أمن الدولة[2].

- **المحكمة الدستورية:** تتألف المحكمة من (11) عضوا أصليا و (04) أعضاء احتياطيين وهي ملتزمة لكافة السلطات الثلاث والإدارات والأشخاص[3].

وتوجد هيئة مستقلة عن السلطات الثلاث كان لها دور مؤثر في رسم سياسة الدولة وهي:

- **مجلس الأمن القومي:** هو هيئة دستورية يتكون من رئيس الوزراء ورئيس هيئة الاركان العامة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية وقادة القوات البرية والبحرية والجوية وقائد قوات الدرك تحت رئاسة رئيس الجمهورية.

لقد كان مجلس الأمن القومي حتى وقت قريب بمثابة حكومة ثانية يمارس ضغوطه لإصدار القوانين التي تناسبه ويقوم بإدارة الشؤون الحكومية، والإطاحة بالحكومات التي لا تناسبه دون أن يتحمل المسؤولية

(1) حراش عفاف، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(2) علي حسين باكير، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(3) علي حسين باكير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 30.

أمام الرأي العام لأن الأكثرية فيه هم من العسكريين وأما منصب الأمين العام يعينه رئيس الأركان له صلاحيات واسعة تتعلق بمراقبة الدوائر الرسمية والمؤسسات الحكومية والمنظمات الشعبية باسم رئيس الوزراء[1].

2- دوائر صنع القرار في السياسة الخارجية التركية:

تتعدد العناصر المؤثرة في صناعة القرار في تركيا ومن هذه العناصر المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية وجماعات المصالح التي تنطوي تحتها النقابات العمالية المهيمنة ورجال الأعمال، كما أن لشخصية صانع القرار في تركيا دوراً هامًا وفعالاً في صناعة القرارات السياسية لتركيا إن كان ذلك على المستوى الداخلي أم على المستوى الخارجي.

أ/- المؤسسة العسكرية: على الرغم من الطابع المؤسساتي الذي يطبع صناعة القرار في تركيا فإن المؤسسة العسكرية التركية أثبتت أنها اللاعب الأقوى في الحياة السياسية، إذ مثلت تدخلات المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا نموذجا خاصا من جوانب عديدة تتلخص في الثقافة العسكرية المتأصلة في الشخصية التركية الممتدة عبر حقب تاريخية متوالية في مرحلة بناء الجمهورية التركية كان للجيش في كافة أمور الحياة منذ عهد الانكشارية وصولا إلى العهد الجمهوري[2].

فقد تولى إدارة الجمهورية التركية ثلاث قيادات من الجيش هم: **مصطفى كمال** رئيس الجمهورية وقائد للقوات المسلحة، و**عصمت إيتونو** رئيسا للوزراء والساعد الأيمن لمصطفى كمال، و**فوزي تشاقفت** رئيسا لقيادة الأركان العسكرية وبهذه الكيفية تمكن أتاتورك ورفاقه من الانتشار بصيغة المشروع الكمالي وتطبيقه[3].

عملت المؤسسة العسكرية على التدخل في الحياة السياسية وتوجيهها وتجلت هذه التدخلات العسكرية في صور مختلفة وكان **"الانقلاب العسكري"** أبرز هذه الصور وأكثرها تأثيرا في مجريات الحياة السياسية والاجتماعية واستمد جنرالات تركيا الشرعية القانونية للانقلابات العسكرية من المادة 35 من

(1) حراش عفاف، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(2) طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية: تفكيك القبضة الحديدية، بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر، 2009، ص 65.

(3) علي حسين باكير، مرجع سبق ذكره، ص 68.

قانون الخدمة العسكرية التي تخول المؤسسة العسكرية حق التدخل لحماية مبادئ الجمهورية التركية الستة عند شعورها بتعرضها للانتهاك ولقد قامت المؤسسة العسكرية خلال عهد الجمهورية بأربع انقلابات آخرها **كان في 28 فيفري 1997**، وهو مختلف عن سابقيه من حيث النسق الذي تأطر فيه فلم يكن انقلابا عسكريا مباشرا وإنما اصطلح المثقفون الأتراك على تسميته بالانقلاب ما بعد الحداثي[1].

تتجلى معالم النفوذ العسكري في تركيا في عدة نقاط:[2]

- تعين المؤسسة العسكرية جنرالات داخل عدد كبير من مجالس إدارات مؤسسات الدولة مثل المجلس الأعلى للتعليم، واتحاد الإذاعة والتلفزيون ليكونوا رقباء لها على هذه المؤسسات.

- توسيع مجال إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية، بما يحقق للمؤسسة العسكرية هيمنة كاملة على الحياة السياسية وايجاد المبرر الدائم لأي تدخل عسكري بدعوة تحقيق الأمن والحيلولة دون قيام حركات العنف والإرهاب.

- تعديل سلطان مجلس الامن القومي، وهو مجلس كان قد تشكل في دستور **1961** ويتألف من عسكريين ومدنيين حيث نصت المادة **(108)** من دستور **1982** على زيادة عدد الاعضاء العسكريين في المجلس بإضافة قادة قوات أفرع القوات المسلحة بغية زيادة الثقل العسكري على المدني داخل المجلس، كما تم تغيير صفة قرارات المجلس من كونها توصيات يدفع بها إلى مجلس الوزراء إلى قرارات يعلن بها مجلس الوزراء.

أما أبرز إنجازات دستور **1982** في مجال تعزيز النفوذ العسكري داخل الحياة السياسية فكان النص على تشكيل الأمانة العامة لمجلس الامن الوطني وقد أوضح القانون المنظم لها وجوب أن يتولى أمانتها فريق أول ترشحه رئاسة الأركان العامة، كما تم تحديد مهام الامانة لتشمل شؤون تركيا جميعها العسكرية والسياسية والامنية والاقتصادية والثقافية فضلا عن مسؤوليتها عن حماية المبادئ الكمالية ومراقبة الجهاز التنفيذي وتوجيه فعالياته والتدخل في إدارته.

(1) علي حسين باكير، مرجع سابق، ص 68.

(2) الصهباني فهد، "الاستراتيجية التركية الجديدة اتجاه الشرق الأوسط"، مذكرة ماجستير (دراسة غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2014 – 2015، ص 72.

هكذا تتولى المؤسسة العسكرية تحديد مصادر التهديد وتتولى الاستجابة التي تراها سواءً كان التهديد في الداخل أو الخارج عسكريا أو سياسيا أم غير ذلك و لم يكن للحكومة والبرلمان والمؤسسات السياسية والتنفيذية والقضائية رقابة جدية أو تدخل أو إشراف مباشر على عملها فقد باشرت خلال عقود مهامها وسياستها الداخلية والخارجية بسلطة ذاتية، وكان لديها نوع من الاستقلالية في كل ما يتعلق بها تقريبًا، كما تمتعت بقوامة واضحة وصريحة حتى وقت قريب على السياسة العامة، وهذا لا نجد له مثيل في أوروبا مثلا، وقد شهدت تركيا تغيرات نسبية في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية من حيث الوزن النسبي لتأثير الجيش في السياسة العامة[1].

ب- شخصية صانع القرار في صنع القرار في تركيا:

1- رجب طيب أردوغان: ولد رجب أردوغان في 26 فيفري 1954 في إسطنبول لأسرة من أصل جورجي أمضى طفولته المبكرة في جزيرة على البحر الأسود، ثم عاد مرة أخرى إلى إسطنبول وعمره 13 عامًا، نشأ أردوغان في أسرة فقيرة أتم تعليمه في مدارس "إمام خطيب" الدينية ثم في كلية الاقتصاد والأعمال في جامعة مرمرة، انظم أردوغان إلى حزب الخلاص الوطن بقيادة نجم الدين أريكان في نهاية السبعينات لكن مع الانقلاب العسكري الذي حصل في 1980 تم إلغاء جميع الأحزاب، وبحلول عام 1983 عادت الحياة الحزبية إلى تركيا وعاد نشاط أردوغان من خلال حزب الرفاه وبحلول عام 1994 رشح حزب الرفاه أردوغان إلى منصب عمدة إسطنبول، واستطاع أن يفوز في هذه الانتخابات خاصة مع حصول حزب الرفاه في هذه الانتخابات على عدد كبير من المقاعد[2].

عمل على تطوير البنية التحتية للمدينة من إنشاء السدود إلى تطوير طرق المواصلات وتحسين الخدمات بشكل عام، وبهذه الطريقة استطاع أردوغان تحويل مدينة إسطنبول إلى معلم سياحي كبير، وانتشل هذه المدينة من ديونها التي بلغت ملياري دولار وحولها إلى نموذج استثمار ونمو بلغ 7%، خضع

(1) كارال أتورخيا، تاريخ الجمهورية التركية، ترجمة: إبراهيم الجمهاني، إسطنبول: كطبعة الجمهورية، 1994، ص99.

(2) سمير ذياب سبستيان، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، ط1، عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012، ص33.

أردوغان لإجراءات قضائية من قبل محكمة أمن الدولة في عام 1998 انتهت بسجنه بتهمة التحريض على الكراهية الدينية ومنعه من العمل في وظائف حكومية ومنها طبعا الترشح للانتخابات العامة[1].

في جويلية 2003 أجازت له المحكمة الدستورية العودة إلى الحياة السياسية فأسس في 14 أوت 2001 حزب العدالة والتنمية الذي يترأسه، وفاز الحزب في الانتخابات التي جرت في نوفمبر 2002، لكن أردوغان لم يتمكن من تولي رئاسة الوزراء لإعلان المجلس الانتخابي الأعلى عدم أهلية انتخابه قبل شهرين من ذلك[2].

أخذ أردوغان خطوات نحو إعادة هيكلة مؤسسات تركيا وتشريعاتها الدستورية والقانونية تلك التي ترتكز على استقرار المؤسسات بالشكل الذي يمثل ضمانة للدمقراطية وترسيخ دولة القانون، واحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات[3].

في الوقت ذاته ألقى أردوغان بثقله باتجاه قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي لم يكن ذلك فقط لإقناع العلمانيين أنه ليس نسخة من أربكان لكنه أدرك أيضا ان مثل هذه العضوية ستضع تركيا في فلك الديمقراطية الأوروبية أما بخصوص السياسة الخارجية التركية الحالية لعب رجب طيب أردوغان الدور الرئيسي في الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة وفي العالم باسره، ولهذا فإن المؤشر الاساسي للسياسة الخارجية التي انتهجتها حكومته خلال السنوات الماضية هو كسب الأصدقاء وليس صناعة الأعداء[4].

في الأخير نشير إلى ان أردوغان لم يستعمل العبارة المشهورة "خدمة الشعب طاعة للحق" كشعار بل عمل على تجسيده كأفعال في ارض الواقع[5].

---

(1) نفس المرجع، ص 35.

(2) (--)، من هو طيب رجب أردوغان أول رئيس فينتخب انتخابا مباشرا في تركيا، 2016/02/18، 2015/03/27 http://wwww.France 24.com./ar/2014/08/10

(3) طارق عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 155.

(4) (--)، حزب العدالة والتنمية، خطايا الموازية رجب طيب أردوغان، إسطنبول: 2013، ص 19.

(5) حسين سبلي، عمر أرباي، رجب طيب أردوغان، قصة زعيم، ط1، ترجمة طارق عبد الجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ص 35.

ج- الأحزاب والمنظمات السياسية في تركيا: يعمل على الساحة التركية، الكثير من الأحزاب والمنظمات التركية العلنية والتي لعبت دورا بارزا في رسم سياسة تركيا الداخلية والخارجية من خلال استلامها السلطة ومشاركتها فيها، فضلا عن وجود الكثير من الأحزاب والمنظمات السرية ومر النظام الحزبي في تركيا بمرحلتين أساسيتين هما:

- مرحلة الحزب الواحد: بدأت مع تأسيس النظام الجمهوري في تركيا عام (1923) حتى عام (1946)، نشأ حزب الشعب عام 1922، ليحل محل جمعية الدفاع عن الحقوق وأخذ اسمًا جديدا تحت اسم الشعب الجمهوري في عام 1924[1].

- مرحلة نظام تعدد الأحزاب: يعود ظهورها إلى نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة للأوضاع الجديدة التي مر بها العالم، أفرزت تركيا نظام تعدد الاحزاب فتشكل بالإضافة إلى حزب الشعب الجمهوري حزب الاستفتاء عام 1946، والحزب الديمقراطي عام 1946، ثم ظهرت أحزاب أخرى غالبيتها كانت نتيجة الانشقاقات عن الأحزاب الرسمية، باستثناء المنظمات اليسارية التي ظلت محضورة[2].

نذكر الأحزاب السياسية التي لها دور في صنع القرار في تركيا:

1- حزب الشعب الجمهوري: تأسس عام 1923 من قبل مصطفى كمال أتاتورك الذي كان رئيسا له حتى وفاته عام 1938، وخلفه برئاسة الحزب "عصمت إينوتو" الذي كان سكرتيرا عاما خلال عهد مصطفى كمال وتحمس هذا الاخير إلى دعم السياسة القومية والإجراءات الإدارية والثقافية الهادفة ليس فقط لفصل الدين عن الدولة، وإنما لتطبيق العلمانية ومعارضة المظاهر الدينية ومناهضة التزاعات القومية والانفصالية لبعض القوميات غير التركية.

(1) إبراهيم خليل العلاق، تركيا ... طرح الهوية – تركيا العلمانية، الجزيرة نت للبحوث والدراسات، 2006، ص17.
www.aljazera.net/specialziler/pages/B328B33-CA46-4D2D-BCBE-9533498575FE9

(2) فوزي حمام، ونبيلة بن قمير، مرجع سابق، ص 48.

ثم فاز في عام 1973 في الانتخابات الحزبية بولند أجويد وكان يمثل تحول هذا الحزب لأنه استطاع أن يجعل من حزبا اشتراكيا ديموقراطيا، يسعى إلى تبديل الواقع السياسي في تركيا من جهة ويضع حدا للاقتتال من جهة أخرى ومن أبرز الاصلاحات التي حققها أجويد بالنسبة للحزب ما يلي:[1]

- دفع بالعناصر الشابة إلى تقلد المناصب في قيادة الحزب.
- عمل على إخراج الحزب من عزلته ووقوعه تحت سيطرة الرأسماليين وكبار رجال الأعمال.
- سعى لتحقيق اصلاحات داخلية لمعالجة التخلف ودعى إلى اتباع سياسة خارجية مستقلة.
- شجع على إقامة علاقات جيدة مع الدول الاشتراكية السابقة ودول العالم الثالث والاقطار العربية.

2- **حزب السلامة الوطنية:** برز هذا الحزب بالدرجة الاولى في انتخابات عام (1973) إذ أحرز 48 مقعدا وهو حزب إسلامي نشئ كرد فعل للعلمانية ويدعو إلى:[2]

أ/- إعادة الاهتمام بالشعائر الدينية وتدريس العلوم الدينية في المدارس والمعاهد الدينية.

ب/- توطيد العلاقات مع الأقطار الإسلامية، وكان أكثر الأحزاب تحمس بالمؤتمر الإسلامي الذي عقد في إسطنبول عام 1976.

ج/- قطع كافة العلاقات بالكيان الصهيوني واتخاذ إجراءات صريحة وعلنية في دعم النضال الفلسطيني.

د/- توطيد العلاقات الاقتصادية مع الأقطار العربية.

هـــ/- الخروج بتركيا من السوق الأوروبية المشتركة وانضمامها إلى منظمات عربية وإسلامية وقيام سوق إسلامية مشتركة.

(1) نفس المرجع، ص 49.

(2) أحمد النوري النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 286.

شارك الحزب في الحكومات التي ألفاها حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري وأبرز قادته "نجم الدين أربكان" و"تورعوت أوزال".

3- حزب الحركة القومية: هو حزب تركي طوراني يؤمن بأفضلية العنصر التركي ويطالب بضرورة الدفاع عن حقوق الترك في كل بلدان العالم، زعيم الحزب (ألب أرسلان توركش) تحصل عل 17 مقعدا عام 1979، مارس حزب الحركة القومية العنف السياسي ضد مختلف الاحزاب والحركات أدت إلى إثارة الاضطرابات في تركيا سيما في الجامعات(1).

تكونت الأحزاب السياسية الإسلامية بعد العودة إلى الحكم المدني بعد انقلاب 1980، وبناءً على دستور 1983 ومن بين الاحزاب السياسية المعروفة على الساحة السياسية آنذاك ما يلي:

4- حزب الرقاة: ترأس الحزب "أحمد نكدال" من أبرز مبادئه أنه انتقد الرأسمالية والصهيونية والشيوعية، مؤكدا في ديباجته أن نظام الاستعباد المطلق في تركيا لم يوجد صدفة، فالرأسمالية العالمية والصهيونية وبمنتهى الوسائل هي التي أوصلت النظام الاقتصادي التركي إلى هذه المرحلة(2).

تحدث الحزب عن النظام الاقتصادي الذي يقوم على مبدأ الحق هو الأعلى أو هو النظام الذي لا يسمح في أي وقت وتحت أي ظرف باستعباد الإنسان، والذي يعطي كل إنسان حقه والذي يساوي بين الناس في الغرض(3).

- عارض انضمام تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، وتحدث عن إمكانية إنشاء سوق عربية اقتصادية مشتركة.

- شارك الحزب في الانتخابات عام 1983 فتحصل على نسبة 5% من الأصوات، ثم حصل على فوز كبير في الانتخابات البلدية العامة سنة 1997 وفاز بـــ (28 بلدية كبرى أو ولاية) من مجموع

(1) نورالدين محمد، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، الرياض: الرسيل للكتب والنشر، 1997، ص 524.
(2) نفس المرجع، ص ص28 – 29.
(3) معتز بالله عبد الفتاح، "تركيا والبحث عن العلمانية الممرنة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، بيروت: 2007، ص 177.

76ومن بينها إسطنبول وأنقرة[1].

5- حزب العدالة والتنمية: شكل أعضاء الرفاه التركي تم إغلاقه بقرار المحكمة الدستورية ثم جاء حزبا جديدا "حزب الفضيلة" وقد ورث هذا الحزب حزب الرفاه من جميع النواحي، غير أن النقطة الأبرز التي ورثها حزب الفضيلة كانت مشكلة الصراع الداخلي بين جناحي الحزب التقليدي والتجديدي وهي المشكلة التي تم على إثرها إصدار المحكمة الدستورية قرارها بإغلاق حزب الفضيلة في 22 جويلية 200، ويمكن القول أن إغلاق حزب الفضيلة كان منعطفا في مسيرة حركة الفكر الوطني، ذلك المشروع الحضاري الذي انتهجه نجم الدين أريكان منذ نهاية الستينات حتى هذه الفترة عبر أحزابه المختلفة، النظام الوطني، السلامة الوطني والرفاه والفضيلة، أما حزب السعادة هو آخر أحزاب المشروع الحضاري لأربكان الذي لكم يستطع فرض حضوره السياسي في أول انتخابات برلمانية خاضها في 03 نوفمبر 2002 وفي المقابل أسس الجناح التجديدي بزعامة رجب طيب أردوغان في 14 أوت 2001 حزبا جديدا أطلق عليه حزب العدالة والتنمية الذي قدم نفسه في ثوب حزب جديد لم يضطلع بقضايا الفساد والرشوة على غرار الاحزاب السياسية التي خاضت الانتخابات المختلفة فترة ما قبل 2002[2].

نجح الحزب في الانتخابات العامة 2002 بالمركز الاول وقد أدت عوامل عدة إلى نجاح حزب العدالة والتنمية في الوصول إلى السلطة من ضمنها نجاحهم في البلديات التي تبوؤا مجالسها في السابق وتركيزهم على البعد الاقتصادي الاجتماعي لا البعد الإيديولوجي ونجاحهم في رفع شعارات مكافحة الفساد ربما قد يكون من اللائق القول أن حزب العدالة والتنمية قد غير من توجهه من متبني للمقاربة الإسلامية الإيديولوجية إلى تبني مقاربة برغماتية ديموقراطية[3]، ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه أنه حزب إسلامي فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومتفتح على العالم ويبني سياسته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤكد انضمام

(1) فوزي حمام، نبيلة بن قمير، مرجع سبق ذكره، ص 53.

(2) طارق عبد الجليل، مرجع يبق ذكره ص 151.

(3) Hakam Yavuz, AK parti, Toplumasal. Degisiminyeni. Aktorler, Istamble : Kitop yayinevi, 2010, P07.

تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويؤكد انه سيواصل تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يجري في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه[1].

وإذا كان الاصلاح سمة العامين 2003 و2004 من سلطة حزب العدالة والتنمية لزعامة رجب طيب أردوغان التي نقلت تركيا إلى مرحلة المفاوضات المباشرة مع الاتحاد الأوروبي من أجل العضوية الكاملة، إن مرحلة حزب العدالة والتنمية المستمرة من الآن كانت متميزة على صعيد السياسة الخارجية وعلاقة تركيا بمحيطها الإقليمي ومع المنطقة العربية، ودورها أيضا على الصعيد الدولي، والاهم في السياسة الخارجية الجديدة أنها كانت نتائج رؤية مستقبلية لقادة حزب العدالة والتنمية[2].

د/ الرأي العام في صنع القرار في تركيا: خلق مزيج الديموقراطية في تركيا والسياسة الخارجية الاستباقية رأيا عاما يفرض حول قضايا السياسة الخارجية وكان لهذا الرأي العام الجديد القدرة على الضغط والتأثير في صناع القرار وعلاوة على ذلك فإن استمرار التقارب مع دول الجوار مثل سوريا والانفتاح نحو الشرق الأوسط مما جعل الرأي العام التركي عملا مهما في السياسة الخارجية التركية وتجلى ذلك بوضوح عام 2003 عندما اضطر البرلمان التركي تحت ضغط الرأي العام التركي إلى التصويت ضد السماح لقوات الولايات المتحدة الامريكية باستخدام الاراضي التركية لغزو العراق[3].

أفرزت زيادة اهتمام الرأي العام التركي بالسياسة الخارجية جيلا جديدا من خبراء السياسة الخارجية من المدنيين وفي الاوساط الأكاديمية[4]، إذ حل المسؤولون المدنيون المنتخبون محل النخبة العسكرية وبيروقراطية السياسة الخارجية الذين هيمنوا على عملية صنع السياسة الخارجية وأصبحت قضايا السياسة الخارجية خاضعة للمناقشات البرلمانية والسياسية بين الأحزاب السياسية وفي السنوات العشر الماضية أصبحت الطبقة الثانية التي تتكون من رجال الأعمال والمثقفين منخرطة على نحو متزايد في السياسة الخارجية، مجموعة من رجال الأعمال الذين اعتادوا مرافقة رؤساء الدول في رحلاتهم وكانوا جزءا مهما

(1) أحمد النوري النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

(2) نور الدين محمد، مرجع سبق ذكره، ص 09.

(3) الصهباني فهد، "الإستراتيجية التركية الجديدة تجاه الشرق الأوسط"، مذكرة ماستر (دراسة غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2015/2014، ص 30.

(4) (--)، رؤية تركية: تنظير تحول السياسة الخارجية التركية في:2016/02/22،

http://rouyaturkiy.yah.com.

من حاشية الرئاسة، حل محلهم أصحاب المشاريع المستقلة الناشطون القادرون على تقديم المشروع وتوجيه صنع السياسات في الشؤون الخارجية، كان للتحولات في الطبقة الأولى والثانية من هرم الرأي العام، تداعيات كبيرة على التغيرات في السياسة الخارجية للطبقة الثالثة، الجمهور العام وعامة الناس، فبدلا من الرد على أزمات السياسة الخارجية من خلال ردود أفعال تاريخية بدأ الرأي العام في تبني مواقف المدى الطويل في إستراتيجيات السياسة الخارجية وفي نفس الوقت ظهور القدرة على الدفاع عن تلك المواقف[1].

هـــ/ الإعلام في صنع القرار في تركيا: يعتمد صانعو السياسة في تركيا على وسائل الإعلام كأداة أساسية للتعبير عن مواقفهم وسياستهم لكسب الدعم والتأييد لبرامجهم فضلا عما تمثله من قنوات مهمة تتخذ موقفها في تعبئة الرأي العام إزاء القضايا المتعلقة بالشؤون الخارجية أو الداخلية، وفي بناء البيئة السياسة وإعادة تشكيلها في ظل تواصل التراع بين العلمانيين والإسلاميين إذ تصدر تركيا اليوم أكثر من (3450) صحيفة ومجلة بين صحف قومية أخرى إقليمية ومحلية ومجلات أسبوعية ودورية و(258) قناة تلفزيونية تبث بعضها على النطاق القومي وأخرى تبث على النطاق الإقليمي والمحلي و(1090) محطة إذاعية قومية وإقليمية ومحلية[2].

تسعى وسلائل الإعلام التيار الإسلامي إلى منح الجمهور انطباعات تؤكد توازنها الفكري وسعيها للحفاظ على الصدق والموضوعية في تناول الاخبار التي تنشرها وفي معالجة قضايا تركيا الداخلية وعلاقتها الخارجية برؤية تبتعد عن التطرف والعنصرية ويرتكز خطاب هذه الوسائل على الدعوة إلى عودة تركيا إلى هويتها الإسلامية وتوثيق علاقتها مع الدول الإسلامية والعربية أما وسائل الإعلام العلمانية فتنتهج سياسة إعلامية ترتكز على دعم النظام العلماني في تركيا الذي أرسى دعائمه أتاتورك ومواجهة التيار الإسلامي[3].

يشتد اعتماد القوى العلمانية على وسلائل إعلامها كلما انتعش الإسلام السياسي في تركيا وحقق نتائج انتخابية تؤهله لتشكيل الحكومة حيث تقوم هذه الوسائل بحملات واسعة تكاد تتركز على قضيتين

(1) - الصهباني فهد، مرجع سبق ذكره، ص 32

(2) سمير ذياب سبستيان، مرجع سبق ذكره، ص 50.

(3) نفس المرجع، ص 52.

مهمتين الأولى مسألة التعليم الديني والثانية مسألة الحجاب، فالتعليم العلماني هو جزء من عملية تعبوية كبرى أرسى دعائمها النظام الجمهوري، وقد انتجت هذه العملية السياسية التعليمية ضباط ومدرسين وقضاة وصحفيين لذلك يسعى النظام الجمهوري إلى نزع الشرعية عن التعليم الديني لمنع ظهور نخب منافسة للنخب العلمانية المؤثرة في البلاد وبالتالي غالبا ما تكون وسائل الإعلام التركية ميدانا للصراع بين الجانبين بصدد هذا الموضوع[1].

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.

أولا- النظام الدولي: يؤثر النظام الدولي بقوة في تحديد السياسات الخارجية والداخلية للدول لذا فالنظام الدولي يضع حدود عليا ودنيا للسياسات الخارجية للدول في إطار السيطرة أو التحكم من قبل النظام العالمي ممثلا في الدول والوحدات الدولية الكبرى، في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية التي سادت في اعقاب الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج وعملية التسوية السلمية العربية الإسرائيلية التي انطلقت من مدريد وجدت تركيا نفسها في قلب دوائر جيوسياسية تتشكل من جديد أمنيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا حيث ترى أنه يمكن لها أن تقوم بدور محوري إقليمي في هذه المنطقة الممتدة في قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا والمفتوحة على انتماءات حضارية وقومية متعددة ومختلفة[2].

وقد حسمت تركيا في السابق خيارها الإستراتيجي لصالح الارتباط بالغرب بمؤسساته العسكرية والسياسية والاقتصادية، وقد اكتفت بممارسة نشاط مكثف تجاه الدوائر الحضارية الإسلامية، وإثر التغيرات الحاصلة في المنطقة اتجهت تركيا إلى انتهاج سياسة أكثر فاعلية في الشرق الاوسط وآسيا الوسطى والقوقاز والبلقان وأصبحت لاعبا اكثر حيوية في العلاقات السياسية بين دول المنطقة[3].

وقدر حرصت الحكومة التركية على تأكيد امتلاك لرؤية جديدة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية التركية وتصورات الدور التركي وفقا لأردوغان "أن التغيير ضروري لمواكبة الطابع المغير للعالم" في خطاب

(1) نفس المرجع السابق، ص 82.

(2) نفس المرجع، ص ص34 - 35

(3) – يوسق الكلوب، تركيا بين الشرق والغرب، قراءات في السياسة الخارجية التركية تجاه أوروبا والشرق الاوسط، مركز ربق للأبحاث والدراسات، www.barq-rs.com

له في 22 كانون الاول 2014، وهو ما يعتبر إعطاء الحكومة الأولوية لرؤية جديدة في السياسة الخارجية التركية من أجل نقل تركيا إلى المستقبل وتحويلها إلى قوة عالمية مؤثرة[1].

1/- العلاقات التركية الأمريكية: يقول رئيس الوزراء التركي أحمد داود أغلو منظر السياسة الخارجية التركية الجديدة أن "العلاقات التركية الأمريكية لم تتأثر عبر التاريخ مهما اختلفت المصالح والمنافع" أمر صحيح على الرغم من كل شيء فإن أحسن حليف وصديق لتركيا من الدول الغربية هي أمريكا[2]، إذ تعتبر تركيا الحليف الأساسي الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لاعتبار أن السياسة الخارجية التركية مؤثرة ونافذة في منطقة الشرق الأوسط[3].

ويمكن القول أن العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية استمرت خلال سنوات طويلة من دون أن تعترضها تحديات جدية ولا أزمات من النوع الذي يجعل طرفيها يقومان بمراجعة عميقة لها، وقد مثلت تلك العلاقات "قضية مركزية" للسياسة التركية إذ كانت الولايات المتحدة الامريكية القطب الروحي في سياسات الامن لتركيا و لم تطرأ عليها تغيرات مفاهمية وإدراكية رئيسية إلا ما فرضته التغيرات العالمية وبيئة ما بعد الحرب الباردة، وبخاصة ما بعد هجمات سبتمبر 2001 وكانت بداية العلاقات التركية الأمريكية عندما أرسلت لجنة هار بورد (Hardbord Commission) الأمريكية إلى تركيا قد جالت في سبتمبر 1919 في الاناضول أوصت بالانتداب الأمريكي على كامل البلاد مع إعطاء الاتراك حكما ذاتيا موسعا، وكان ذلك استجابة لمطالب ملتبسة من قبل شريحة واسعة نسبيا من الاتراك الذين بلغت بهم الحماسة للولايات المتحدة وأفكار ويلسون الـــ 13 أن أسسوا رابطة أو اتحاد الويلسونيين (Wilson League)[4].

(1) سمير ذياب سبستيان، مرجع سبق ذكره، ص 35.

(2) Kamel H. Karpat, Türk Dispolitikis Tarili, Istanbul : Timas Yayinlari, 2012, P 382.

(3) Ayse Kadioglu, Kerm Oktem and Mehmet Karli, TR, Rebecca Adams Brubaker Turkey's Forieng Policy, In changing wotld, Oxford : South East European, studies center, 2010, P 13.

(4) عقيل سعيد محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 224.

وقد انتقلت فكرة التحالف بناءً على إدراكات أمنية وإستراتيجية بين البلدين وكانت ميزة السياسة الخارجية التركية خلال الحرب الباردة هو تحالفها الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت تركيا تلعب دور الحليف الجنوبي لحلف الناتو ضد التوسع السوفييتي في المقابل تلقت تركيا ضمانات لحمايتها من التهديدات السوفيتية تحت مظلة الناتو مع تلقيها مساعدات اقتصادية وعسكرية من أجل تقوية منظومتها الدفاعية[1].

هناك عدة عوامل تحدد للعلاقات الأمريكية التركية:

- **العامل الإستراتيجي:** تنظر الولايات المتحدة الامريكية لتركيا باعتبارها أحد المفاتيح الإستراتيجية في المنطقة الممتدة من أوروبا وحتى القوقاز مرورا بالبلقان والشرق الاوسط وقد حرصت الولايات المتحدة طيلة نصف قرن على توطيد علاقتها بأنقرة ودعمها عسكريا واقتصاديا، وقد توطدت العلاقة بين البلدين خلال الحرب الباردة وتعمقت عقب حرب الخليج الثانية عام 1990، وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن تركيا جزء أساسي من منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الاوسط وأنه يجب العمل على حمايتها في مواجهة أي تهديدات إقليمية وفي مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، زادت أهمية تركيا كلاعب رئيسي في محاربة الإرهاب وعلى سبيل المثال تجاوزت تركيا بأريحية مع تفعيل المادة (5) من معاهدة الدفاع الخاصة بحلف الناتو والتي تفرض على جميع الاعضاء في الحلف تقديم جميع أشكال المساعدة لأنها دولة تواجه خطرا خارجيا، وخلال أقل من 24 ساعة قامت تركيا بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية لبدأ الحرب على أفغانستان في أكتوبر 2001[2].

- **العامل الكردي:** لعب المحدد الكردي دورا مهما في توثيق العلاقات بين واشنطن وأنقرة حيث تدعم الولايات المتحدة الموقف التركي في حربها مع حزب العمال الكردستاني وتعتبره منظمة إرهابية وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها لوجيستي لتركيا ساعدها على توجيه ضربات جوية إلى مواقع

(1) Huseyin Bagci, Changing geopoliticsand Turkish Forieng Policy, Germany : Internationals, Istanbul liberal politic Wien, 2009, P 13.

(2) شاهين كريمة منصور، الإبادة الجماعية للأرمن، 2009، ص 16 – 17، http:/www.alkaslif.org

حزب العمال في شمال العراق ووصل إلى حد وصول دخول القوات التركية إلى عمق الاراضي العراقية لمطاردة فلول حزب العمال في كهوف كردستان وجبالها[1].

- **عامل عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي:** لطالما كان إلتحاق تركيا بأوروبا هدفا امريكيا واضحا، ليس فقط بسبب المزايا التي قد تعود على حليف إستراتيجي مهم وإنما بهدف بناء جسر قوي بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية ومحاولة إحداث توازن إستراتيجي داخل الاتحاد الامريكي مثل تركيا وبعض دول أوروبا مثل بولندا[2].

- **عامل الحلف الأطلسي:** يمثل حلف الناتو الأساس المتين لعلاقات تركيا مع الولايات المتحدة وأوروبا وقد توصل أحمد داود أغلو إلى أن العلاقات بين تركيا والغرب بسبب الأهمية الإستراتيجية لتركيا التي ترتكز في المهمات الإستراتيجية العالمية لحلف الناتو والعلاقات التركية مع الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا، وأهمية وجود شرق أوروبا ومنطقة البلقان ضمن الحلف والعلاقات مع روسيا.

- **علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي:** تعد العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي الممتدة منذ أكثر من أربعين عاما وحتى الآن، امتدادا وانعكاسا للعلاقات التركية- الأوروبية ذات العمق التاريخي المتجذر، وتنطوي هذه العلاقة على روابط وصلات بين الخلفية التاريخية والسيكولوجية وبين المشهد والحالة الدبلوماسية العقلانية وهي الروابط التي انتجت أبعادا تختلف عن علاقات تركيا في القارة الأوروبية وعلاقتها بالاتحاد الأوروبي ككل ومع كل دولة من دول الاتحاد الاوروبي على حدة، ضرورة تجاوز مقاربات أردوغان ودواد أغلو على أن انضمام تركيا إلى أوروبا كعضو كامل العضوية هو خيار إستراتيجي بالنسبة لتركيا.

ففي عام 1949 أصبحت تركيا عضوا في المجلس الاوروبي وفي العام 1961 أصبحت تركيا عضوا مؤسسا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنموي الأوروبي (OECD)، وفي العام 1973 أصبحت عضوا مؤسسا في منظمة الأمن والتعاون الاوروبي (OSCE) وبعدما أصبحت عضوا مشاركا في الاتحاد

(1) عبد الصادق علي، إيران – تركيا والحرب الأمريكية العراقية، الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أفريل 2003.

(2) خليل العناني، مصالح الولايات المتحدة الامريكية، مصالح إستراتيجية متبادلة، ط1، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص ص151 – 152.

الأوروبي تقدمت تركيا في العام 1987 بطلب العضوية الكاملة في مجلس التعاون الاقتصادي الأوروبي الذي سيصبح الاتحاد الأوروبي بعد سنين قليلة[1].

وفي الأخير تم قبول تركيا كعضو مرشح للانضمام إلى فلك دول الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي في 11 ديسمبر 1999[2]، ومنذ هذا العام أخذت السياسة التركية مع الاتحاد الأوروبي في تطورات إيجابية وبناءً على هذا شرعت تركيا في الاصلاحات وفقا لمعايير "كوبنهاغن" وعملت الحكومة الائتلافية التركية برئاسة "أجاويد" على تعديل بعض مواد دستور 1982 واستمرت هذه الاصلاحات على يد حكومة حزب العدالة والتنمية التي وصلت إلى الحكم عام2000[3].

خلال المسار التاريخي الذي قطعته تركيا من أجل الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي طرح ما يسمى بجدل الانضمام المتبادل من الجانبين التركي والأوروبي، فمن الجانب التركي هناك اتجاهين لكل اتجاه نظرته الخاصة في مسألة الانضمام، فالعلمانيين الأتاتوركيين يرون في ضرورة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والذوبان في الحضارة الأوروبية وهناك التيار الإسلامي ممثلا بحزب العدالة والتنمية يرى في مسألة الانضمام خيار إستراتيجي لإستعاب المكتسبات العلمية والتكنولوجية للحضارة الغربية دون الانصهار فيها، اما الاتجاه الثاني يرفض تماما فكرة الانضمام ويرى أن مستقبل تركيا مع الشرق وليس الغرب[4].

على الجانب الأوروبي فهناك أصوات للأحزاب والحكومات تنادي بالانفتاح على تركيا لكنها تبقى أصوات خافتة وهناك تيار عريض من دول الاتحاد يرفض انضمام تركيا، وثمة اسباب عدة يتذرع بها

(1) موريال ميراك فايسياخ، جمال وكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ 2002، بيروت: شريحة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2014، ص 168.

(2) Ali Balci, Türkiye Dispolitikisi, Ilkber, Aktorler , Uygulamalar Istanbul : Nesilyayin Orubu, 2013, P 234.

(3) Ramzan Gozen, Türk Dispolitikasinin Avrupa Biriligi, me Dogru, Danusumu, Istanbul : Uluslararasi, Hukukve politike, 2006, P 06.

الفمي لقمان عمر، تركيا والاتحاد الاوروبي دراسة مسيرة الانضمام، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات، والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2007، ص 68.

(4) عبد الحميد مناصرة، "ماذا يعني انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي؟" مجلة المختار، العدد 05، نوفمبر 2005، http://www.elmokhtar.net

هذا الفريق منها ما هو تاريخي يرجع إلى زمن القوة العثمانية وبلوغها أبواب فينا ومنه ما هو ديموغرافي يثير المخاوف من الثقل السكاني التركي، ومن أسباب الرفض ما هو ديني وثقافي يرتبط بالهوية الثقافية الإسلامية[1].

وستضل جدلية الانضمام والاستبعاد هي المتحكمة في مسار العلاقات الأوروبية التركية، وفي مصير عضوية تركيا إلى النادي الاوروبي إلى تغلب نزعة الاستيعاب على نزعة الاستبعاد لدى الأوروبيين في النظر إلى الاخرى الحضاري[2].

ومع تراجع التحالفات والتكتلات العسكرية كعناصر حاكمة للعلاقات الدولية وأضحت المشروعات التعاونية أداة مشتركة لتطوير العلاقات بين الدول ويؤسس البرنامج على أن في هذه البيئة على تركيا أن تعيد ترتيب علاقاتها وأن تؤسسها مع مراكز القوى على نحو يجعل هناك تعدد للبدائل والمرونة وتعدد المحاور[3].

ثانيا- النظام الإقليمي:

تحدد السياسة الخارجية وفقا للمستوى الإقليمي بمدى مساس بؤر التوتر بالأمن القومي التركي ويرى داود أوغلو أن الترابط بين القضايا الدولية والإقليمية بعضها البعض يفرض على تركيا عدم الاكتفاء بالتركيز على علاقاتها بدول الجوار، حتى في حالة رغبتها في الاكتفاء بحماية مصالحها القومية الأساسية[4].

إن فعالية تركيا الإقليمية والعالمية لها تأثير معزز لوحدتها الوطنية وتكاملها وهيكلها الموحد ففي عالم أدت فيه العولمة إلى تغيير كافة التوازنات، أصبح الأمن الوطني مبدأ خارج حدود الدولة أي أن تركيا لن تستطيع إيجاد حلول للعديد من المشكلات المزمنة مثل أمن الحدود والتهديدات الأجنبية وتهريب البشر والإرهاب لذا فإن تحركات تركيا للإلمام بهذه المشاكل في هذه المناطق والسياسات والاقترابات التي طورتها

(1) موريال ميراك فايسياخ، مرجع سبق ذكره ص 171.

(2) فؤاد نمرا، "الاتجاهات السياسية في أوروبا وقضية انضمام تركيا"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116، بيروت: خريف 2009، ص 89.

(3) محمد عبد العاطي التلوتي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

(4) نفس المرجع السابق، ص 82.

لم تؤدي تحسين موقفها في المنطقة والعالم وإنما عززت أيضا الأمن الوطني لتركيا وهيئت لها الفرصة لكي تظهر للعالم صوابها في كفاحها ضد الإرهاب[1].

ويبدو أن تركيا في حركتها الواسعة على امتداد حدودها الجيوسياسية والجيوإستراتيجية والاقتصادية والامنية في موقع يؤسس لمستقبل تركيا في القرن الواحد والعشرين، لذلك تتغير مكانة القوى الإقليمية في المنطقة تتوقف على وعي مراكز الثقل الإقليمية بالتحولات الإستراتيجية التي بدأت التشكيل منذ سقوط جدار برلين عام 1989 وعلى سعيها لتعزيز مصالحها بالشركات الإقليمية والاهم من هذا وذاك للتوظيف العقلاني المجدي لمواردها الاقتصادية والبشرية ولموقعها الجيوسياسي.

وتعتبر تركيا من الدول التي تتمتع بوفرة الخيارات الإستراتيجية بين امتدادها وعمقها الإستراتيجيين في العديد من الأقاليم المجاورة الامر الذي يفرض عليها أن تكون عضوا فاعلا في العديد من النظم الإقليمية.

كما تعمل على تعديل جوهري في المشهدين الإقليمي والدولي وفي تصغير خلافاتها مع دول جوارها الإقليمي ومع تنمية علاقاتها البينية بشكل شمولي وإستراتيجي ونجد مرتكز السياسة الخارجية التركية في الرؤية المؤسسية لدور تركيا لافي محيطها الإقليمي وهي فكرة العمق الإستراتيجي والتي تفضي بالابتعاد النسبي عن المحور المقترن باقتراب محسوب من قضايا الجوار وتتبع التحالفات الإقليمية والدولية بما يمكن لتركيا من استخدام أمثل لعمقها الإستراتيجي في التأثير على الفاعلين الإقليميين والدوليين، ولم تعد تركيا ذلك البلد الذي وصفه حلف شمال الأطلسي حارسا في المنطقة والذي يقوم بعلاقات لا تنفصل مع إسرائيل التي كانت لفترة ليست بالبعيدة تعتبر تركيا حارسا لمصالح إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة[2].

(1) نفس المرجع السابق، ص 81.

(2) – عبد الله تركماني، تعاظم الدور الإقليمي ة لتركيا، تونس: دار نقوش عربية، 2010، ص 55.

المبحث الثاني: مرتكزات وأهداف السياسة الخارجية التركية.

تسعى تركيا إلى تحقيق مجموعة من الاهداف السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية انطلاقا من مجموعة من المرتكزات التي تقوم عليها في سياستها الخارجية لتحقيق الاستمرار الداخلي والإقليمي.

المطلب الأول: مرتكزات السياسة الخارجية التركية.

يتعين إدراك إعادة توجيه علاقات تركيا الخارجية في إطار "التطور العثماني الجديد" الذي اعتمدته سياسة أنقرة الخارجية منذ أن تسلم حزب العدالة والتنمية الأمور في تركيا عام 2002، ويتبين من مقاربة العثمانية الجديدة لحزب العدالة والتنمية أنها تقوم على مجموعة من الاستعدادات والتوجيهات الاساسية يتقدمها الاستعداد للتصالح مع إرث تركيا الإسلامي والعثماني في الداخل كما في الخارج، وفي إطار هذا المفهوم السياسي الجديد يتعين على تركيا أن تمارس دورا أكثر حيوية في السياسة الخارجية وأن تعتمد "القوة الناعمة" سياسيا واقتصاديا في الولايات العثمانية السابقة وفي المناطق الاخرى حيث لتركيا مصالح قومية وإستراتيجية[1].

ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ومروره في الممارسة العملية، وفق الشروط الموضوعية لبلورة أكبر لهذه الإستراتيجية التي جمعت النظرية إلى الممارسة التطبيقية، وتتطلب هذه الرؤية الواسعة للسياسة الخارجية استحضار إرث "القوى العظمى" العثماني وإعادة تعريف هوية البلاد الإستراتيجية والقومية ويقود هذا إلى المحور الثاني للعثمانية الجديدة التي تنظر إلى تركيا كقوة إقليمية كبرى وبالتالي لابد لتركيا بصفتها دولة محورية أن تعكس ثقافتها الإستراتيجية الابعاد الجيوسياسية للإمبراطورية العثمانية أن تضطلع بدور دبلوماسي وسياسي واقتصادي فعال في منطقة واسعة تقوم فيها بوظيفة المركز، أما المحور الثالث للعثمانية الجديدة فهو التمسك بهدف الانفتاح على الغرب على غرار ما كانت تفعل إسطنبول في العهد الإمبراطوري مراعيا مواصفتها بين أوروبا وآسيا[2].

(1) ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 84.

(2) محمد نور الدين، "السياسة الخارجية أسس ومرتكزات"، في محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010، ص 137.

وللإرث الأوربي أهمية كبيرة للعثمانيين الجدد، فهم منفتحون على الغرب والنفوذ للثقافة الإستراتيجية تظهر مفارقة واضحة بين نهجي العثمانية الجديدة والكمالية، العثمانية الجديدة تميل إلى اتباع سياسة إقليمية فاعلة وطموحة في منطقة الشرق الأوسط في حيث تنتهج الكمالية سياسة انعزالية وحذرة، وإثر التشكيك والنفور المتزايدين إزاء الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تحرص العثمانية الجديدة على ضرورة متابعة الجهود للحصول على عضوية الاتحاد الاوروبي والمحافظة على العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وقد تبنت السياسة الخارجية التركية مقاربة جديدة تقوم على عدة مبادئ كونت بمجموعها نظرية سياسية مثلت انقطاع لما كان سائدا في المدة التي سبقت تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا التي استندت إلى تقييم جيد للبيئتين الإقليمية والدولية على حد سواء فضلا عن المتغيرات البيئية السياسية الداخلية التركية الأمر الذي استدعى ضرورة الاستجابة السريعة من قبل الحكومة التركية التي قامت بعدة إجراءات ساهمت في تحقيق طفرة نوعية في الاقتصاد التركي الذي ادى إلى أن تحتل تركيا المرتبة السادسة عشر على المستوى العالمي والسادسة على المستوى الاوروبي، الأمر الذي سمح لها بوضع عدة أهداف تسعى من خلالها إلى إعطاء تركيا دورا فعالا ومهما في الساحتين الإقليمية والدولية.

تركز الساسة الخارجية على مجموعة من المبادئ وهي: [2]

التوازن السليم بين الحرية والأمن:

تكون الدولة عاجزة عن التأثير في محيطها إن لم تستطع إقامة توازن بين الحرية والامن حيث أن النظم السياسية تكتسب مشروعيتها عندما توفر الامن من جهة مع عدم تقليص حريتها من جهة أخرى، أما تركيا فنجحت في تحقيق طرفي المعادلة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر لما أصبح العالم يضيق على الحريات وأهم اختبار لها كان عام 2007 حيث واجهت مخاطر الإرهاب وتهديداته وحرصت من ناحية أخرى على صون الحريات ودون تقليص، فكانت البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الاصلاح السياسي دون التفريط في المتطلبات الامنية وهو ما جعل تركيا نموذجا لبلدان أخرى.

(1) ميشال نوفل، مرجع سبق ذكره، ص 85.

(2) ميشال نوفل، مرجع سبق ذكره، ص 614.

- **تصفير المشكلات مع دول الجوار(أي صفر المشاكل):** حيث الملاحظ أن علاقة تركيا باتت وطيدة مع الدول المجاورة وأبرز مثال علاقاتها مع سوريا وكذا جورجيا وبلغاريا بعد انضمامها إلى الاتحاد الاوروبي وفي الوقت الذي تتميز العلاقات الدولية مع إيران بالتوتر بسبب النووي نجد تركيا لم يعتريها أي اهتزاز في علاقاتها مع إيران وبالتالي فمقارنة التقليل من المشاكل إلى درجة الصفر مع دول الجوار أحد الأسس الرئيسية للسياسة الخارجية التركية الأكثر حدة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، وهذه المقاربة مبنية على فكرة أن تركيا بحاجة إلى تحسين علاقاتها مع جميع جيرانها حتى لا تحس أنها محاطة بالأعداء والغرض الأساسي من هذا المفهوم "صفر المشاكل" في السياسة الخارجية التركية هو تشكيل خط الاستقرار في الجوار التركي ويرتكز مفهوم "صفر المشاكل" مع دول الجوار على ستة أسس: الأمن المتساوي للجميع، التكامل الاقتصادي، التعايش بين الثقافات المختلفة وبطريقة محترمة، التعاون السياسي على أعلى مستوى من الوعي الإقليمي، فهم العلاقة بين الأمن والاستقرار والتنمية[1].
- **التأثير في الأقاليم الداخلية و الخارجية لدول الجوار:** أبرز حديث هو عن تأثير تركيا في البلقان والشرق الاوسط والقوقاز وآسيا الوسطى وبتركيزها على الشرق الأوسط نجد تركيا ظلت قدرتها على النفوذ محدودة، بسبب مشكلة حزب العمال الكردستاني والأزمة السورية التركية خلال عقد التسعينات وكذا الإدراك الخاطئ والصورة السلبية لدى كلا الطرفين، تركيا والدول العربية إلى جانب العامل الاساسي في عدم الانفتاح بين الطرفين على بعضهما البعض، ولكن منذ 2002 أضحت تركيا تمتلك قدرات الاتصال وكذلك دعم دبلوماسي متبادل فتح الطريق أمام هذه العلاقات.
- **السياسة الخارجية متعددة الأقطاب:** ترتكز تركيا في علاقاتها مع اللاعبين الدوليين بشكل متكامل وليس بأسلوب البديل فمن خلال السياسة المتعدد الأقطاب أو الأبعاد التي تنتهجها تركيا نجد أنها تتميز بأنها لم تتضارب أو تتناقض مع بعضها البعض، هذا المبدأ يضع علاقات تركيا الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حلف الناتو وكذا جهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وسياستها مع روسيا باعتبارها خلافات تجري في إطار متكامل، وبدلا من ان تكون تركيا "مصدر مشكلة" في استقطاب الغرب، الشرق والشمال والجنوب وآسيا وأوروبا والغرب والإسلام، تكون على العكس مصدر "حل المشكلات" وبلدا مبادرا إلى طرح الحلول لها، وبلدا يشكل مركز جذب يساهم في إرساء

(1) ميشال نوفل، مرجع سبق ذكره، ص ص614 - 615.

السلام العالمي والإقليمي ومن ضمن هذا المنظور لا يجب النظر إلى أي خيار على أنه بديل عن الأخر ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنه تناقض.

- **الدبلوماسية المتناغمة:** عرف الأداء الدبلوماسي تطورا عاما بعد 2002 بالنظر إليها من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية مثل استضافتها لقمة الناتو وقمة المؤتمر الإسلامي بإضافة إلى معظم المنتديات الدولية وعضويتها في منظمة الاتحاد الإفريقي والمشاركة في الاتحاد الإفريقي– الأوروبي وتوقيعها اتفاقية مع جامعة الدول العربية على خلفية اجتماع دول الجوار في العراق.
- **أسلوب دبلوماسي جديد:** بعد ما كان ينظر إلى تركيا على انها دولة يسارية بين طرف وآخر أصبحت تلعب دورا فعالا بعد رسم خريطة جديدة لتركيا والتي رسختها لأداء دور مركزي.

أعادت تركيا توجيه علاقاتها الخارجية استنادا إلى نظرية العمق الإستراتيجي على أن السياسة الخارجية التركية كانت تستقر إلى التوازن بسبب تركيزها المفرط على العلاقات بأوروبا والولايات المتحدة إلى درجة اهمال مصالح تركيا مع الدول الأخرى خصوصا دول الشرق الأوسط بالإضافة إلى اهمالها العلاقات بالدول المستقلة التي انبثقت من الولايات العثمانية السابقة في المشرق والمغرب العربيين وإنها تحتاج الاضطلاع بدور الحيز في هذه الدول.

في الفترة الجديدة، لم تعد علاقات تركيا مع أي طرف تعتبر بديلا عن العلاقات مع طرف أخر فاعتمدت على دبلوماسية منتظمة ومتواصلة تتمثل في الالتقاء بأكبر عدد من المسؤولين على مختلف المستويات في الدول وكل القارات مع تبني وسائل دبلوماسية في السياسة الخارجية التي من شأنها أن تصنع تركيا باعتبارها دولة "مركز" وتأسيس جسر صلب بين موقعها الحالي ورؤيتها المستقبلية وعمقها التاريخي ولا شك أن السياسة الجديدة في شكلها الجوهري تختلف عن السياسة الخارجية القديمة ومن جملة الاسس التي عليها السياسة الخارجية الجديدة:[1]

- سياسة أربح إربح: هي سياسة تتبناها تركيا في سياستها الخارجية الجديدة عند حل مشاكلها مع الاطراف الاخرى وعندما تتوسط بين طرفين آخرين متنازعين وهذا بغية إرضاء الطرفين المتخاصمين وإلا سيكون من العبث بذل جهود لإيجاد حلول لأي قضية من قضايا العالم.

(1) – مصطفى جاسم حسين، "الدور الإقليمي التركي لمدة من 2002 – 2010"، المجلة السياسة والدولية، العدد 20، 2012، ص 03 – 40.

- المصداقية والابتعاد عن ازدواجية المعايير: حيث تعتمد تركيا على هذا الاساس وتلتزم به في تعاملاتها وعلاقاتها الخارجية باجتناب الازدواجية من أجل أن يعزز من مصداقية تركيا لدى الاطراف الأخرى.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية.

1/- الأهداف السياسية: يقصد بها تلك الاهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والتي تريد من خلالها التأثير في مواقف الدول الاخرى باستخدام الادوات الدبلوماسية بشكل سياسي، وتنطلق تركيا من التأكيد على ضرورة الاهتمام بالآلية الدبلوماسية لمعالجة المشكلات وتحقيق الاهداف التي تتمثل في حماية الأمن القومي والتكامل الداخلي والمكانة الإقليمية[1].

1- حماية الأمن القومي: الدولة من خلال سياستها الخارجية تسعى إلى حماية أمنها القومي الذي يعتبر هدفا رئيسيا للسياسات العامة للدولة داخليا وخارجيا فبالنسبة لتركيا فإن مفهوم الامن القومي مركب ومتعدد المعاني ولا يقتصر على القضايا الرمزية والسلوكية والثقافية المختلفة، وتتطلب سياسات الأمن القومي في تركيا من السياسة الخارجية العمل على تحقيق مجموعة من النقاط أهمها:

- التحالف مع الغرب، والمشاركة النشطة في سياستها واستراتيجياتها الأمنية في المنطقة.
- التعامل مع دول الجوار الجغرافي للحد من طموحات الاكراد السياسية والانقسامية وذلك بهدف احتواء النزعة الاستقلالية لدى أكراد تركيا.
- بناء سياسات وإستراتيجيات أمنية تهدف إلى تكوين إمكانيات عسكرية قوية قادرة على حماية الوحدة الجغرافية للدولة، وتتضمن إقامة تفاعلات سياسية وإستراتيجية تمد تركيا بثقافة عسكرية لها الضمانات الدفاعية في مواجهة المطالب الجغرافية المحتملة لدول الجوار الجغرافي.

2- التكامل الداخلي: يعتبر التكامل الداخلي هدفا من أهداف سياسة الامن القومي، والسياسة الخارجية تقرر ذلك من خلال زيادة تفاعلاتها الخارجية بهدف الحفاظ على وحدة تركيا من ناحية

(1) Gul- Abdullah zeni yuz ilda, Türk Dispolitikasinin Ufukarin : Horizons Uj Turkish Foreign. Policy in the New country, 2007, P 279, From www.mfa,gov.tr/data /BAKANLIK /BAKANLAR/Abdullah Gul-Kitap.pdf.

جغرافية ومن ناحية اجتماعية، فالتخوف من أي انقسامات في التكوينات الاجتماعية يشكل هاجسا لدى صانعي السياسة التركية الخارجية وتحقيق التكامل التركي يتطلب اصلاحات سياسية واقتصادية وتوسيع خيارات التنمية البشرية والثقافية ويحتاج إلى تحقيق تعاون إقليمي لحل المشكلات الإثنية، والمياه والإرهاب والهجرة[1].

3- إحياء الدور الإقليمي: وذلك بالتركيز على جعل تركيا أنموذجا لكل من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، القوقاز في الاتجاه نحو الغرب وذلك برؤية تركيا من زاوية يمكن الاستفادة من تجاربها من قبل هذه الدول لسير على خطاها.

تركيا أنموذجا للغرب اتجاه الشرق ذلك أن الغرب يعتبرها الدولة المسلمة الوحيدة التي تشهد تجربة ديموقراطية وتداول سلمي على السلطة وانفتاح ثقافي تكنولوجي وإعلامي على الغرب لذلك يفترض الأتراك أن يحافظ الغرب على دعم التجربة التركية مقابل شرق أوسط وآسيا وسطى إسلامين ومتخلفين ويعانيان من الاضطرابات السياسية والاجتماعية والانغلاق الثقافي[2].

2/- الأهداف الاقتصادية: تسعى السياسة الخارجية التركية إلى تحقيق اهداف ذات طابع اقتصادي تتمثل في التفاعلات السياسية التي تضمن للدولة التركية الحصول على الريوع الاقتصادية المتمثلة في القروض، والاستثمارات الخارجية والمساعدات والهبات الاقتصادية والتسهيلات المالية والمستوردات بشروط خاصة، إذ تسعى تركيا إلى حل النزاعات والصراعات وبناء السلام في المنطقة الإقليمية وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي بمعنى ربط الاقتصاديات الإقليمية بالاقتصاد العالمي، كما تسعى تركيا إلى إطلاق قدراتها الكامنة المعطلة بما يدعم مكانتها الإقليمية وذلك بحرص الحكومة التركية على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية لتركيا مع دول الجوار وغيرها[3].

(1) بشير عبد الفتاح، "كابوس ويكيليكس نقص مضجع حكومة حزب العدالة والتنمية، جريدة الحياة اللندنية، الخميس 25 نوفمبر 2010، www.echaph.com/oele/newspaoerts/5/2010/1161665htm

(2) عفيف عثمان، "عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية" المجلة العربية للعلوم السياسية، 2010، ص 16.

(3) سهام عيادي، فتيحة مزهود، تركيا الدوافع الامنية من وراء الدور السياسي الإقليمي تجاه الشرق الاوسط، مذكرة ماستر، (دراسة غير منشورة)، قالمة، 2011 – 2012، ص 136.

تسعى تركيا إلى ركوب موجة التحولات الاقتصادية بصفة خاصة في إطار الشرق الأوسطي ولكن بكيفية توازي مسارها الأوروبي[1].

وقد تميزت السياسة الخارجية التركية بفك الارتباط بين السياسة والاقتصاد لدرجة ان التوتر في العلاقات السياسية لم يكن ينعكس على العلاقات الاقتصادية وهو ما لوحظ في العلاقات بين تركيا وسوريا.

كما يظهر ان تركيا تستخدم الجانب الاقتصادي في علاقاتها مع الدول لتحقيق التعاون ورغم كل مظاهر التباعد التي قد تبدوا في الأفق القريب أو البعيد لكن تركيا تسعى من خلال الاقتصاد لتعزيز أهميتها وتفوقها في الاقتصاد وانفتاح الاسواق لاقتصادها إلا أنها أيضا تحتاج للبوابة العربية لاقتصادها والمتمثل بجارتها سوريا صاحبة أطول حدود برية معها[2].

3/- الأهداف العسكرية: تعمل كل دولة على الحفاظ على الأمن والتكامل الإقليمي الخاص بها أو بحلفائها المتعاونين معها وتحاول أن تمتلك القدرات العسكرية التي تمكنها من مواجهة التهديدات أو إعاقة جهود أعداء الدولة وترتبط قوة الدولة بالدور الذي تلعبه في محيطها الإقليمي والعالمي.

ترتكز عقيدة تركيا الأمنية على إقامة تحالفات سياسية وإستراتيجية تضمن لها موقفا أفضل اتجاه مصادر التهديدات الداخلية والخارجية[3]. وتتمثل أهدافها العسكرية التي تبتغي تحقيقها من خلال مؤسساتها العسكرية وهي كما يلي:[4]

- الردع: من خلال الحفاظ على قدرات تركيا العسكرية، وتأمين تقدمه في هذا المجال بشكل يأمن قوة الردع في قلب المنطقة الإقليمية التي تعتبر بيئة لعدم الاستقرار.

---

(1) Ahmet Dawaitogh, "Turkey's Foreign Policy vision : an assesment of 2007"Turkey, 10 (1), 2008, P 85.

(2) - أحمد التوري النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

(3) – وراء جاسم لطيف السعدي، الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوروبي 1933، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 125.

(4) - موقع هيئة الأركان العامة على شبكة الانترنت:

www.tsk.mil.tr/eng/genL-konular/goveni.ntm.

- تحليل مجال ونطاق الأمن: يعني القدرة على تشخيص المخاطر مبكرا وتحديد التحرك العدواني المرتقب ضد الدولة التركية.

- إدراك الأزمات وحلها عبر المساهمة العسكرية: إذا تعتبر هذه المهمة من المهمات الاساسية في الجيش التركي.

- أن تتحول تركيا إلى دولة منتجة للاستراتيجيات ومبادرات تؤمن الامن والاستقرار في المنطقة الأوسطية.

المبحث الثالث: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية.

الواقع أن أهمية أدوات السياسة الخارجية لا تنبع فقط من أهميتها لتحقيق الأهداف ولكن من كونها عاملا مؤثرا في مسار السياسة الخارجية ومحددا لمسار ومعالم السياسية، ورغم تعدد هذه الأدوات ستبحث الدراسة في الآليات التي استخدمتها السياسة الخارجية التركية لتحقيق اهدافها والتي تتمثل في الآليات الدبلوماسية والاقتصادية والاداة العسكرية والإعلامية والمنظمات الدولية والإقليمية.

المطلب الأول: الأداة الدبلوماسية والاقتصادية.

1/- الأداة الدبلوماسية: تولي السياسة الخارجية التركية اهتماما كبيرا لأداة الدبلوماسية التي من خلالها تسعى لعلاج المشكلات بينها وبين الآخرين، أو بين الآخرين مع بعضهم البعض، وقد انتهجت تركيا مبدأ "تصفير المشكلات" مع جيرانها، والمبادرة لحل أي إشكالية قد تطرأ في العلاقات معها، وقد أكد أردوغان حين كان رئيس للوزراء على أهمية السعي إلى التغيير وأهمية المبادرة ومبدأ "السبق بخطوة واحدة" أي عدم انتظار تحرك الخصوم والبدء بتقديم مبادرات وخطوات تدل على الاستعداد للتفاوض والحل السلمي[1].

كما أن من أسس السياسة الخارجية التركية كما ورد في كتاب احمد داود أغلو العمق الإستراتيجي مبدأ الدبلوماسية المتناغمة وعمد النظر إلى أداء تركيا الدبلوماسي من عضويتها في المنظمات الدولية، واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية، نجد تطورات مهمة إذا ما قارناها بأدائها الدبلوماسي قبل عام 2002، فقد استضافت تركيا قمة الناتو وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي فضلا عن استضافتها لمعظم المنتديات الدولية ومشاركتها في الجامعة العربية[2].

2/- الأداة الاقتصادية: ثمة مؤشرات متعددة تؤكد نجاح تحركات الحكومة التركية في تفعيل دورها الإقليمي والدولي من خلال اعتمادها على الاداة الاقتصادية في سياستها الخارجية، فنمو الاقتصاد التركي وزيادة جاذبيته بالإضافة إلى التحركات الخارجية النشطة التي ساهمت في تعزيز العلاقات التجارية

(1) – طارق عبد الجليل، ندوة بعنوان " العمق الإستراتيجي مكانة تركيا ودورها في الساحة الدولية"، القاهرة: عين الشمس، كلية الآداب، 2010/11/28.

(2) – نفس المرجع السابق.

والاقتصادية بين تركيا ومنطقة الشرق الاوسط ويظهر من خلال زيادة حجم الصادرات التركية وواردتها في المنطقة فضلا عن زيادة حجم الاستثمارات المتبادلة وعقد الملتقيات الاقتصادية[1]. ويؤكده رجب طيب أردوغان في مقالته التي نشرتها مجلة الخليج على موقعها "إن الاقتصاد التركي بمثابة مصدر الاستقرار والرخاء حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي السنوي لتركيا 800 مليار دولار، وهو الأمر الذي جعل من تركيا الدولة صاحبة سادس أضخم اقتصاد في أوروبا وصاحبة المرتبة السابعة عشر على مستوى العالم بعدما كانت تركيا واحدة من أقل بلدان العالم تأثيرا بالأزمة الاقتصادية العالمية، في ظل التجارة الخارجية المتنامية والنظام المصرفي القوي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتسم بالتنوع وتتمتع بالازدهار[2].

المطلب الثاني: الأداة الإعلامية والمنظمات الدولية والإقليمية والعسكرية:

1/- الأداة الإعلامية والمنظمات الدولية والإقليمية العسكرية:

أ/ الاداة الإعلامية:

رغم أن تركيا تستخدم الإعلام لتأثير في الوضع الداخلي أكثر من تركيزها فيه على التأثير الخارجي، إلا أنها أصبحت تستخدم هذه الأداة بصورة أكثر من السابق لخدمة سياستها الخارجية لأجل ذلك أطلقت قناة تركية ناطقة باللغة العربية هي قناة TRT7، تابعة للحكومة التركية إذ تم افتتاحها بحضور عدة رؤساء في إشارة إلى أهمية القناة وأهمية المنطقة العربية بالنسبة لتركيا، بحيث سعت تركيا إلى الانفتاح الإعلامي على الدول في مختلف العالم التي تساند وتدعم القضايا المشتركة التركية[3].

وقد اعتمدت تركيا الآلية الإعلامية للانفتاح على العالم في محاولة لتأثير في أفكار الآخرين وذلك من خلال الأداة الدعائية والثقافية، وتنصرف الأداة الدعائية إلى تلك الأنشطة الموجهة إلى التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في الوحدات الدولية الأخرى وحتى من توجيه إليهم الدعاية على التأييد او رفض رأي أو أسلوب معين، كما اعتمدت تركيا على توظيف الأداة الثقافية بتركيز على الانتاج

(1) – علي جلال معوض، الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الاوسط 2002 – 2008، ص 117.

(2) – طارق عبد الجليل، مرجع سبق ذكره.

(3)عبد الكريم علي، الإعلام التركي بين العلمانيين والإسلاميين، مواجهة طويلة تصل على التعايش في تركيا .. صراع الهوية، ص 38.

الثقافي والتراث الشعبي للتأثير على الوحدات الاخرى من أمثلتها إقامة العروض الثقافية في الخارج ونشر تعاليم القومية في الخارج وغيرها[1].

4/- الأداة العسكرية:

إن تفوق تركيا من حيث قدراتها العسكرية متجانسة بحجم قواتها وحجم الانفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط وتفوق تركيا على دول المنطقة متأثرة الكفاءة القتالية للقوات بحكم إمكانات الحلف الأطلسي الذي تنتمي إليه من حيث الكفاءة التنظيمية أو الكفاءة التدريبية ومدى العمل الإستراتيجي، فرغم أن تركيا لم تتعرض لتهديدات فعلية من الجوار منذ نشوؤها، إلا أنها شكلت تهديدا عسكريا وسياسيا لجيرانها فقد احتلت شمال قبرص عام (1974) وتنازعت مرارا مع اليونان وهددت سوريا والعراق وإيران، وتحالفت مع إسرائيل وأحدثت توترات مع سوريا، وقد ساعدتها الاداة العسكرية على الاندماج الأمني الإستراتيجي بالولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، رغم ذلك تراجع دور العامل العسكري التركي لإدراكها أن التدخلات العسكرية في الشرق الأوسط فتحت جروحا كبيرة والتغيير بالتسمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير الطبقة المتوسطة المتفتحة على العالم في هذه البلدان يطور السلام ويسهل عملية تغيير الأنظمة سلميا بدون دماء[2].

ب/- توظيف المنظمات الدولية والإقليمية: أدركت تركيا أهمية ودور المنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي خاصة، إذا كانت تركيا في الاساس عضوا في المؤسسات الغربية إلا أن تركيزها كان منصبا على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي نظرا لأهمية الأوضاع في المنطقة إذا يرى دواد أحمد أغلو في كتابه "العمق الإستراتيجي أن على تركيا أن تهتم بعلاقاتها مع جميع المنظمات الدولية الهامة، مثل حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الاوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الاوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة التعاون الاقتصادي، وعليها أن تستفيد من المنظمات الأخرى"، ما يؤكد أن تركيا حريصة على ان يكون لها دور فعال في السياسة الخارجية.

(1) نفس المرجع ، ص 39.

(2) محمد عبد العاطي التلوتي، مرجع سبق ذكره، ص ص118 - 119.

وتبرز في المنظمات الإقليمية والدولية منظمات تكون تركيا والدول العربية فيها أعضاء مشتركون أو منفردون لينتج فرص التعاون لدى الطرفين سواءً على صعيد العالم الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي) أو الدولي (الأمم المتحدة)، أما على صعيد المنظمات التي لا يشتركون في عضويتها، فيمكن أن تفتح لعضوية مراقب، كأن تكون عضوا مراقبا أو أكثر في جامعة الدول العربية، وأن تكون لجامعة الدول العربية وضع مراقب أو أكثر في منظمة الدول الناطقة بالتركية بحيث تكون هذه العضويات بمثابة لجنة تنسيق وايصال الرأي في موضوعات تهم الطرفين وتضمن استمرار التواصل والتنسيق والتشاور حول كل القضايا التي تطرح في اجتماعات هاتين المنظمتين[1]، ومن أهم المنظمات الإقليمية والدولية التي تنخرط تركيا فيها هي[2]:

- منظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCO).
- حلف الشمال الأطلسي.
- منظمة المؤتمر الإسلامي.
- منظمة التعاون الاقتصادي (ECO).
- منظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود (KEIK).
- مجموعة الدول النامية الثمانية (G-8).
- مجموعة الدول العشرين (G-20).

وهذا ما يؤكد على أن تركيا حريصة على أن يكون لها دورا حيويا في المنطقة الدولية والإقليمية التي من خلالها تتمكن من لعب دورا فعالا في السياسة الخارجية وعليه يمكن القول أن لكل سياسة خارجية لدولة ما أهداف تود تحقيقها وتستخدم ادوات متنوعة لتحقيقها، وتركيا شأنها شأن أي دولة حيث سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد المنطقة العربية أهداف متنوعة وأدوات متنوعة لتحقيقها وليس ما جاء في العرض السابق هو للحصر في هذه الاهداف والأدوات ولكن حاولت الدراسة حصر هذه الأهداف والأدوات بما تم التطرق له.

(1) أحمد داود أغلو: مرجع سبق ذكره، ص 252.

(2) نفس المرجع، ص 253.

خلاصة واستنتاجات:

يمكن القول أن تركيا تمتلك مجموعة من المحددات سواء الداخلية أو الخارجية خاصة موقعها الجغرافي وقدراتها الاقتصادية أو العسكرية التي تمكنها من أن تكون قوة صاعدة، هذه الاخيرة التي تتحكم في رسم سياساتها الخارجية الإقليمية والتي تسمح لها بلعب دور فعال إقليميا، كما يمكنها من أن تكون طرف في السياسة الدولية من خلال التطور المطرد في معدل النمو الاقتصادي مما يسمح لها بتسلم مراتي القوة في النظام ما يجعلها ترسم سياسة خارجية بما يتلاءم مع قوتها.

والسياسة الخارجية التركية كغيرها من السياسات الخارجية تتأثر بمجموعة من المؤسسات التي تسهم في صناعة القرار داخل الدولة التركية سواء المؤسسات الدستورية أو الإعلام والرأي العام وشخصية صناع القرار والأحزاب بالإضافة إلى دور المؤسسة العسكرية التي لها الدور المهم والأقوى في رسم سياسة تركيا وتحديد توجهاتها الإقليمية أو الدولية وحتى الداخلية.

والسياسة الخارجية التركية لم تنشأ عن فراغ وإنما هي حصيلة عملية وبرامج عمل مسبق ومخطط له من خلال تبنيها لمجموعة من المبادئ والمرتكزات والاهداف التي ترتكز عليها السياسة الخارجية التركية والتي تسعى إلى تحقيقها باعتماد مجموعة من الادوات والآليات المناسبة.

وعليه يمكن القول أن تركيا استوفت كل مقومات القوة التي تؤهلها لأن تلعب دورًا أكبر في النظام الدولي عبر احاطتها بالعناصر الجيوسياسية اللازمة للقيام بهذا الدور عبر نموذجها السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يشكل عامل جذب يزيد من قوتها الناعمة المطلوبة لتحفيزه إلى جانب قوتها العسكرية التي تشكل ضمان لها فيأتي صعودها الإقليمي والدولي بذلك منسجما مع تاريخها وقدراتها الكامنة، إضافة على قدرتها على التأثير في مجرى العلاقات الدولية.

الفصـــل الثانـــي

أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لتركيا

تعتبر محددات السياسة الخارجية التركية هي أساس فهم سلوكها الخارجي في الساحة، الدولية والإقليمية لكن اختلاف هذا السلوك من دولة لأخرى مرتبط بالمكانة التي تحتلها هذه الدول بالنسبة لها لذا فإننا نحاول في هذا الفصل تحديد المكانة والأهمية التي تحتلها منطقة الشرق الاوسط في محددات السياسة الخارجية التركية وذلك من خلال التركيز على اهم الجوانب التي تتحكم في المصالح التركية في المنطقة من خلال تحديد تقاطعات محددات السياسة الخارجية التركية مع الوزن الجيوبولتكي والجيواقتصادي والجيوثقافي والجيوإستراتيجي لهذه المنطقة والذي يوصلنا في الاخير إلى فهم الدوافع الحقيقية لاهتمام الخارجية التركية بمنطقة الشرق الأوسط ويتناول هذا الفصل ثلاث مباحث تتضمن التأصيل التاريخي للمنطقة وتعريفها من خلال ما تحتويه إقليميا وإبراز أهميتها الجيوإستراتيجية و الجيوبولتيكية والأهمية الجيواقتصادية والجيوثقافية بالنسبة لتركيا.

المبحث الأول: مفهوم الشرق الأوسط.

يعد مصطلح الشرق الأوسط من المصطلحات الأكثر شيوعا وتداولا في الأوساط العلمية والإعلامية، باعتباره يسقط على منطقة تمثل قلب الوطن العربي وأهم بؤرة توتر في العالم، وفي إطار هذه الدراسة سوف يتم توضيح الجذور التاريخية لظهور هذا المصطلح بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التعاريف والتي تسعى الدراسة من خلالها إلى التحديد الجغرافي للمفهوم ذلك ليتسنى لنا الوصول إلى المعنى الحقيقي الذي يعبر عنه مصطلح الشرق الأوسط.

المطلب الأول: التأصيل التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط.

أصبح مصطلح الشرق الأوسط "Middle East" من الكلمات المتداولة التي تترد في الكتابات التي تناولت المنطقة التي تمثل الوطن العربي قلبها، ويرتبط أصل المصطلح بالسياق الزمني لتداوله بأحداث تاريخية ثلاثة:[1]

- ظهور المسألة الرقية في القرن التاسع عشر.
- تطور الظاهرة الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر ومصطلح القرن العشرين.
- ظهور الكيان الإسرائيلي عام 1948.

وقد ظهر مصطلح المسألة الشرقية في مؤتمر "فيرونا" بإيطاليا الذي عقدته الدول الأوروبية في عام 1822 لتقرير مصير أملاك الدولة العثمانية في الشرف الأوسط وكذلك بعد شق قناة السويس عام

(1) نصري ذياب ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 261.

1869، والذي أصبحت معه القناة بعد ذلك رقمًا جديدًا في التنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا على أرض الإقليم بعد أن أدرك البريطانيون أهميتها في الدفاع عن الهند والاتصال بها[1].

استخدمت مصطلحات في الماضي والحاضر للإشارة إلى كل لإقليم أو إلى أجزاء منه ونذكر منها مصطلح الشرق الأوسط القديم للدالة على المنطقة الممتدة من مصر إلى الأناضول وغرب إيران "Ancient East"، ومصطلح الشرق الأدنى "Near East" فقد استخدمه البريطانيون في أواخر القرن التاسع عشر للدلالة على الإمبراطورية العثمانية بامتدادها من البلقان من ألبانيا وشمال اليونان إلى الجزيرة العربية ومصر والسودان[2]، أما الشرق الأقصى فهو منطقة إقليمية وتاسعة تطل على المحيطين الهندي والهادي "Far East" وتقع في شرق وجنوب شرق آسيا[3].

يعتبر مصطلح الشرق الأوسط مفهوم ليس مستحدثا وإنما سبق طرحه في مراحل تاريخية سابقة، ينسب المصطلح إلى وضع المنطقة بالقياس إلى منطقة أخرى والمتمثلة في أوروبا الغربية، فهو يعكس رؤية أحادية الجانب القائمة على فكرة المركز والأطراف إذ أوجدت الدول الاستعمارية الأوروبية مصطلحات كالشرق الأدنى والشرق الأوسط والشرق الأقصى[*]، وذلك انطلاقا من قرب أو بعد هذه المناطق عن أوروبا فأطلقوا على المناطق البعيدة عن أوروبا والممتدة من الهند غربا بالشرق الأقصى

(1) يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، بيروت: دار النهضة العربية، 2002، ص ص122 -123.

(2) يحي أحمد الكعكي، نفس المرجع، ص ص124 – 225.

(3) نصري ذياب ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 262.

– الشرق الأقصى ظهر في الفكر الإستراتيجي الأوروبي (الإنجليزي بالأخص) منذ منتصف القرن 18 وقد جاء هذا المصطلح كمرادف للمسألة الهندية استخدم للدلالة على منطقة إقليمية واسعة تتمتع جغرافيا بامتداداتها المحيطية الكبرى (المطلة على المحيط الهندي والهادي) ويؤلفها مجموعة أقاليم واسعة تتركز حول الصين والهند، والهند الصينية وإندونيسيا بالإضافة إلى اليابان.

الأقصى وعلى المناطق الغربية من شرق البحر المتوسط الشرق الأدنى[1].

إذ أصبحت المنطقة التي تتوسط الشرقين الأقصى والأدنى تعرف بمنطقة الشرق الأوسط وقد ظهر هذا المصطلح في الأدبيات الصهيونية في كتابات "ثيودورهرتتسل" مؤسس الصهيونية (كحركة سياسية عالمية منظمة) عام 1897 في يومياته يقول: "يجب قيام كومنولث شرق أوسطي، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل، ودور اقتصادي قائد، وتكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية"[2].

يعد "ألفرد ماهان" أول من استخدم عبارة الشرق الأوسط عام 1902 وذلك من خلال مناقشته للإستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة النشاط الروسي في إيران والمشروع الألماني الذي استهدف إنشاء خط جديد برلين – بغداد وقد استخدمت هذه العبارة للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي والتي لا ينطبق عليها أي من عبارتي (الشرق الأدنى) أو (الشرق الأقصى)[3].

وفي نفس العام كتب "فالينتاين شيرول" مراسل جريدة "تايمز" الإنجليزية مجموعة مقالات امتدت لعدة شهور بعنوان "المسألة الشرق الأوسطية" وتم جمع هذه المقالات في كتاب صدر في عام 1902 وكرس "فالينتاين" مقالاته للبحث عن مقامات الإستراتيجية المتوفرة في المنطقة والتي تعتبرها بريطانيا ضرورية لتأمين الدفاع عن مستعمراتها في الهند والتي كانت توليها اهمية بالغة في ذلك الوقت، ونظرا

(1) عيسى السيد دسوقي، الشرق الاوسط وأمريكا في ظل النظام العالمي الجديد، القاهرة: دار الأحمدي للنشر والتوزيع، 2009، ص 15.

(2) فوز نايف عمر ريحان، العولمة وأثرها على عملية الاصلاح الديموقراطي في الوطن العربي منذ 1990 – 2006، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، فلسطين (دراسة غير منشورة): جامعة النجاح الوطنية، 2007، ص140.

(3) جمال مصطفى عبد الله السلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1989 – 2000، عمان: دار وائل للنشر، 2002، ص 27.

لأهميتها فقد أطلق عليها جوهرة المستعمرات البريطانية، ثم جاء كتاب هاملتون الذي جاء تحت عنوان "مشاكل الأوسط".

تطور هذا التعبير وتصاعد وقف استخداماته المرتبطة بالمصالح البريطانية، وأصبح يستخدم بكثرة في مجلس اللوردات البريطاني حيث استخدمه اللورد "كيرزون" الحاكم البريطاني في الهند في 22 مارس 1911 للإشارة إلى مناطق تركيا والخليج العربي وإيران في آسيا باعتبارها تمثل الطريق إلى الهند[1].

وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى بدأت دلالات التعبير في التغيير حيث استخدمت عبارة الشرق الأوسط للدلالة على جزء من المنطقة الجغرافية التي يشملها الشرق الأدنى، ففي مارس 1921 أنشا "وتسن تشرشل" وزير المستعمرات البريطاني آنذاك ما عرف بإدارة "الشرق الأوسط" لكي تشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق[2].

وفي عام 1932 تم إدماج القيادة الشرق أوسطية للقوات الجوية الملكية البريطانية والتي كان مقرها العراق مع قيادة القوات البريطانية في مصر، احتفظت القيادة الجديدة باسم "قيادة الشرق الأوسط" وقد شاع استخدام عبارة الشرق الأوسط منذ ذلك الحين إلى حد أن أستخدمها السوفييت للإشارة إلى المنطقة بل استخدمها سكان المنطقة أنفسهم[3].

جاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد ذلك المفهوم حين أنشئ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الاوسط التي كانت تشرف على مساحة غير محددة تزداد أو تقل تبعا لتطورات الحرب، ومن هنا صار مصطلح الشرق الأوسط مصطلحا جيوإستراتيجيا يتوافر في البيانات والبلاغات العسكرية، ويتم

(1) محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، القاهرة: مكتبة مديوني، 2002، ص 14.

(2) جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

(3) ممدوح محمود منصور، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، القاهرة: مكتبة مديوني، 1995، ص 40.

تسجيله على الخرائط المختصة وتعنون به المخططات والمنشورات الرسمية، وقد برز على جميع المستويات بشكل واسع إبان الصراع العربي – الإسرائيلي وخاصة بعد إعلان دولة إسرائيل على أرض فلسطين عام 1948 أين بدأت المساندة لإسرائيل بالترويج لهذا المصطلح في وسائل الإعلام، وذلك لطمس القضية الفلسطينية والشخصية الإقليمية العربية ففي هذه الفترة ظهر المصطلح في شكل دينامية التحالفات بعد ظهور الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى شكلت أحد القطبين[1].

وعليه فرغم شيوع استخدام مصطلح الشرق الاوسط منذ الحرب العالمية الثانية إلا أن الخلاف بقي قائما حول تحديد نطاق هذا المصطلح، فمع بداية التسعينات من القرن الماضي بدأ الخطاب السياسي الغربي يتعامل مع العالم العربي بأنه لا يشكل أي نوع من أشكال الوحدة، حيث بدأ الفكر الغربي يدخل دولا غير عربية في المجال الجغرافي لمفهوم الشرق الأوسط، فنجد حدود الشرق الأوسط قد تمددت لتضم دولا غير عربية وقد برزت العديد من التعريفات في هذه الفترة من أهمها تعريف "جورج لنشوفسكي" الذي رأى أن دول هذه المنطقة ترتبط فيما بينها بما يلي:[2]

- أنها دول ترتبط بدين واحد وهو الإسلام.
- هي دول ذات تاريخ مشترك في مكافحة الاستعمار.
- هي المنتج الرئيسي للنفط.
- تسيطر على الممرات الرئيسية في العالم.
- تدخل في صراع محير هو الصراع العربي – الإسرائيلي.

(1) – عيسى السيد دسوقي، مرجع سبق ذكره، ص ص20 – 21.

(2) – محمود حسن علي العفيفي، مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، فلسطين (دراسة غير منشورة): جامعة غزة، 2012، ص 38.

أما بانيرجي فقد استخدم مصطلح الشرق الأوسط حسب التطلعات القومية ورأى أنها مجموعة من الدول تشكل وحدة جغرافية لها خصوصيتها المتشابهة وانها تشكل وحدة سياسية وثقافية.

وفي فترة الثمانينات بدأت ملامح النظام العالمي الجديد تلوح في الأفق في ضوء المتغيرات السريعة والمفاجئة في الاتحاد السوفيتي التي انتهت بانهياره وتفكك جمهورياته التي ادت إلى انهيار المنظومة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة التي انهت نظام التوازن الدولي لتفسح المجال لبروز نظام عالمي جديد احادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي سارعت إلى وضع ترتيبات قيادتها الجديدة للعالم فجعلت هذه المنطقة محور سياستها فاصبح هذا المصطلح مطاط يتناسب وتطلعاتها للهيمنة وبقاء سيطرتها على العالم[1].

المطلب الثاني: تعريف الشرق الأوسط.

نظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسبها منطقة الشرق الأوسط باعتبارها تتوسط قارات العالم القديم وتتحكم في مختلف الممرات الدولية كما تعتبر من أهم مصادر الطاقة برزت عدة تعاريف لمصطلح الشرق الأوسط لتحديد الاقاليم المندرجة ضمن هذا المصطلح أي لتحديد نطاقه الجغرافي.

أ/- التعاريف الغربية للشرق الأوسط:

فمع بداية الستينات من الرقن الماضي بدأ الخطاب السياسي يتعامل مع العالم العربي بأنه لا يمثل أي شكل من أشكال الوحدة، حيث بدأ الفكر الغربي يدخل باستمرار دولا غير عربية في المجال الجغرافي لمفهوم الشرق الأوسط، فنجد حدود الشرق الأوسط قد تمددت لتضم دولا غير عربية في المجال الجغرافي لمفهوم الشرق الأوسط، فنجد حدود الشرق الأوسط قد تمددت لتضم دولا مثل تركيا وقبرص وأثيوبيا وافغانستان

(1) محمد علي الحوات، مرجع سبق ذكره، ص 10.

وباكستان وإيران وإسرائيل، وتخرج من حدوده دول المغرب العربي مثل الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا وأحينا ليبيا والسودان، وقد برزت العديد من التعاريف للشرق الاوسط أهمها:

1- تعريف روبرت سركافي: ركز في تعريف على الدول المحيطة بإسرائيل ووضع هذه الدول في مركز تفاعلات الشرق الاوسط ويليها الخليج العربي والجزيرة العربية[1].

2- تعريف جورج لنشوفسكي: أطلق هذا التعريف على المنطقة الممتدة من أفغانستان شرقًا إلى مضر غربًا واستثنى دول المغرب العربي ورأى أن هذه الدول ترتبط بمايلي: تشترك في تحقيق هدف واحد وهو مكافحة الاستعمار وترتبط بدين واحد هو الإسلامـــ، وتتلاحق مع الاتحاد السوفياتي وهي ذات تاريخ مشترك ومنبع رئيسي للنفط وفيها المميزات المائية الرئيسية في العالم كما تدخل في صراع مجبر وهو الصراع العربي الإسرائيلي[2].

3- تعريف شمعون بيرس: يعرف الشرق الاوسط بأنه "المنطقة الممتدة من ليبيا عبر ساحتي إيران شرقا ومن سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا إضافة إلى باكستان كونها دولة إسلامية[3].

إن تعريف شمعون بيرس للشرق الأوسط على هذا الشكل بإضافته لباكستان كونها دولة إسلامية فإنه يشير للقنبلة النووية الباكستانية بأنها قنبلة إسلامية.

(1) سعد أبو دبة، تداعيات أزمة العراق، موسوعة دهسة،
http://www.dihsha.com/old/viewarticle.php?id=3918

(2) نفس المرجع.

(3) – بومازية ليلى أوباجة ياحمد، "السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه منطقة الشرق الأوسط"، رسالة ماستر (دراسة غير منشورة)، جامعة الشلف، ص 10.

4- تعريف بريجسكي: تحدث بريجسكي مستشار الامن القومي الأمريكي السابق في عهد الرئيس "جيمس كارتر" صراحة في كتابه "بين جيلين" عن ضرورة استمرار الوطن العربي مجزئا ودعا إلى خلق عوامل جديدة ليبث الفتنة والخلاقات بين الدول العربية وهو يعرف الشرق الأوسط، بأنه مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة يجمعها إطار إقليمي وعلى ذلك سوف يكون هناك شرق أوسط مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة على أساس مبدأ الدولة الأمة، تتحول إلى طائفية وعرقية يجمعها إطار إقليمي كونفدرالي وهذا سيسمح لإسرائيلي بأن يعيش في المنطقة بعد أن تصفى فكرة القومية[1].

ب/ - تعاريف مختلفة للشرق الأوسط:

5- تعريف دائرة المعارف الامريكية: اعتبرت دائرة المعارف الأمريكية الشرق الأوسط المنطقة التي تشمل (البحرين، قبرص، إيران، إسرائيل، الاردن، الكويت، لبنان، سلطنة عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تركيا، الإمارات العربية واليمن) وهذا التعريف وصفه الحلفاء عندما اقتسموا الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى وسمت المنطقة بالشرق الأوسط لتوسطها جغرافيا قارات العالم القديم الثلاث[2].

إن هذا التعريف لا يشمل جميع الدول الاعضاء في الجامعة حاليا فهو لا يشمل مثلا دول المغرب العربي مثل ليبيا، تونس، الجزائر، موريتانيا بينما يشمل التعريف عدة دول غير عربية مثل قبرص، إيران، تركيا، إسرائيل.

(1) – ميشال نوفل، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(2) – جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

6- تعريف الوكالة الدولية للطاقة النووية: قدمت الوكالة الدولية للطاقة النووية تعريفا جديدا لحدود الشرق الأوسط إذ حددته بالمنطقة الممتدة من الجمهورية العربية الليبية إلى جمهورية إيران الإسلامية شرقا وبين سوريا شمالا إلى جمهورية اليمن الشعبية جنوبا وهذه الدول هي (مصر، ليبيا، الكويت، إيران، العراق، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عمان، سوريا، الأردن، اليمن، لبنان، السعودية بالإضافة لإسرائيل (وهذا التعريف استبعد تركيا، قبرص كونهما أعضاء في حلف الشمال الأطلسي[1].

7- تعريف جامعة تل أبيب: قدمت جامعة تل أبيب تقرير الميزان العسكري لمركز جافي للدراسات الإستراتيجية تعريفا شمل حدود الشرق الأوسط والذي يتكون من الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء موريتانيا والصومال ومعظم محيطه إسرائيل وإيران، أما مركز "موشي ديان" فقد قام بمسح حديث لمنطقة الشرق الاوسط واستثنى منها دول المغرب العربي وأضاف إليها تركيا[2].

8- تعريف الامم المتحدة: عرفت الأمم المتحدة الشرق الاوسط بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غربا حتى إيران شرقا ومن سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا ولكن الامم المتحدة عادت وأجرت دراسة حول سبل ووسائل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة في الشرق الأوسط، وفي عام 1989 رأت أن التعريف السابق لا يفي بالغرض فعرفت المنطقة بأنها كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والتي تضم اثنين وعشرون (22) دولة بالإضافة إلى إيران وإسرائيل[3].

(1) - محمد علي الحوات، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(2) - محمد علي الحوات، المرجع نفسه، ص27.

(3) - بومازية ليلى أوباجة ياحمد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

9- تعريف جامعة الدول العربية: جاء تعريف مصطلح منطقة الشرق الأوسط في إطار مشروع معاهدة جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وهو المشروع الذي أعدته جامعة الدول العربية في شهر آذار عام 1993، وقد جاء تعريف الجامعة للشرق الأوسط أنه عبارة عن الاقاليم الخاضعة لسيادة أو سيطرة الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى كل من إيران وإسرائيل، وقد استبعد هذا التعريف تركيا كونها عضو في حلف الشمال الأطلسي[1].

10- تعريف معهد الشرق الأوسط: تأسس هذا المعهد في واشنطن سنة 1946 حيث وسع استخدام المصطلح ليشمل بالإضافة إلى منطقة شرق البحر المتوسط كلا من باكستان وآسيا الوسطى والبلدان العربية في شمال إفريقيا، ومنذ ذلك التاريخ أطلق مصطلح الشرق الأوسط على تلك المنطقة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية[2].

11- تعريف المعهد الملكي للشؤون الدولية: تأسس هذا المعهد في لندن عام 1919 برئاسة المؤرخ أرنولد توينبي ويرى أن تسمية الشرق الأوسط شملت شرق البحر الأبيض المتوسط وبصورة خاصة منطقة ما يعرف بالهلال الخصيب مع مصر وتركيا واليونان وقبرص وإيران، وخلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) توسع استخدام هذا المصطلح ليشمل المشرق العربي ومصر والسودان وتركيا وإيران وأفغانستان[3].

(1) – حسين غازي، النظام الإقليمي للشرق الاوسط وخاطره على الوطن العربي،
www.wafainfo.ps/pdf/ghazi.1/pdf

(2) - محمد علي الحوات، مرجع سبق ذكره، ص 33.

(3) - محمد علي الحوات، مرجع سبق ذكره، ص 34.

- **مشروع الشرق الأوسط:** تحاول الولايات المتحدة الامريكية فرضه في المنطقة من خلال التحرك التجاري من أجل الشرق الأوسط الذي أطلق في آيار 2003، حيث أبرمت الولايات المتحدة اتفاق تجارة حرة مع المغرب واتفاقات للتجارة الحرة في المنطقة أحدهما مع إسرائيل والآخر مع الأردن وبدأت أيضا تفاوضات مع البحرين في كانون الثاني 2009، بانتظار اتفاقيات قائمة مع دول أخرى في المنطقة، ويضاف إلى هذا الجانب الاقتصادي جانب آخر سياسي[1].

التعريف البريطاني:

أ. بالإضافة إلى تعريف دائرة المعارف الأمريكية بضم أفغانستان وباكستان وبعض مناطق روسيا وسمي بالشرق الأوسط لتفرقته عن الرشق الاوسط لبعد الأخير عن إنجلترا.

ب. يدخل المستشرق "برنارد لويس" جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية في حدود الشرق الأوسط[2].

التعريف الفرنسي: المسار الذي اتخذ مصطلح الشرق الأوسط ابقى لفترة طويلة الازدواجية مع الشرق الأدنى مداخلاً مع مصطلحات "المشرق"، و"الشرق" وبدت هذه الازدواجية كإحدى نتائج التنافس السياسي بين باريس ولندن ومنذ اتفاقية "سايكس بيكو" المعقودة عام 1916م، عرف المشرق أولاً بالجزء الفرنسي في خريطة "سايكس بيكو" الشهيرة، أي سوريا ولبنان وسرعان ما استبدل "الشرق" بالشرق

(1) جميل مطر، علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 29.

(2) مصطفى عبد العزيز مرسي، العرب في مفترق طرق بين ضروريات المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرق أوسطي، القاهرة: مكتبة دار الشروق، 1995، ص 106.

الأدنى في إشارة إلى المناطق التي تسعى فرنسا لمد نفوذها إليها والواقعة في الجزء الشرقي من البحر المتوسط[1].

ج/- تعريف الشرق الأوسط في الفكر العربي:

تعددت المداخل التي تطرق منها الفكر العربي لمفهوم الشرق الاوسط وهي مدخل التأصيل التاريخي ومدخل الازمة والمؤامرة ومدخل تغير النظام الدولي والإيديولوجي وانتهاءً بالمدخل المستقبلي، وهي مداخل توضح الآراء المختلفة التي تبناها المؤديون والمتحفظون والمعارضون لتعريف الشرق الأوسط.

ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:[2]

1- مدخل التأصيل التاريخي: عني بالبحث في الجذور التاريخية للمفهوم انطلاقا مما م طرحه في مراحل زمنية سابقة مثل الأفكار التي طرحها مؤسس الصهيونية "هرتزل" وتنطلق من أن تكون منطقة الشرق الاوسط تتمتع بالرخاء في ظل الثورات العربية والعقلية اليهودية.

2- مدخل الازمة: اهتم بربط المفهوم لما يعانيه النظام العربي من أزمة شاملة خاصة بعد أزمة الخليج الثانية، وطرح صيغ الرشق أوسطية كبديل عن النظام العربي، ويرى البعض أن إحياء النظام العربي شرط للدخول في أي مشروعات أخرى كالنظام الشرق أوسطي، بينما يرى آخرون أن إمكانية التعايش ممكنة بين النظامين شرط تقوية النظام العربي.

(1) معين حداد، "مفهوم الشرق الاوسط بين الجغرافيا والجيوبولتيكا"، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد 09/33، 1994، ص 99.

(2) سلامة احمد سلامة، "معركة الشرق أوسطية: هل هي الخيار الوحيد، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995، ص ص21 – 40.

3- مدخل المؤامرة: ركز بدوره على أنه هناك مؤامرة من الغرب والصهيونية العالمية بهدف الهيمنة التامة على النظام العربي ويقوم هذا المدخل على أن الازمات التي توالت على النظام العربي وقيام علاقات بين العرب وإسرائيل شجعت كلا من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على احتواء المحيط العربي ودمج إسرائيل فيه وإعطائها دورًا متميزًا بغرض سيطرتها على المنطقة ورفع المسؤولية عن كاهل الولايات المتحدة الامريكية بتقديم المساعدات لها.

4- مدخل تغيير النظام الدولي وآلياته: في ظل التغيرات التي طرأت على النظام الدولي وتأثير ذلك على التفاعلات في المنطقة العربية وبروز الولايات المتحدة كقطب أوحد في إطار إعادة ترتيب المنطقة بما يتفق مع مصالحها فكان المشروع يتناسب مع الأهداف الغربية المراد تحقيقها.

5- المدخل الإيديولوجي: يقوم على الرؤية الإسلامية والقومية، فالأولى ترى أن النظام الدولي وما أقره من مشروعات إقليمية كمشروع الشرق الأوسط يهدف إلى تطويف الحركة الإسلامية للحيلولة دون نمو دورها في العالم الإسلامي وفرض الهيمنة الغربية، بينما يرى القوميون العرب أن النظام الدولي جاء بمثل هذا المشروع ليكرس هيمنة الولايات المتحدة الامريكية وسيطرتها على النفط العربي وتعميق التجزئة العربية لصالح الوجود الصهيوني.

6- المدخل المستقبلي: اعتمد على التسوية السياسية لابد أن تطرح تفاعلاتها المختلفة عن تفاعلات الصراع وأن هذا المشروع ليس نقيض المشروع الغربي.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أنه رغم قدم مصطلح الشرق الأوسط إلا أن هناك صعوبة في تحديد الحيز الجغرافي لهذا المصطلح وترجع هذه الصعوبة إلى العوامل التالية:

أولا: أن تحديد منطقة الشرق الأوسط يغلب عليه عامل المصلحة فكل التعريفات لا تستند إلى معايير موضوعية في تحديد ماهية الشرق الأوسط وللدول التي تدخل في إطاره.

ثانيا: هو دور القوى الخارجية في تحديد شكل الإقليم بما يتفق واستراتيجياتها العامة وأهدافها ومصالحها.

ثالثا: نظرا للهيمنة الامريكية والصهيونية السائدة في السبعينات فكان هناك محاولة لفرض نظام شرق اوسطي يحمل مفاهيم ومصطلحات جاءت مفروضة من قبل الدوائر الأمريكية والإسرائيلية والجدير بالذكر أن الاستعمار الفرنسي والبريطاني وإن تغيرت أشكاله وتسمياته بتغير الظروف الزمانية والمكانية والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ولذلك لاحظ كثيرون أن استعراض التعريفات المختلفة لمفهوم "الشرق الأوسط" ينتهي إلى نتيجة لا خلاف عليها وهي انعدام الاتفاق العام حول هذا المفهوم وأن تحديد حيزه الجغرافي مرهون أولا وأخيرا بتقديرات الجهة صاحبة التعريف ومصالحها[1].

غير أنه يمكن أن نميز بين دول تكاد تتفق حولها كافة الاجتهادات والآراء على أنها تشكل منطقة القلب فيه وخارج هذا الإطار يمكن التمييز بين دول تشكل الحلقة المحيطة بالقلب ثم دول هامشية تختلف الآراء بشدة حول إدماجها ضمن منطقة الشرق الأوسط[2].

(1) سمعان بطرس وفرج الله وآخرون، أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي، القاهرة: دار الامين للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 566.

(2) محمد علي الحوات، مرجع سبق ذكره، ص 18.

1- **منطقة القلب الحيوي:** وتضم مجموعة الدول التي تدخل الشرق الأوسط والتي يجمع عليها الباحثون ومراكز الدراسات وتشكل بالتالي قلب المنطقة من بلاد الهلال الخصيب العربية أي (العراق وسوريا ولبنان والاردن وفلسطين ومصر).

2- **منطقة الهلال الداخلي:** وتضم مجموعة الدول المحيطة بمنطقة القلب وهي السعودية وليبيا وإيران وتركيا والسودان.

3- **مجموعة الدول الهامشية:** وهي الدول التي تختلف الآراء حول انتسابها للشرق الأوسط وتضم:

1- باقي مجموعة دول شمال إفريقيا أي بلاد المغرب العربي وتضم تونس، الجزائر والمغرب وموريتانيا.

2- امتداد إفريقي آخر نحو الجنوب ويشمل: أثيوبيا والصومال.

3- باقي دول شبه الجزيرة العربية وتشمل كل من اليمن والكويت وقطر والبحرين والإمارات وسلطنة عمان.

4- امتداد أوروبي شرق أوسطي يتمثل في قبرص واليونان.

5- امتداد آسيوي شرقا يشمل كل من باكستان وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي القديم وهي كازخستان وأوزبكستان، وتركمانستان، وقرغيزستان، وطاجيكستان وأذربيجان.

ما يمكن قوله حول مصطلح الشرق الاوسط هو مصطلح مطاط لا يشير إلى منطقة جغرافية محددة بل هو مصطلح سياسي استراتيجي في شانه واستخدامه ارتبط ظهوره بالقوى الاستعمارية الكبرى يغلب عليه طابع التعدد والتنوع فهو مزيج من القوميات والاديان واللغات حيث جاء هذا المصطلح ليحل محل مسميات أخرى كالمنطقة العربية والعالم العربي وذلك بإدخال دول غير عربية كإسرائيل، ولعلى في ذلك ما يوحي أن الغرب قصد من وراء تلك التسمية بث روح الفرقة والانقسام بين دول المنطقة والحيلولة دون الوحدة التي تعتبر تهديدا للمصالح الغربية في المنطقة باعتبارها تتوسط قارات العالم القديم وتتحكم في مختلف الممرات الدولية، كما تعتبر من أهم مصادر الطاقة في العالم لذلك كانت ولا زالت على مر العصور مطمع لمختلف القوى الدولية.

2/- خصائص منطقة الشرق الأوسط:

تتسم منطقة الشرق الأوسط بخصائص جعلتها تحتل مكانة مرموقة في العالم وتتجلى فيما يلي:[1]

(1)- سيادة اللغة العربية على غالبية سكان قلب الشرق الأوسط وذلك باستثناء طرفه الشمالي حيث تسود التركية أما أطراف إيران الغربية الداخلية في قلب الشرق الاوسط تسود فيها رسميا اللغة الإيرانية فهي منطقة تداخل كبير بين العربية والكردية والفارسية.

(2)- سيطرة قلب الشرق الاوسط على اهم الممرات البحرية العالمية في الشرق الأوسط.

(3)- المضائق التركية بين البحر الأسود والمتوسط بوابة موسكو والكتلة الشرقية القديمة من البحر الاسود إلى عالم البحر المتوسط ومن ثم إلى المحيط الهندي عبر السويس.

(1) – أحمد الكعكي، مرجع سبق ذكره، ص 168.

- قناة السويس وباب المندب يتحكمان في طريق الملاحة الدولي من أوروبا والاتحاد السوفياتي وأمريكا الشمالية إلى المحيط الهندي وخليج البترول والشرق الأقصى وتشارك في الإشراف على هذا الطريق دول البحر الأحمر كافة والصومال واليمن الجنوبي.

- مضيق الهرمز الذي يتحكم في الملاحة أغنى منطقة انتاج البترول في العالم وبين اسواقه عبر البحار إلى شتى قارات العالم.

- منطقة الشرق الأوسط أكبر إقليم تصدير البترول إلى العالم.

المبحث الثاني: الأهمية الجيوإستراتيجية الجيوبولتيكية لمنطقة الشرق الأوسط.

تكتسب منطقة الشرق الأوسط أهمية إستراتيجية وجيوبولتيكية هامة وكبيرة منذ القديم والتي جعلت منها محط أنظار العديد من الدول الطامعة في ثرواتها بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي الهام الذي يتوسط الخريطة العالمية فإنها من أكثر المناطق أهمية وأخطرها حساسية في العالم لاعتبارات إستراتيجية عديدة لما لها من ثروات طبيعية وموقع جغرافي قاري مسيطر على طرق التجارة العالمية وسيطرتها على أهم المنافذ البحرية والتي تعتبر من المؤثرات الجغرافية في سياسة هذه المنطقة من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية الذي يعطي المنطقة قوة وفاعلية في سياستها الخارجية.

المطلب الأول: الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.

إن المدلول الموسع لمصطلح "الإستراتيجية" والذي أصبح يعني الآن استخدام مجمل قوة الدولة أو مجموع إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية والسياسية، فإننا لا نقصد حين نستخدم هنا لفظة الإستراتيجية ذلك المدلول الموسع وإنما نقصد مجرد المدلول الضيق أو التقليدي لها والذي يقتصر مضمونها على مجرد الحرب واستخدام القوة العسكرية في العلاقات بين الدول، أو كما أشار إليها Raymond Aron باعتبارها فن الإكراه كوسيلة لإخضاع الآخرين تحقيقا للمصلحة الوطنية[1].

تشكل منطقة الشرق الاوسط همزة وصل بين الجنوب وشرق آسيا وبين أوروبا والأمريكيين وتتميز هذه المنطقة بمكانة إستراتيجية هامة لجميع القوى الدولية ويعود ذلك إلى أن المنطقة تحتل موقعا وسط بين قارات العالم الثلاث (آسيا، إفريقيا، أوروبا)، حيث تقع دول هذه المنطقة في الجنوب الغربي والجنوب الشرقي لكل من آسيا وأوروبا والشمال الشرقي لإفريقيا، فنجد أن كل من دول الخليج ودول

(1) محمد طه بدوي، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، 1977، ص 25.

المشرق العربي وإيران وجزء من تركيا تقع في القارة الآسيوية أما الجزء الآخر من الأراضي يقع التركية فيقع في أوروبا، في حين تقع مصر في القارة الإفريقية.

الخريطة رقم (02): الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط

المصدر: http://www.worldatlas.com/weimage/countrys/meriv.htm

ومن خلال الخريطة رقم(02) يتضح لنا كذلك ميزة اخرى فهي تتجمع في المنطقة معظم شبكات المواصلات العالمية الجوية والبحرية والبرية وتتحكم في العديد من الممرات المائية الهامة:[1]

كمضيق هرمز الذي يصل بين الخليج العربي وخليج عمان إذ يقع بين غيران في الشمال الشرقي وسلطنة عمان في الجنوب الغربي وبين الجهة الشمالية الغربية لشبه جزيرة مسندم والجهة الشرقية لجزيرة

(1) بومازية ليلى أوباجة ياحمد، مرجع سبق ذكره، ص 16.

"هنجام ولاراك" من جهة الشمال، وتكمن أهميته في كونه أكثر الممرات المائية أهمية إذ يربط موانئ النفط في الخليج بالمحيط الهندي وبطرق الملاحة المتجهة إلى أمريكا الشمالية، أوروبا واليابان وهو عبارة عن حمام رئيسي يتحكم في تدفق النفط من منطقة الخليج إلى معظم الدول الصناعية المستهلكة له، فهو يمثل الشريان الحيوي لحركة الاقتصاد العالمي، وللتدليل على أهمية هذا المضيق فإنه تمر عبره يوميا ما بين 19 إلى 22 مليون برميل من النفط الخام تحمله 100 ناقلة أي بمعدل ناقلة لكل 15 – 20 دقيقة[1].

مضيق باب المندب الذي يعد منطقة اختناق ومدخلا للبحر الأحمر الجنوبي ويعد من الممرات المهمة إستراتيجيا لكل من الأردن والسودان وأريتيريا لأنه الممر الوحيد لتجارتها البحرية، يقع في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث يصل بين خليج عدن والمحيط الهندي من جهة والبحر الاحمر من ناحية الشمال تمر عبره 10 من تجارة العالم البحرية من النفط المتجهة نحو الغرب.%

مضائق البسفور والدردنيل، التي تقع ضمن المياه الإقليمية التركية غير أن قربها من أراضي الوطن العربي أكسبها أهمية إضافية ويصل مضيق البسفور بين البحر الأسود وبحر مرمره بينما يربط مضيق الدردنيل بين بحر مرمره وبحر إيجيه الذي يتصل بدوره بالبحر المتوسط.

بالإضافة إلى جبل طارق فضلا عن قناة السويس التي تعد شريان حيوي للملاحة العالمية فهي تربط بين خليج السويس والبحر المتوسط، وهي طريق بحري سهل وقصير يصل دول الغرب الصناعية بجنوبي آسيا الغنية بالمواد الاولية والقوى البشرية، كما يصل دول الغرب بالقارة الإفريقية الغنية بالخامات اللازمة للصناعة مثل اليورانيوم والكروم والنحاس[2].

(1) علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الاوسط، التآمر الإسرائيلي الصهيوني، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013، ص ص136 – 137.

(2) حميد آسية، "التنافس الأمريكي الروسي على منطقة الشرق الأوسط"، مذكرة ماستر (دراسة غير منشورة)، جامعة شلف ، 2013.

إضافة إلى هذا تشرف منطقة الشرق الاوسط على اكبر المسطحات المائية من البحار والمحيطات، بحر قزوين، البحر الأسود، البحر المتوسط، البحر الأحمر، بحر العرب، بحر الخليج العربي، المحيط الهادي[1]، حيث يقع بحر قزوين على الطرف الغربي لقارة آسيا وعند نقطة إلتقائها بشرق أوروبا من خلال منطقة القوقاز التي تفصله عن البحر الأسود بنحو 700 كلم وتطل عليه كل من إيران من ناحية الجنوب، وتركمانستان وكازخستان من ناحية الشرق وروسيا وأذربيجان من الشمال والغرب، ويكتسب الموقع الجغرافي لبحر قزوين أهمية في كونه همزة وصل بين النظم الإقليمية للشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا فضلال عن القطاع الأوروآسيوي من روسيا إضافة إلى أنه يحتوي على احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي[2].

أما البحر الأحمر فيقع عند التقاء قارتي آسيا وإفريقيا وهو ممر مائي لا يمكن الاستغناء عنه للتجارة بين المحيط الهندي والخليج العربي من جهة والبحر الأحمر والمتوسط من جهة أخرى، ويسيطر على ثلاث ممرات مائية هامة هي قناة السويس وباب المندب ومضيق "تيران" ويعتبر البحر الاحمر الشريان الحيوي لمنطقة الشرق الاوسط اقتصاديًا وعسكريًا حيث يمثل حلقة ربط بين طرق المواصلات البحرية في منطقة الشرق الأوسط[3].

في حين يعتبر البحر المتوسط ممرًا مائيا تجاريا رئيسيا لأوروبا وأمريكا الشمالية، كما أنه يمثل حلقة اتصال بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا وغرب آسيا، إضافة إلى أنه يربط ما بين دول المحيط الهندي والخليج

(1) هشام محمود الاقداحي، الاستمرار السياسي في العالم العربي: ملحق ملخص خاص بالمصطلحات السياسية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 12.

(2) حارث قحطان عبد الله، مثنى فائق مرسي، "أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية الإيرانية"، مجلة أداب الفراهيدي، العرق، العدد 19، 2014، ص 275.

(3) فراس عبد الجبار عبد الله، "الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر في مشروع الشرق الأوسط الكبير"، مجلة الفتح، العراق، العدد 4، 2008، ص ص164-175.

العربي وبحر العرب ودول أوروبا الجنوبية وآسيا الغربية وشمال وشرق إفريقيا بالمحيط الأطلسي، كما أنه يتصل بمجموعة من البحار والتي تعد امتدادًا طبيعيا له كبحر إيجيه وامتداده في بحر مرمره والبحر الأسو، ويكسب أهمية من كونه يمر منه خمس التجارة الدولية ويبحر فيه باستمرار الأسطول السادس الأمريكي[1].

أما البحر الأسود فهو بحر داخلي يقع بين الجزء الجنوبي الشرقي لأوروبا وآسيا الصرى ويتصل بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق مضيق البوسفور وبحر مرمره ويصب فيه نهر الدانوب أهم أنهار أوروبا وتطل أوكرانيا وروسيا وتركيا ورومانيا ويكسب أهمية لامتلاكه لثروات بحرية كبيرة[2].

وبهذا فقد شكل الموقع الجغرافي لدول الشرق الأوسط حجر الزاوية في أهميتها الإستراتيجية خاصة ما يتعلق بموقع اليابسة من الماء وموقع السواحل من الداخل وارتباطها بالطرق البرية الداخلية ويمكن في هذا الإطار التطرق إلى بعض عناصر الأهمية الإستراتيجية التي يضفها الموقع الجغرافي للدول الواقعة في منطقة الشرق الأوسط والتي من أبرزها:

1/ تتميز منطقة الشرق الاوسط من الناحية الجغرافية بموقع إستراتيجي هام بين الشرق والغرب وتعتبر من أهم المنافذ البحرية التي تربط أوروبا وإفريقيا وآسيا فطبيعة موقع دول الشرق الاوسط وتركيبتها السكانية واتصالها بالصحراء من جهة والبحر من جهة أخرى جعل لمجتمعات الشرق أوسطية خصائص المجتمعات الحية المتحركة المنفتحة على المجتمعات والثقافات الاخرى، ذلك ما جعل مجتمعات الشرق الاوسط تستمد أهميتها من موقعها الإستراتيجي[3].

(1) نصري ذياب، مرجع سبق ذكره، ص 77.

(2) ناصر زيدان، مرجع سبق ذكره، ص ص31 – 32.

(3) هشام ممدوح الاقداحي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

2/ توفر مياه منطقة الشرق الاوسط وسواحله الصالحة للملاحة مزايا إستراتيجية هامة لدول المطلة عليه إذ تتميز السواحل بصلاحيتها لرسو السفن بينما تتميز مياهها بالهدوء وصلاحيتها للملاحة طوال العام.

3/- ترتبط سواحل الدول الواقعة في منطقة الشرق الاوسط بالطرق في دول المنطقة وتوفر للداخل إمكانية الارتباط بالتجارة العالمية عبر الملاحظة الدولية.

4/- تضم منطقة الشرق الاوسط عدة بحار مثل البحر الاحمر والبحر الميت كما توجد بها خلجان مهمة مثل الخليج العربي، خليج السويس، كما يوجد بها أنهار هامة ومندفعة طوال العام مثل نهر النيل ونهر الدجلة والفرات ناهيك عن المضائق التي تشرف عليها ما يمنح لها فرص التواصل التجاري والثقافي والحضاري مع أقاليم سياسية ومناخية وتجارية مختلفة.

5/- القوة البشرية الهائلة التي يمكن تجنيدها واستخدامها في العمليات العسكرية.

6/- صلاحية الاجواء والمياه والملاحة طوال العام.

7/- وفرة عوامل الانتاج اللازمة لقيام صناعة حربية لصناعة الاسلحة والذخائر ولا سيما إذا أمكن تحقيق نوع من التعاون مع الدول ذات الخبرة في تكنولوجيا التسليح المتطور بما يمكن من تطوير صناعات الانتاج الحربي الناشئة في بعض دول الشرق الأوسط مثل تركيا، مصر وإسرائيل.

8/- الاكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة والوقود اللازمة للعمليات الحربية.

9/- امتداد السواحل المحيطة على البحار والمحيطات مع وجود موانئ ضخمة صالحة للملاحة لكي تكون بمثابة قواعد بحرية بالإضافة إلى وجود العديد من المطارات والقواعد الجوية.

ومن خلال ما تم التطرق إليه فإن للشرق الأوسط أهمية إستراتيجية كبيرة جدا بين المناطق المحيطة بها فهي حلقة وصل أو جسر بين دول وقارات العالم، مما جعلها من أكثر المناطق تأثيرا بالأحداث والتطورات العالمية وأضفى على موقعها أهمية إستراتيجية دفعت القوى الكبرى وكذلك تركيا إلى محاولة السيطرة على المنطقة واستغلال قدراتها الفريدة بالشكل الذي يخدم مصالحها ويحقق أهدافها.

فبالعودة إلى الموقع الجغرافي الجيوإستراتيجي لتركيا الفريد من نوعه باعتبار تركيا دولة مترامية الاطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا وأوراسيا(*) يمكن ان يتم تعريفها بأنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن اختزاله في صفحة موحدة(1)، هذا التعدد أعطى لتركيا المزيد من فرص الانفتاح على العالم التركي – الذي أقاه أتاتورك سابقا – فالقومية التركية منتشرة على أزيد من 30 دولة في أوراسيا بتعداد يفوق 46 مليون نسمة في مجملها، وهذا الانتشار الواسع للقومية التركية في ما أطلق عليه دول "العالم التركي" كان أحد أهم مرتكزات السياسة الخارجية التركية في العقد الأخير من خلال استخدامها لاستعادة مكانتها الإقليمية في هذه الدول(2).

كما صنعت تركيا من خلال موقعها الإستراتيجي لاستغلال أهمية المنطقة خاصة من الناحية الإستراتيجية بحكم انها تقع في جنوب غرب قارة آسيا (ويتبع الجزء الغربي لمضيق البوسفور، قارة أوروبا

* أوراسيا منطقة التقاء قارتي آسيا وأوروبا.

(1) علي حسين باكير، "تركيا: الدولة والمجتمع، المقومات الجيوسياسية والجيوإستراتيجية، النموذج الإقليمي وارتقاء العالم"، في مؤلف علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدولة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009، ص 17.

(2) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، (بدون سنة طبع)، ص 198.

جغرافيا) وإطلالها على البحر الأسود بين بلغاريا وجورجيا وتحكمها في المضائق التالية (البوسفور، بحر مرمره، الدردنيل)، التي تربط البحر الاسود ببحر إيجة، فضلاً عن كونها المعبر الأول لاحتياطات الطاقة الأكبر في حوض قزوين وآسيا الوسطى نحو الغرب، فالممر الوحيد الآخر هو إيران، كما أنها تسعى لتكوين نشاط تجاري هام حيث تعتبر حلقة وصل بين الشرق والغرب اقتصاديًا، ومن خلال الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط وباعتبارها أحد دوله، استطاعت تركيا أن يكون لها دور فاعل في الحرب الباردة، كما خولها أن تكون موقع مهم من الحرب على العراق، وهي الآن تلعب دور مهم وهو الدور الناصر للشعوب المضطهدة في بلدان ما يسمى بالربيع العربي.

تحكم تركيا في الموارد النمائية لنهري دجلة والفرات واستخدامهما كورقة ضغط ضد سوريا ما يفضي لإضعافها واستجابتها لمطالب الكيان الصهيوني بشأن القضية الفلسطينية ولبنان، لينسجم ذلك مع الاتفاق الأمني والعسكري بين تركيا وإسرائيل، والذي يرمي إلى خلق محور إستراتيجي واقتصادي شرق أوسطي وبما يتلاءم مع مصالحها في المنطقة[1].

كما تستخدم الموارد المائية كورقة ابتزاز ضد دول الجوار النفطية وخاصة العراق لتحقيق هدفها الإستراتيجي المعلن في معادلة المياه – النفط، فضلاً عن الحصول على النفط الخليجي، مستغلة بذلك قلة الموارد المائية في تلك الدول[2].

رغبة تركيا بأن تصبح قوة إقليمية فاعلة في المنطقة لانعاش اقتصادها المتدهور في بداية التسعينات (1990) من الرقن الماضي وبتللك السياسة المائية تحسن الاقتصاد التركي بعد إقامة مشروعات التعاون

(1) محمد صالح العجيلي، "متغير المياه في العلاقات العربية التركية"، مجلة الفكر السياسي، العدد 08، 2000، ص 258. http://www.awu-dam.org/index.html.

(2) نفس المرجع ، ص 263.

الإقليمي حيث اقترحت مشاركة الكيان الصهيوني في هذه المشاريع وربطه بتحقيق السلام في المنطقة وسعي تركيا لتحقيق الإستراتيجية المشتركة بين تركيا وإسرائيل والت تفضي باستغلال المسألة المائية لتهديد الأمن المائي العربي وفقا لتصورات وخطط إسرائيلية هيأت مكانة خاصة لتركيا في إطار عدة مشاريع إقليمية كمشروع الشرق أوسطية، وأهم مشروع مياه قدمته هو مشروع مياه السلام الذي يهدف إلى نقل نحو ستة ملايين متر مكعب يوميا من مياه نهري "بيجان وجيحان" التركيان عبر أنبوبين إلى دول الخليج وسوريا والاردن والضفة الغربية وإسرائيل طولهما نحو خمسة آلاف كيلومتر، هذا المشروع الذي يهدف إلى بيع المياه إلى الدول العربية المجاورة مقابل حصول تركيا على مكاسب في هيئة نفط خام وغاز طبيعي بأسعار تفضيلية وقروض واستثمارات عربية وخليجية ميسرة[1].

فالمنطقة تحظى بأهمية كبيرة من ناحية الموقع بالنسبة للعالم بشكل عام ولتركيا بشكل خاص، حيث يكمن الخطر على الغرب في البحر المتوسط لكونه همزة وصل بين الشرق والغرب ويعيش في شواطئه الجنوبية والشرقية شعب واحد تتوافر له وحدة التاريخ واللغة والجغرافية وكل مقومات التجمع والترابط وذلك فضلا عن نزاعاته الثورية وثرواته الطبيعية الكبيرة.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوبوليتكية لمنطقة الشرق الأوسط.

لقد طرحت العديد من النظريات الجيوبوليتكية لمنطقة الشرق الأوسط ونقصد بها أهمية الموقع للمنطقة بالنسبة لمناطق أخرى من العالم ولدلالة على هذه الاهمية سنتناول أبرز النظريات التي قدمها علماء الجيوبولتيك حول المنطقة.

(1) عوني عبد الرحمان السبعاوي، عبد الجبار عيد مصطفى النعيمي، "العلاقات الخليجية التركية: معطيات الواقع وآفاق المستقبل"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد43، 2000، ص 49.

قدم السير "هالفورد ماكيندر Halford. J. Mackinder" نظرية تعد من أهم النظريات الجيوبولتيكية، في كتابه "المثل الديموقراطية والواقعDemocratic Ldoalsand reality" المنشور سنة 1919، يرى ماكيندر من خلال النظرية التي أسماها " The Geograohical pivot of History" والتي أوضح فيها من خلال دراسته لخريطة العالم، (توزيع اليابس والماء) أن ثلاث أربع الكرة الأرضية تغطيها مياه البحار وأن اليابسة لا تشكل سوى ربع مساحتها وأن ثلثي من مساحة اليابس تشكل قارات العالم القديم (آسيا وأوروبا وإفريقيا) والتي اطلق عليها اسم "جزيرة العالم" وأن كتل اليابس الاخرى وتمثل الثلث اليابس وهي محيطة بالجزيرة العالمية وتتمثل في أراضي العالم الجديد (الأمريكيتان وأستراليا) أما البحار والمحيطات رأى أنها تشكل كتلة مائية متصلة أطلق عليها المحيط العالمي[1].

ثم أشار أن للأرض نقطة ارتكاز الجزيرة العالمية والتي يطلق عليها اسم قلب الأرض Heartland ويقصد بها تلك المنطقة التي تمتد من نهر حوض الفولجا حتى شرق سيبيريا وذلك إلى جانب القسم الأكبر من هضبة إيران التي تضم إيران وأفغانستان وبلوجشتان بالإضافة إلى جزء من مرتفعات منغوليا[2].

كما تصور ماكيندر أن للأرض منطقة ارتكاز أخرى أسماها القلب الجنوبي Southern heartland ويقصد بها إفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، ويتصل القلبان الشمالي والجنوبي ببعضهما البعض عن طريق جسر بلاد العرب وهي المنطقة الممتدة من النيل غربًا إلى ما وراء الفرات شرقًا، ومن منعرج جبال طوروس شمالا حتى خليج عدن وهناك عدة طرق مائية تربط أطراف تلك المنطقة ببعضها

(1) محمد أحمد عقلة المومني، إستراتيجيات سياسة القوة ومقومات الدولة في الجغرافيا السياسية، الأردن: دار الكتاب الثقافي، 2006، ص 35.

(2) حميدي آسية، مرجع سبق ذكره، ص ص18 – 19.

البعض بالإضافة أن بلاد العرب بنفسها تكون طريقا بريا بين القلب الشمالي والقلب الجنوبي وهكذا أن منطقة الشرق الاوسط هي المنطقة التي تربط بين قطبي الأرض الشمالي والجنوبي وفق نظرية ماكيندر[1].

أما سيكمان فقد أعطى أهمية كبيرة لمناطق الهامش التي تحيط بمنطقة القلب عند ماكيندر التي سماها بالإطار والتي تضم (أوروبا البحرية الغربية ومنطقة الاوسط، والهند وجنوب شرق آسيا والصين) فهو يؤكد أن احتلال الشرق الاوسط والهيمنة عليه ضروري للتحكم في مصير العالم كما يقلل سيكمان من أهمية قلب الأرض ويصفه بانه قلب ميت حبيس في حين يعطي أهمية كبرى لقوى الإطار التي تشمل منطقة الشرق الأوسط[2].

وهكذا إذا أردنا التعبير عن أهمية الشرق الأوسط على ضوء النظريات الجيوبولتيكية لوجدنا أن الشرق الأوسط تقع بالقرب من قلب الأرض وأنه يشكل جزء من المحيط الأرضي الذي يحيط بقلب الأرض بل أن إيران وهي دولة في الشرق الأوسط هي نفسها جزء من قلب الأرض، وباستعراض الخصائص الطبيعية لمنطقة الشرق الأوسط يمكننا أن نلمس أهميتها الحيوية[3].

1- تقع منطقة الشرق الأوسط عند ملتقى القارات الكبرى للعالم القديم (آسيا وأوروبا وإفريقيا).

2- يشرف الشرق الأوسط على المسطحات المائية من البحار والمحيطات، بحر قزوين، البحر الأسود، البحر المتوسط، البحر الاحمر، بحر العرب، الخليج العربي، المحيط الهادي.

(1) ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص 50.

(2) حسن رزق سلمان عبدو، "النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط"، رسالة ماجستير، فلسطين: جامعة غزة، الدراسات العليا، 2010، ص 67.

(3) هشام محمود الأقداحي، في تحديات الأمن القومي تاريخي سياسي، الإسكندرية: دار المنهل للنشر والتوزيع، 2009، ص 18.

3- يحتوي الشرق الاوسط على العديد من الانهار الهامة: نهر النيل، نهر الفرات، نهر الدجلة، نهر الأردن.

4- يتسم مناخ المنطقة بالاعتدال على مدار العام مما يعني صلاحية أراضي تلك المنطقة للزراعة على مدار العام.

وتسعى تركيا من خلال أهمية موقعها الجيوسياسي باعتبارها إحدى دول مطقة الشرق الأوسط إلى استغلال مكانتها كدولة محورية في الإستراتيجية الامريكية خاصة أنها عضوة في الحلف الأطلسي، وتشكل خرقا في حافة السياسة الروسية لموقعها المتشاطئ على البحر الأسود معها، بالإضافة إلى موقعها الجيوإستراتيجي كجسر عبور بين آسيا وأوروبا وفي إستراتيجية الاحتواء الت تمارسها أمريكا ضد روسيا والتي هي فكرة جيوبولتيكية محضة تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها التمركز في نقاط معينة من البر الأوراسي سواء عبر قواعد عسكرية أو أحلاف مركزية وأنظمة صديقة هدفها الأساسي محاصرة "قلب الأرض" الأوراسي ودفعه إلى الداخل ما أمكن تجنبا لتمرده خارج حدوده السياسية تمهيدًا لتفكيكه من الداخل وهذا الإجراء متطابق مع نظرية الجيوبولتيكي الأمريكي نيكولاس سيكمان عن حافة الأرض "The rim land" حيث يشير إلى المناطق التي تحيط "بقلب الأرض الروسي" وتحفه ولهذا سميت بالإطار أو حافة الأرض والذي يضم كل من أوروبا البحرية "الغربية" وتركيا والجزيرة الهندية وجنوب شرق آسيا ثم الصين وشرق سيبيريا، إنه بعبارة أخرى الحدود البحرية للقارة الأراوسية من شرق سيبيريا إلى غرب أوروبا وتمثل حافة الأرض "الرايم لاند" والصراع عليها ليس تنافسيا من اجل الاستحواذ على موقع إستراتيجي عادي وإنما على ما يعتبره سيكمان أيضا مفتاح السيطرة العالمية، فحافة الأرض الأوراسية

بالنسبة له أكثر أهمية من قلب الأرض أي المساحة التي تسيطر عليها روسيا ومن يسيطر على حافة الأرض يسيطر على قلب الأرض ومن يسيطر على قلب الأرض سيحكم العالم[1].

وتسعى تركيا حسب بريجسكي من خلال موقعها الجيوبولتيكي أن تؤمن الاستقرار في منطقة البحر الأسود، وتسيطر على مداخله من اتجاه البحر المتوسط، وتوازن روسيا في القوقاز وتستمر حتى الآن في تقديم الترياق للأصول الإسلامية وتخدم بوصفها مرسى جنوبي للحلف الأطلسي[2].

(1) رياض عيد، النتائج الإستراتيجية والاقتصادية لزيارة بوتين إلى تركيا، 2016/02/23،
http://www.Khabaronline.com/PAD.aspx?Ld=4660.

(2) Brezinski. Zbigniew, the grand cless Board : American prinacy and its geostegic imperatives, New-York : Basic Book, 1997.

المبحث الثالث: الأهمية الجيواقتصادية والجيوثقافية لمنطقة الشرق الأوسط.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط إحدى أهم المناطق الرئيسية للتنافس بين الحضارات والدول الاستعمارية الكبرى فهي من أكثر المناطق حيوية وهذا بالنظر لما تختزنه من خصائص دينية وثقافية ولغوية بالإضافة إلى ثرائها بالموارد الطاقوية، وهذا هو الأساس الذي أفرد لها هذه الاهمية وبقيت هذه المنطقة بمثابة المفتاح التي تسعى إليه كل القوى الدولية لإحكام السيطرة والهيمنة على العالم.

المطلب الأول: الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط.

تعد منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية حيوية من الناحية الاقتصادية بالنسبة لمعظم دول العالم نظرا لتمتع المنطقة باحتياطي ضخم من البترول والغاز الطبيعي إضافة إلى امتلاك دول المنطقة لأرصدة نقدية ضخمة (العائدات البترولية).

1- البترول: لقد كانت الاهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط تقاس حتى بداية القرن العشرين بأهمية موقعها المتوسط وتحكمها في طرق المواصلات والتجارة الدولية، ولكن باكتشاف النفط في إيران عام 1908 زادت أهمية المنطقة وأصبحت محور أساسي في إستراتيجيات القوى الكبرى[1].

لم يكن للنفط أي دور سياسي عندما كان استخدامه محدود ومقتصرا على بعض الاستعمالات البدائية كالتدفئة والإنارة وغيرها، لكن عندما اعتمد عليه كمصدر أساسي للطاقة بدلا من الفحم واستعمل كمادة أولية في صناعة المنتجات البتروكيميائية الضرورية تفاقم دوره وازدادت الحاجة إليه ,اصبحت مسألة التزويد بالنفط وتأمين طرق نقل وتحديد أسعاره على رأس الاهتمامات الدولية في عالمنا الحاضر خاصة وقد

(1) ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص ص54 – 55.

أصبح الاقتصاد يستخدم كوسيلة ضغط في العلاقات الدولية[1].

ويتوزع النفط في ثلاث حقول رئيسية في الدول العربية الشرق الأوسطية، حقول شمال العراق وتغطي 15% من أراضي العراق، ويضم هذا الحوض بنحو 6% من إجمالي النفط العربي، حوض الخليج العربي ويتمثل بكافة الحقول الممتدة بالقرب من سواحل الخليج العربي في العراق، الكويت والسعودية والإمارات والبحرين وقطر وعمان، ويعتبر هذا الحوض من أغنى الاحواض النفطية ليس في الوطن العربي فحسب بل عالميا، فينتج هذا الحوض ما يعادل نحو 65% من انتاج النفط العربي، حوض سيناء وخليج السويس وهي حقول بحرية برية ومساهمة هذا الحوض في الانتاج النفطي العربي محدود وأيضا يقع هذ الحوض ضمن أطماع إسرائيل، تعتبر كل من السعودية والكويت والعراق والإمارات العربية اكبر الدول المصدرة للنفط وتشكل موارد النفط فيها الموارد الرئيسية[2].

والجدول رقم (05) يوضح كمية انتاج النفط والغاز الطبيعي في دول الشرق الأوسط لسنة 2012:

انتاج الدول	انتاج النفط (ألف برميل/يوم	الغاز الطبيعي المسوق (مليون م3/سنة 2011)
الإمارات	2654	523000
السعودية	9760	92300
العراق	2928	13500
الكويت	2978	188753
إيران	3799	202500
قطر	735	

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2013.

(1) هادي خضراوي، أبرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة من خلال المفاهيم، ط1، لبنان، دار الكتب الحديثة، 2002، ص79.

(2) سريان محمد سعيد رانة، جغرافية الوطن العربي السياسية، عمان، دار عماد الدين، 2009، ص450– 452.

وفقا للإحصائيات الموضحة في الجدول رقم (01) نجد أن كل من السعودية والإمارات والكويت والعراق وإيران من اكثر منتجي النفط والغاز في المنطقة، فتحتل السعودية الصدارة في انتاج النفط في المنطقة بمقدار (93110)ألف برميل في اليوم لسنة (2011) ثم بعدها إيران بمقدار (36230) ألف برميل في اليوم، أما بالنسبة للغاز الطبيعي فتنجد أن إيران تحتل الصدارة في كمية إنتاجه وتسويقه، حيث بلغت ما مقداره (187.357) مليون متر مكعب لسنة 2010، تليها قطر بمقدار (96.335) مليون متر مكعب من نفس السنة وتنعكس هذه الارقام الكبيرة لإنتاج النفط والغاز بالسلب على اقتصاديات هذه الدول التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على العائدات المالية الضخمة الت تحققها من قبل هذا القطاع.

جدول رقم (06) يمثل نسب إيرادات النفط والغاز في الناتج المحلي العربي لسنة 2012.

	الإمارات	السعودية	الكويت	قطر	مصر
إيرادات النفط والغاز من الناتج المحلي (%)	31.6	45.6	56.2	27.2	4.5

المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا إلى إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013.

من خلال الجدول يتضح لنا أن الكويت تحتل المرتبة الأولى من حيث الإيرادات النفط والغاز من النتاج المحلي وتليها السعودية والإمارات، أما قطر فتحتل المرتبة ما قبل الاخيرة وبعدها مصر.

يعتبر النفط عامل مؤثر في السياسة الدولية المعاصرة، فحاجة الدول الصناعية إلى هذا النوع من الطاقة المتعددة الاستعمال جعلت النفط يدخل في صلب سياستها الخارجية، فكل السياسات التي تتبعها الدول الكبرى، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، بلدان أوروبا الغربية واليابان اتجاه الدول المنتجة للنفط

خاصة العربية منها تهدف إلى حد بعيد إلى تأمين حاجات بلادهم النفطية وعقد الاتفاقيات التجارية المتبادلة، ولقد برز الدور السياسي للنفط بشكل فعال من خلال الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط في ظل الصراع العربي الإسرائيلي فمن أزمة السويس عام 1956 مرورا بحرب 1967 وحرب أكتوبر 1973، حيث شكل خطر النفط منعطفا تاريخيا في مجرى العلاقات السياسية الدولية إلى الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 وحرب الخليج عام 1991، وأخيرا حرب العراق 2003 كان النفط في كل تلك الحروب عنوانها الأكبر وهدفها المعلن الخفي حتى سميت حروب النفط[1].

وبهذا أصبح الشرق الأوسط يلعب دورا اقتصاديا مكملا للاقتصاد العالمي بمعنى أن المنطقة أصبحت مرتبطة ارتباطا عضويا بالاقتصاديات الغربية لا يمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الاشكال، حتى ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة واشعال الحروب هذا ما دفع تشرشل إلى القول "كل نقطة نفط تساوي قطرة دم" وهذا المنطق لا يمكن تحقيقه دون اللجوء إلى الاستعمار[2].

ازداد الطلب العالمي على البترول بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لمشروع مارشال للإنعاش الاقتصادي في أوروبا اخذ الانتاج في الشرق الأوسط في الزيادة بالإضافة إلى الانتاج الحالي للشرق الأوسط من هذه المادة حاليا يمثل 60% من الانتاج العالمي وأن المنطقة تحتوي على 65% من الاحتياط العالمي[3].

(1) – كولن تاجيل وآخرون، نهاية عصر البترول – التدابير الضرورية لمواجهة المستحيل، ترجمة: علي عباس علي، الكويت: عالم المعرفة، 2009، ص 168.

(2) – محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية الموجهة، نظرة عربية، سلسلة عالم المعرفة رقم 52، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982، ص 296.

(3) – حميد آسية، مرجع سبق ذكره، ص 24.

خريطة رقم (03): تمثل شبكة توزيع نفط الشرق الاوسط (مليون طن في السنة)

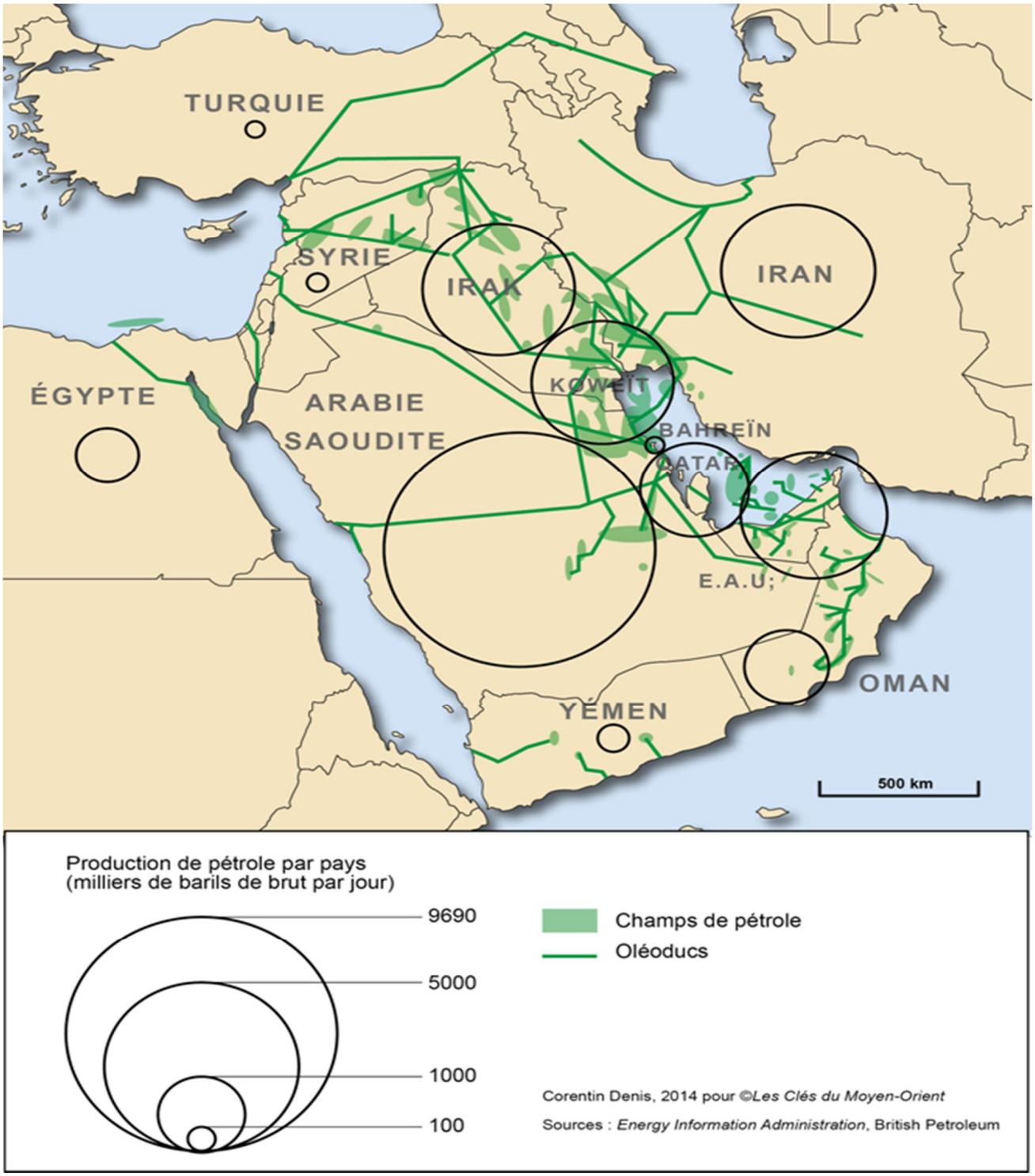

المصدر: British Petrolum, Statistical Review 2014

http:///www.noonpost.net/content/4776

من خلال الخريطة يتبين لنا أن آسيا هي أكبر مستهلك لنفط الشرق الأوسط حيث يتزايد الطلب الصيني والهندي من سنة إلى أخرى ليصل إلى 30 بالمئة من صادرات الشرق الأوسط سنة 2013 بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية الت يتكمل حاجياتها من النفط من مصادر مختلفة أهمها النفط الشرق أوسطي.

ومن مميزات بترول الشرق الأوسط ما يلي:[1]

1- قرب حقول البترول الشرق الاوسط من السوق الأوروبية.

2- انخفاض تكاليف انتاج بترول الشرق الأوسط نظرا لقلة عمق الآبار وارتفاع نسبة النجاح في اكتشافه وانخفاض نفقات البحث والاستثمارات المطلوبة.

3- انخفاض أسعار بترول الشرق الأوسط مقارنة مع أسعار بترول الكاريبي وغيره.

4- ميزة النوعية إذ أن الشرق الأوسط ينتج خامات بترولية خفيفة و متوسطة وثقيلة وهذه الأنواع تناسب الاسواق المختلفة.

ومن خلال هذه الحقائق يتضح لنا أن للبترول أهمية كبيرة كمصدر للطاقة تعتمد عليه دول العالم المختلفة.

2- **الغاز الطبيعي:** وهو يعد أيضا من أهم مصادر الطاقة وقد بلغ الاحتياطي من الغاز الطبيعي الموجود في الشرق الأوسط حوالي 35.7% من احتياط العالم وتقدر هذه الكمية أن تعيش 239 عام، أما انتاج الشرق الأوسط السنوي من الغاز الطبيعي فمازال ضعيفا نسبة لاحتياطها[2].

(1) - حميد آسية، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(2) – حميد آسية، نفس المرجع، ص 25.

خريطة رقم (04): تمثل الموارد النفطية في الشرق الأوسط:

المصدر: British Petrolum, Statistical Review 2014

http:///www.noonpost.net/content/4776

من خلال الخريطة يتبين لنا ان السعودية بدون منافس لها في القائمة الدول المنتجة لنفط اما على المستوى العالمي فهي تنافس مع روسيا والولايات المتحدة على مركز الصدارة ففي الربع الاول من سنة

2014مثلت الولايات المتحدة الامريكية اكبر منتج للنفط والغازات المسيلة ويعود الفضل في ذلك الى الطفرة في انتاج غاز الشيت حسب ارقام منظمة اوبك يمكن لدول الخليج التعويل على مدخراتها النفطية اذ ان ثلثي الاحتياط الثابت في منطقة الشرق الاوسط منها 266 مليار برميل في السعودية ويمثل الخليج العربي موطنا للاحتياطي اكبلر من النفط الموجود في البحر المستقل من قبل البلدان المجاورة

3- الأرصدة النقدية: لا شك أن الخضر البترولي الغربي إبان حرب أكتوبر 1973 وما تبعه من ارتفاع هائل في أسعار البترول خلال عقد السبعينات من ثلاثة دولارات تقريبا للبرميل إلى حوالي أربعين دولار قد أدى إلى تضخم ثروات الدول البترولية والتي تقع معظمها في منطقة الشرق الأوسط.

هذا وقد زادت تلك الأرصدة النقدية الهائلة الناجمة عن عوائد الصادرات البترولية من أهمية دول الشرق الأوسط البترولية لدى الدول الصناعية المتقدمة، لذلك سعت هذه الأخيرة إلى احتواء الموقف ووضع استراتيجية جماعية لمعالجة الآثار الاقتصادية السلبية التي لحقت بها نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

وقد تمثلت تلك الإستراتيجية في مقومتين استراتيجيتين:[1]

أولا: ترشيد الاستهلاك البترولي وإيجاد بدائل أخرى للطاقة بهدف تقليل اعتمادها على البترول كمصدر للطاقة.

ثانيا: محاولة استعادة الأرصدة النقدية الهائلة التي تجمعت لدى الدول البترولية الشرق الأوسطية من خلال ما سمي بعملية إعادة تدوير الأرصدة البترولية.

(1)(--)، الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط

www.mogatel.com/openshark /behoth/siasia 21/.../ sec04.doc.cbvty.ht...

- وقد اتبعت تلك الدول مجموعة من الأساليب لبلوغ هذه الأهداف:[1]

- محاولة جذب الارصدة النقدية الشرق أوسطية كودائع ومدخرات لدى البنوك الغربية.

- تشجيع رؤوس الأموال الشرق أوسطية على الاستثمار في الدول الصناعية المتقدمة.

- تشجيع شعوب دول المنطقة على اتباع أنماط الاستهلاك الغربية بهدف ترويج السلع الاستهلاكية والكمالية ومن ثم ربط هاته الشعوب بأنماط الحياة الغربية.

- محاولة خلق نوع من التوتر السياسي وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط والزيادة في حدة الصراعات الإقليمية بهدف فتح أسواق لتصريف الأسلحة التي تنتجها الدول المتقدمة ومن ثم استنزاف الأرصدة النقدية البترولية من خلال تشجيع التوسع في الإنفاق العسكري.

أما بالنسبة لمساهمة القطاع في الصناعي الشرق الأوسطي فنجد ان معظم دوله تقريا تعاني من ضعف بنيته التحتية، ويعتمد اقتصادها على الصناعات النفطية أكثر من الصناعات التحويلية، تواجه الصناعة في الدول العربية العديد من التحديات و لم ترقى إلى المستوى المطلوب وتتقدم ببطء، بالإضافة إلى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي مازالت ضعيفة ولذلك تحتاج إلى إزالة القيود والمعوقات التي تواجهها، حيث يستحوذ القطاع الإستخراجي على نسبة 60% من حجم النشاط الاقتصادي العربي وبصفة خاصة صناعة النفط والغاز، فيما لا تزيد مساهمة القطاع التحويلي في الناتج القومي العربي على 10% في الوقت

(1) – هشام محمود الاقداحي، في تحديات الامن القومي- تاريخي سياسي، مرجع سبق ذكره ص 22.

الذي تصل فيه مساهمة هذا القطاع إلى 35% في دول جنوب شرقي آسيا، حيث أن الصناعات التحويلية في الوطن العربي تمثل نسبة ضئيلة جدا و لم ترقى إلى المستوى المطلوب[1].

وبالنسبة لإيران فرغم أنها تعد من أكبر الدول المصدرة للنفط والغاز في العالم، إلا أن العقوبات الاقتصادية التي تفرضها عليها الدول الغربية دفعتها لاستغلال الخيرات المحلية لمواجهة هذه الظروف لذا فإننا نجد أن قطاع الخدمات يمثل 47.3% من الناتج الإجمالي المحلي في حين أن قطاع الصناعة يمثل 14.7% أما القطاع الزراعي فيمثل 11% حسب تقديرات 2010[2].

وبالنسبة للإنتاج الزراعي نجد أن منطقة الشرق الأوسط من أغنى مناطق العالم بالأراضي الصالحة للزراعة حيث يقدر بنحو 05 ملايين كم^2 وهي تمثل 50% من المساحة الإجمالية للقارة الاوروبية لكن يزرع من هذه المساحة حوالي 10% تقريبا[3].

بلغت قيمة الناتج الزراعي للدول العربية في عام 2012 حوالي 137.8 مليار دولار أمريكي مقابل حوالي 135.3 مليار دولار في سنة 2011 أي بزيادة نسبتها 1.8%، اصبح بذلك يمثل حوالي 5.1% من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية، وعلى صعيد الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية الرئيسية في سنة 2011، فقد سجل تحسنا طفيفا لعدد من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2011 وفي

(1) – الطيب الصادق، مساهمة الصناعة العربية في الناتج القومي متواضعة:
http://digital.ahram.org.eg/articles,aspx?serial=88378seid=493

(2) – الزراعة في تركيا:
http://fanack .com./ar/countries/turkey/economy/agriculture

(3) – القطاعات الاقتصادية في إيران:
http://fanack .com./ar/countries/iran/economy/economic-sectors

مقدمتها الحبوب من ضمنها القمح والأرز وفي المقابل سجلت بعض السلع شبه اكتفاء ذاتي في الفواكه 98.5%، في حين حققت بعض السلع فائضا وتشمل الخضروات 106.6%[1].

تتداخل الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بأهميتها الأمنية بحيث تنعكس الأخيرة على الأولى بشكل واضح، فأمن الممرات البحرية للتجارة الدولية بأن الاهم في السياسة الدولية للدول الكبرى كقناة السويس في مصر بالإضافة إلى البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب وهو ما ظهر بوضوح في تركيز الاهتمام الدولي على مسألة مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية نظرا لما مثله ذلك من مخاطر جمة وجدية على طرق التجارة الدولية بسبب هذا الوضع تهديدا حقيقيا على حركة التجارة الدولية، ومن هنا جاء الحرص على العمل للحيلولة دون تمكن تنظيم القاعدة، أو التنظيمات المحلية المتحالفة معه في اليمن من فرض السيطرة على المناطق الساحلية خاصة في جنوب اليمن، نظرا لأهميتها وخطورتها على سلامة الملاحة البحرية[2].

(1) – علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: الآمر الامريكي الصهيوني، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013، ص80.

(2) – نفس المرجع، ص 81.

خريطة رقم (05): الممرات الإستراتيجية والتهديدات امدادات النفط

المصدر: British Petrolum, Statistical Review 2014

http:///www.noonpost.net/content/4776

من خلال الخريطة يتبين لنا أن التهديدات الجيوسياسية لبلدان المنطقة يتعطل إنتاج النفط فيها من خلال عدة مراحل، في مراحله الأولى يتم إحكام القبض على الانتاج تمثل أهم المخاطر التي تسببت بها لعبة التحالفات والصراعات الإقليمية مثل احتلال إسرائيل لهضبة الجولان كان سببا في إغلاق خط الأنابيب عبر البلدان العربية الذي يمكن النفط السعودي من التدفق مباشرة إلى البحر المتوسط دون المرور عبر قناة السويس ولا عبر مضيق باب المندب أو هرمز، كذلك حرب الخليج الاولى التي أثرت على تدفق النفط في المنطقة حيث تم إغلاق مضيق هرمز من قبل إيران وإتلاف الانبوب النفطي كركوك خلال الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003.

ومن خلال هذه الاهمية تظافرت الجهود الامنية لحماية ممرات التجارة الدولية في منطقة الشرق الاوسط لما لها من انعكاس واضح على المصالح القومية للدول الإقليمية والكبرى وعلى هذا الاساس تحاول الدول الكبرى أن تفرض سيطرتها على المنطقة وكذلك الأمر بالنسبة لتركيا التي باتت تنظر إلى المنطقة من جانب الأحقية في التدخل كدولة بحكم الجوار الجغرافي، وقد سعت تركيا من خلال استغلال الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة الشرق الاوسط لتحقيق مكانة فاعلة لها في المنطقة.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوثقافية لمنطقة الشرق الأوسط.

إن عرض الجوانب المختلفة التي تشكل أهمية منطقة الشرق الأوسط لا تغني عن الإشارة إلى الأهمية الثقافية لتلك المنطقة ولا سيما وأن العوامل الثقافية والإيديولوجية تعد من أبرز العوامل المحركة للصراع السياسي، كما تزايدت أهميتها في العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى معسكرين الرأسمالية والشيوعية[1].

(1) – ممدوح محمود الأقداحي، في تحديات الأمن القومي تاريخ سياسي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

وزادت الأهمية بنهاية الحرب الباردة وطبيعة الأنماط التي آلت إليها العلاقات الدولية بعدها، فأبرز ما أفرزه انتصار التوجه الغربي فيما يخص الجانب العسكري والنظري هو ظهور أطروحات تدعم أهمية العامل الثقافي في العلاقات الدولية، والتي من بينها أطروحة نهاية التاريخ للمفكر الأمريكي الياباني الأصل "فرانسيس فوكو ياما" وأطروحة صدام الحضارات للكاتب الامريكي من الاصل اليهودي صموئيل هنتغتون فكانت هذه الاطروحات اكبر مؤشر على هيمنة المنظور الثقافي في تحديد نمط العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة[1].

إذ ينظر إلى منطقة الشرق الاوسط إلى أنها منطقة فسيفسائية تتكون من خليط من الشعوب والثقافات والقوميات، فمن الناحية العرقية يسكنها ثلاث أنواع من الشعوب:[2]

- الشعوب الهندية- الأرية وتوجد في إيران والعراق وبعض مناطق الاناضول وهؤلاء يتكلمون الفارسية وبعض اللغات القريبة منها.
- الشعوب التركية ويتحدثون اللغة التركية، ينتشرون عبر بلاد الحزام الشمالي وهم يشكلون معظم تركيا الحديثة.
- الشعوب السامية ومنهم العرب والإسرائيليون الذين يتكلمون العبرية.

بالإضافة إلى وجود إثنيات أخرى كالأكراد المنتشرين بشكل قوي في تركيا والعراق وسوريا وإيران وهناك كذلك لغات أخرى محدودة كالآرمية والسريانية.

(1) – إبراهيم دايخة، "أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير (دراسة غير منشورة)، الجزائر، جامعة الحاج الأخضر، 2009، ص 101.

(2) – زهية قربوع قريشي، "واقع وآفاق التنمية في ظل العولمة، دراسة حالة الوطن العربي"، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الحاج الأخضر، 2009، ص 14.

ومن الناحية الدينية فعلى الرغم من أن الإسلام هو أكثر الأديان انتشارا في المنطقة إلا أن أبنائهم لا يمثلون كتلة متجانسة بل ينقسمون إلى سنة وشيعة وتنقسم الشيعة إلى طوائف منها الطائفة العلوية والطائفة الزيدية والجعفرية والإسماعلية إلى جانب الدروز، وهناك الديانة المسيحية والتي ينقسم أتباعها إلى أرثوذكس والروم والكاثوليك والبروتستانت، إضافة إلى الديانة اليهودية بطوائفها المتعددة إلى جانب العديد من الأديان والمذاهب الدينية المنتشرة في المنطقة[1].

هذا وقد أدى ذلك التنوع العرقي والديني والثقافي إلى نشوب العديد من الصراعات الإقليمية والمحلية والتي اتخذها بعض القوى الخارجية كذريعة للتدخل في شؤون المنطقة كان من أبرز مظاهر هذا التدخل العمل على تدويل القضايا الداخلية كالحرب الأهلية في لبنان، والطائفية في العراق والانقسام في السودان، فأصبحت الطائفية أحد أهم الوسائل الأمريكية لتحقيق مشاريعها في منطقة الشرق الأوسط مهما كانت أشكال هذه الطائفية دينية أو سياسية[2].

كذلك تحتوي منطقة الشرق الاوسط على المقدسات الدينية للديانات السماوية الثلاث ومن ثم فهي تتمتع بمنزلة روحية لدى غالبية سكان العالم، ولقد لعب العامل الديني دورًا بارزًا في علاقات دول المنطقة بالعالم الخارجي، فمنذ القرون الوسطى شهد الشرق الأوسط سلسلة من الحملات الصليبية الأوروبية التي استهدفت حصر المد الإسلامي الذي كاد أن يحاصر أوروبا كما ساعد الدين الإسلامي على نشر اللغة العربية والتأكيد على الهوية العربية الإسلامية التي لعبت ولا تزال تلعب دورًا مرموقا في العمل

(1) – ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص 60.

(2) – سلامة أحمد سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

على تحقيق الوحدة بين دول المنطقة مما يعني خلق التوحد الجماعي القادر بما يتوفر له من إمكانيات مادية ومعنوية على المشاركة بصورة فعالة ومؤثرة ففي مجرى العلاقات الدولية[1].

وانطلاقا من التصور السابق حاولت القوى الأجنبية أن تقف في وجه تحقيق أي شكل من أشكال الوحدة أو التكامل بين شعوب المنطقة وأن تعمل على بث بذور الفرقة والانقسام فيما بينها ضمانا للإبقاء على دول المنطقة في حالة الضعف والتخلف بما يحقق تبعية هذه الدول لتلك القوى الاجنبية سواءً اقتصاديا أو عسكريا أو سياسيا بل وثقافيا.

فالنوع العرقي والديني والثقافي أدى إلى نشوب العددي من الصراعات الإقليمية والمحلية والتي تتخذها بعض القوى الخارجية كذريعة للتدخل في شؤون المنطقة كالحرب الأهلية في لبنان[2].

وقد نجحت تركيا في استخدام البعد الثقافي والديني وحتى الحضاري في سياستها الخارجية في عهد حكومة العدالة والتنمية منذ عام 2002 من خلال مبدأي سياسة الابعاد المتعددة ومبدأ حوار الحضارات الذي رفع شعارهما الدكتور أحمد داود أغلو منذ توليه لوزارة الخارجية التركية منذ 2009وقد اعتمد أغلو في ذلك على الإرث التاريخي والروابط الدينية والثقافية العميقة بين الشعب التركي والشعوب المجاورة وهو ما سمي بالعثمانية الجديدة[3].

وبذلك يمكن القول أن أهمية الشرق الأوسط الإستراتيجية والاقتصادية والثقافية جعلتها منطقة أكثر عرضة للتدخل الخارجي والوجود الأجنبي بكل أنواعه وأشكاله الذي أصبح أمرا واقعيا في المنطقة وهذا ما

(1) – هشام محمود الاقداحي، في تحديات الأمن القومي تاريخي سياسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 25 - 26.

(2)- أحمد كمال الدين شعت، العراق المقتول وتداعيات حرب الخليج، القاهرة: مكتبة مديولي، ص 60.

(3) عبد الله تركماني، محددات السياسة الخارجية التركية، دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية البينية، محددات السياسة الخارجية التركية http://www.dctcrs.org/

يعبر عنه البعض بمشكلة التدويل في الشرق الاوسط وذلك لارتباط المنطقة بالمصالح الإستراتيجية للدول العظمى.

خلاصة واستنتاجات:

يعتبر مفهوم الشرق الأوسط من المفاهيم المرتبط ظهورها بالحقبة الاستعمارية حيث تم استدامه لتوضيح مناطق النفوذ للإمبراطوريات والقوى الكبرى وقد بدأ استغلاله فيما بعد في الاوسط الغربية للدلالة على مخططات المشاريع المستقبلية تسعى لدمج اليهودية في المنطقة العربية الإسلامي إذ عرفت هذه المنطقة عدة تسميات مخالفة لتسمية العالم أو الوطن العربي لتكون ضد الوحدة العربية.

تتمتع منطقة الشرق الاوسط بأهمية جيوإستراتيجية وجيوبولتيكية هامة باعتبارها مصدر طاقوي هام ومنطقة عبور هامة للتجارة الدولية بين القارات جعل منها هدفا مباشرا وغير مبشرا للقوى الكبرى والإقليمية خاصة تركيا، كما جعلها منطقة لتحولات كبرى متسارعة في ظرف عدة عقود فقط.

كما تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية جيواقتصادية وجيوثقافية هامة لما تختزنه من خصائص دينية وثقافية ولغوية بالإضافة إلى ثرائها بالموارد الطاقوية الذي جعل منها المفتاح الذي تسعى إليه كل القوى الدولية والإقليمية لإحكام السيطرة والهيمنة على العالم بما فيها تركيا التي تسعى لتكون لها مناطق نفوذ حيوية كسوق كبرى بحجم القوة الاقتصادية الحالية لها، حيث تعتبر دول الجوار أهم الاسواق الخارجية لها.

الفصـل الثالـــث

المتغير والثابت
في
السياسة الخارجية التركية

أسفرت تداعيات الأحداث والأزمات المتعاقبة التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة الممتدة من (2010 إلى 2015)عن قيام عدد من دول المنطقة باتباع سياسات إقليمية جديدة نتيجة لتغير طبيعة القضايا المطروحة، وتطور نوعية الصراعات القائمة، وقلة الحدود الفاصلة بين الفعل الداخلي والتأثير الخارجي، وإضعاف الدور المحلي وتصعيد الدور الإقليمي وتبلور التحالفات المتعارضة التي تتبناها القوى الدولية الإقليمية المتنافسة بين محاور البيئة السياسية الحاكمة لتوجهات الإقليمية نحو الشرق الأوسط، فتداخل الأوضاع وسرعة جريان الأحداث في المنطقة وخاصة ما شهدته المنطقة العربية من ثورات (الربيع العربي) والتنافس الجاد الذي يدور حول الثروة والنفوذ في المنطقة الذي أسهم في بلورة السياسة الحاكمة للإستراتيجية الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل الذي يتضمن المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط وتوجهات السياسة الخارجية التركية تجاه قضايا المنطقة بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تركيا في المنطقة الشرق أوسطية.

المبحث الأول: المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة.

إن المتغيرات في البيئة الدولية والإقليمية قد وضعت ضغوطات على تركيا بصفة عامة وعلى صانعي السياسة التركية بصفة خاصة وهذا راجع لضخامة وسرعة التطورات في الجوار الإقليمي سواءً كان ذلك في البلقان أو القوقاز أو الشرق الأوسط وخاصة المنطقة العربية والتي تنتج عنها ضغوطات شكلت أعباء كبيرة على السياسة الخارجية التركية في الوقت نفسه تواجه تركيا تغيرات على مستوى البيئة الداخلية يمكن القول أن لها أهمية في سياستها الخارجية لا يمكن تجاوزها أو تجاوز الآثار المترتبة عنها وهذه في مجملها تشكل العوامل او المتغيرات المساهمة في رسم وتوجيه السياسة الخارجية.

المطلب الأول: المتغيرات الداخلية.

أدرك الشعب التركي وجوب ترتيب الأولويات في الإصلاح الداخلي في أن تسير بالتدريج وبهدوء ودون إثارة مشاكل داخلية ممن لا يرجون التغيرات الدستورية وبالأخص المؤسسة العسكرية التي يتم العمل على وضعها في المكان اللائق بها خارج العمل السياسي وتقلباته الداخلية وتأثيراته الانتخابية والحزبية والمؤسسة العسكرية تتفهم المرحلة التاريخية المعاصرة ومتطلبات الاتحاد الأوروبي بتوجيه الجمهورية التركية إلى الحياة المدنية والديمقراطية وعدم تدخل الجيش في الخلافات الحزبية الداخلية، والمجتمع التركي واكتفائه بالواجبات الأمنية وجعل مهماته الأساسية لا تتم إلا بتنسيق مع الحكومة والبرلمان والرئاسة التركية[1].

وقد ظهر ذلك من خلال تمكين حزب العدالة والتنمية من الوصول إلى السلطة للمرة الثالثة على التوالي بتصويت لصالح رجب طيب أردوغان في انتخابات 2011 بعدما حقق للشعب التركي من انجازات اقتصادية واصلاحات في الكثير من المجالات والتي حققت الاستقرار الداخلي بعدما عاشته تركيا من أزمات سياسية واقتصادية جعلتها تعتزل محيطها الإقليمي نظرًا لاهتمامها بقضاياها الداخلية[2].

(1) محمد زاهد جول، مرجع سبق ذكره، ص 56.

(2)الانتخابات والتجربة حزب العدالة والتنمية التركي، مركز الشرق الاوسط للدراسات الإستراتيجية، تقرير 56، أفريل 2011، ص 9.

الاصلاحات الداخلية:

عانت تركيا من مشاكل عدة على المستوى الداخلي التي لعبت دورًا أساسيًا في العقود السابقة في تحديد ملامح المشهد السياسي التركي ومن أهم هذه التحديات العلاقة مع الجيش والازمة الاقتصادية الخطيرة والانقسامات العرفية والطائفية، والتغير على الصعيد الداخلي بلا شك ينعكس على الصعيد الخارجي سلبًا أو إيجابًا وتبعا لذلك شهدت تركيا اصلاحات غير مسبوقة على مستوى الدولة والمجتمع منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في العام 2002 وحتى الآن وتمثلت هذه الإصلاحات فيما يلي:

الاصلاحات الاقتصادية:

لتحقيق الاصلاح الاقتصادي اتجهت تركيا نحو محاربة الفساد وخاصة بين المسؤولين رفعي المستوى في الدولة ولعل تحويل "تاتسو تشيللر" و"مسعود يلماظ" وهما من رؤساء الوزراء السابقين إلى التحقيق يؤكد توجهها نحو الاصلاح[1].

بالإضافة إلى ذلك خفضت الحكومة نفقاتها إلى أبعد مدى فخفضت عدد الوزارات وباعت الآلاف من السيارات الحكومية والبيوت الفاخرة التي كانت مخصصة للنواب وشكلت لجانا برلمانية لتعقب الفاسدين الذين سرقوا البنوك الحكومية والخاصة، وأصدرت قانونًا يسمح لها بوضع اليد على أموال أصحاب هذه البنوك ومديريها وأموال اقاربهم من الدرجة الأولى والثانية واسترداد قيمة ما نهب من هذه الأموال وتحويلها إلى الخزينة العمومية.

كما اهتمت حكومة العدالة والتنمية لمعالجة مشكلة البطالة وهو ما تم عن طريق تشجيع الاستثمار الانتاجي وفتح المجال أمام إقامة المصانع والشركات التي تنتج للتصدير وهو ما وفر فرص عمل كثيرة ساهمت في تخفيض نسبة البطالة التركية إلى حد كبير[2].

كان لهذه الاصلاحات انعكاسات إيجابية على الاقتصاد التركي في السنوات الأخيرة فقد سعى أردوغان إلى تحقيق نمو اقتصادي وصل إلى (09%) بعد أن كان تحت الصفر عام 2001 وتخفيض

(1)حلمي محمد القاعود، "أعوذ بالله من الشيطان والسياسة،: إسطنبول 55 سنة"، مجلة وجهات نظر، العدد 117، أكتوبر 2008، ص 16.

(2) هشام حمامي، "تركيا الجديدة"، مجلة وجهات نظر، العدد 105، أكتوبر 2009، ص 31.

التضخم من (68%) إلى (05%) في عام 2011، وارتفع الدخل الفردي من (300) دولار عام (2000) إلى (10000) دولار عام 2011، وتراجعت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي من 25 مليار دولار إلى 05 ملاين دولار وارتفاع الاقتصاد إلى المرتبة السابعة عشر عالميا[1].

الاصلاحات الدستورية:

أقرت حكومة العدالة والتنمية حزمة من التعديلات الدستورية شكلت إحدى أهم صفحات المواجهة بين الحزب والمعسكر العلماني الذي تقف المؤسسة العسكرية في مقدمته من تلك المواد ما له علاقة مباشرة بصلاحيات المؤسسة العسكرية، ومنها ما يندرج ضمن تطبيق البرنامج الاصلاحي للحزب في إطار تقرير القيم الديمقراطية وكان ذلك على النحو الآتي:

1- تجري انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير أربع سنوات بدلاً من خمس سنوات.

2- ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة من بين اعضاء المجلس الوطني التركي الكبير ممن أتموا الاربعين من العمر ويحملون شهادة دراسية عليا، أو من بين المواطنين الأتراك الذين يحملون نفس الصفات والمؤهلين للانتخابات النيابية.

3- تكون مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات بدلاً من سبع سنوات ولمدتين على الأكثر[2].

4- رفع عدد أعضاء المحكمة الدستورية من 11 عضوًا إلى 17 عضوًا واختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي الكبير ورئيس الجمهورية بدلاً من تعيينهم من قبل المؤسسة العسكرية حيث يعين رئيس الجمهورية 14 عضوًا، 03 يختارهم من محكمة الاستئناف و02 يختارهم من المحكمة الاعتيادية وأحد القضاة العسكريين، إضافة إلى اثنين من المواطنين الاعتياديين الذين يحملون الشهادة الجامعية بينما يختار المجلس الوطني الاعضاء الثلاثة الآخرين.

(1) حلمي محمد القاعود، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(2) أمر الله أشلر، التغيرات التي حدثت في تركيا في السنوات الثمانية الأخيرة،

HTPP///WWW.MEX.COM.Jo/Acyivities/lecture/lecture :html

وأخيرا رفع أعضاء مجلس القضاء الاعلى من 07 أعضاء إلى 22 عضوًا واختيارهم بطريقة اختيار أعضاء المحكمة الدستورية ذاتها[1].

الاصلاحات في المؤسسة العسكرية:

لم تكن المؤسسة العسكرية في تركيا بمعزل عن السياسة الاصلاحية التي شرعت حكومة العدالة والتنمية في تنفيذها ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ورغبته في الاصلاح والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أصبح لابد من إجراء تعديلات جوهرية في بنية المؤسسة العسكرية، ومجلس الأمن القومي، وعليه قامت حكومة أردوغان باستصدار حزم قانونية جديدة بهدف إعادة هيكلة المؤسسات بمعايير كوبنهاغن، وكانت هذه الحزم القانونية التي وافق عليها الشعب التركي في استفتاء (2010)، بمثابة نهاية لنظام الوصاية العسكرية في تركيا حيث شلت قدرته على التدخل في الحياة السياسية وجردته الحصانة القضائية فأصبح بإمكان محاكمة العسكريين الذين يوالون الخدمة أمام المحاكم المدنية كما سمحت بمقاضات قادة الانقلاب العسكري الذي جرى عام 1980 على ما اقترفوه من جرائم بحق الوطن والمواطنين، وبذلك صدرت قرارات المحكمة في شهر سبتمبر 2012 ضد 365 جنرالا وضابطًا في قضية "المطرقة" في محاولة لردع أي محاولة عسكرية لقلب نظام الحكم المدني المنتخب[2].

كما تضمنت التعديلات الخاصة بمجلس الأمن القومي والأمانة العامة محورين يفضي كلاهما إلى تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية التركي، وهما إلغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية مجلس الأمن القومي وتقليص سلطات المجلس التنفيذي وذلك من خلال:

تعديل المادة (4) من قانون مجلس الأمن القومي والتي كانت تكلف المجلس وأمانته العامة بمهام المتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية وكذلك متابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية، انطلاقا من ان المجلس هو الحامي للنظام الدستوري والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الأتاتوركية لتقتصر مهامه على رسم سياسة الأمن الوطني وتطبيقها واختيار مجلس

(1) محمد مصالحة، عمر الخضرمي، العلاقات التركية العربية بين الأمس والحاضر، عمان: منشورات الجامعة الأردنية، كلية الدراسات الدولية، 2011، ص38.

(2) طارق عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 60.

الوزراء بآرائه ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحولا إلى جهاز استشاري وفقد الكثير من وضعيته التنفيذية[1].

كما تم تعديل المادة (13) من مجلس الأمن القومي على نحو افقد أمانته العامة دورها الر قابي ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الأمن القومي ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات وهو ما كانت تنص عليه المادة أعلاه لتصبح مهمة أمانته قاصرة على تنفيذ ما يكلفها به مجلس الوزراء من مهام.

وإزاء كل هذه التعديلات التي جرت على وضعية الجيش ومن دوره في الحياة السياسية وبفضل النجاحات التي أحرزتها حكومة حزب العدالة والتنمية على مختلف الجهات الداخلية والخارجية، توارى الجيش في ثكناته واستسلم لوضعيته الجديدة واكتفى بدوره العسكري ولا سيما وأنه أحرز خلال تلك الفترة نجاحات عسكرية في مواجهة حزب العمال الكردستاني مما حقق له استعادة هيبته ومكانته لدى الشعب التركي وبذلك نجحت حكومة أردوغان في تقليص دور المؤسسة العسكرية داخل السياسة التركية بإلغاء هيمنتها على بنية مجلس الأمن القومي وتقليص سلطات المجلس التنفيذية[2].

الإصلاح في مجال الحريات:

منذ وصول حكومة حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وهو يسعى إلى ترسيخ الحقوق والحريات الاساسية من خلال الاصلاحات التي قام بها وتشمل:

إلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرق تركيا والسماح للقوميات غير التركية بتعلم لغتها وتعليمها فأصبح بإمكان بث برامج تلفزيونية باللغة الكردية[3].

إصدار قانون عفو عن التائبين من الاكراد الذين التحقوا بحزب العمال الكردستاني الانفصالي وتشديد العقوبة على القائمين بعمليات تعذيب سواء في السجون أو في مراكز الشرطة.

(1) نفس المرجع السابق، ص ص29 – 31.

(2) تركيا، صفر المشاكل، "الطموح التركي إلى أين"؟ "مجلة الأمة"، السعودية، العدد 12، جويلية 2010.

(3) أمر الله أشلر، مرجع سبق ذكره.

وتوسيع حرية التجمعات والمظاهرات وسن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات وإلغاء ما كان يسمى بلائحة السوداء للمواطنين منعتهم الاجهزة الامنية من مغادرة البلاد لأسباب سياسية ولا يمنعون من السفر إلا بمذكرة قضائية[1].

وعدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية إلا في حالات الحرب وتشكيل المحاكم الخاصة بالأحداث واستثناؤهم من تهم الإرهاب والجريمة المنظمة[2].

بالإضافة إلى إلغاء عقوبة الإعدام وسمو الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال حماية واحترام حقوق الإنسان على التشريعات الوطنية[3].

بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من التعديلات والقوانين التي زادت من قوة تركيا وكانت إلى حد بعيد محاولة تركية لمطابقة معايير كوبنهاجن الأوروبية.

ونتيجة للإصلاحات التي قام بها حزب العدالة والتنمية والتي حققت قفزة نوعية في التطور التركي في جميع المجالات خاصة الاقتصادية والسياسية التي كانت تأرق الشعب التركي، فالإصلاح الداخلي كان الهدف الأول في سياسة الحزب وهو ما مهد للحزب التوجه إلى خارج تركيا والاهتمام بالمحيط التركي فالاستقرار الداخلي دفع بتركيا إلى البحث عن الاستقرار الخارجي من خلال الدور الإقليمي والدولي الفعال، وكل ذلك كان نتيجة التفوق الاقتصادي الذي لم يقتصر مفاعيل النجاح في هذا الجانب وتأثيراته على الداخل التركي فقط بل تتعداه إلى إطارها الإقليمي خاصة والدولي، بالإضافة إلى الاصلاحات التي مست المؤسسة العسكرية والاصلاحات الدستورية التي أعطت لرئيس الجمهورية صلاحيات كثيرة مكثفة من توجيه سياسة خارجية تتوافق والقوة الجديدة لتركيا بلعب أدوار إقليمية كبيرة في الشرق الاوسط، وبالتالي زيادة الحضور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في الشؤون الإقليمية[4].

(1) شريف تقيان، الشبح الرئيس رجب طيب أردوغان: مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي، دمشق: دار الكتاب العربي، 2011، ص 100.

(2) علي حسن باكير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 32.

(3) نفس المرجع، ص 33.

(4) حسن علي باكير، حزمة الاصلاحات الديموقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية، قطر: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2013، ص 46.

وخاصة بعد فوز أردوغان في الانتخابات (2011) بنسبة خمسين بالمائة من أصوات الناخبين وفاز معه برنامجه الانتخابي الطموح الذي تضمن خططًا وبرامج لإصلاح تركيا وتطويرها حتى عام 2023 ولاشك أن أردوغان وهو يخوض انتخابات (2011) ببرنامج يصل مداه إلى 2023، إنما كان يطرح على شعبه مشروع تأسيس جمهورية تركية جديدة في عيدها المئوي وفق دستور مدني يجعل من تركيا دولة ديمقراطية محافظة منصلحة مع ذاتها التاريخية والحضارية[1].

فالاستقرار الذي حققته تركيا والذي كان له دور كبير في توجيه سياستها الخارجية، وجعلها تتخلى عن دورها كدولة تابعة لتحتل مكانة جديدة لضمان أمنها واستقرارها لتضطلع بدور كبير تكون فيه هي المركز من خلال استعمال القوة اللينة كنموذج داخلي يحظى بالاحترام الخارجي سياسيا واقتصاديا وثقافيا وكجسر يربط الشرق والغرب، وكأمة إسلامية وعلمانية ، ونظام سياسي ديموقراطي وكقوة اقتصادية (رأسمالية) والقيام بدور أكثر فاعلية لرفع مكانتها الدولية[2].

المطلب الثاني: المتغيرات الإقليمية.

إن البيئة الإقليمية للدول بما تشمله من بعد جغرافي وعرقي وتاريخي تلعب دورًا بارزًا في تشكيل مسار لسياستها الخارجية وتعد تركيا من أكثر النماذج التي تشكل بيئتها الإقليمية محددًا واضحًا على سياستها الخارجية لما تكتسبه هذه البيئة من مجالات واسعة للحركة والتأثير.

فعلى الصعيد الشرق الاوسطي فقد استمر الدور التركي بوجه عام بعدم القدرة على فرض إرادته أو المشاركة في صناعة القرارات الخاصة بالمنفعة خاصة العربية منها، حيث لم تلقى المحاولات التركية الرامية إلى الخروج من هذا الوضع خلال العقود الماضية أي تجاوب مباشر مع الدول المجاورة بل أثار أحيانا ردود أفعال سلبية بسبب فقدان الثقة المتبادلة في ظل ثقل وطأة العامل التاريخي، وعلى الجانب الآخر كانت تركيا تتقرب إلى المنطقة بعد حدوث تناقضات إقليمية تمس المصالح الوطنية للطرفين أو عندما يحدث تصدعا مهما ولوكان سطحيا أو مؤقتا في علاقتها مع الغرب خصوصًا أن أهمية تركيا أخذت تتحدد في ضوء اعتبارات

(1) عز الدين سنقيرة، "أردوغان يحقق فوزا كبيرا فقي الانتخابات التركية"، "مجلة العرب الدولية": العدد 406، 13 جويلية 2011، ص 06.

(2) صدام أحمد سليمان الحجادجة، "دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002 – 2010"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 91.

الامن الأوروبي كما أضفى عليها عدم القدرة على تكييف سياساتها الإيجابية نحو دول الشرق الاوسط بما يجعلها دولة شرق أوسطية[1].

وفي ظل التغيرات العميقة في النظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة وانهيار المنظومة الاشتراكية في نهاية عقد الثمانينات والتطورات اللاحقة في منطقة الشرق الأوسط بما أفرزته حرب الخليج الثانية، وتطورات عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي مع بداية التسعينات، واحتلال العراق.

في الألفية الجديدة وجدت السياسة التركية نفسها في قلب التطورات الشرق أوسطية ومعنية مباشرة بما يحدث في الجنوب من حدودها مما يتوجب عليها تكثيف سياستها الخارجية بصورة تتلاءم مع الواقع الإقليمي وذلك بهدف تفعيل موقفها في النظام الإقليمي الشرق أوسطي[2].

ومنه فقد شهدت السنوات الاخيرة تزايد الدور التركي والاهتمام به في غالبية القضايا المحورية في الشرق الأوسط، ولا سيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في 2002 وإعلانه تدشين سياسة تركية جديدة تجاه الشرق الأوسط قوامها تأكيد حضور تركيا، بإمكانياتها كقوة مركزية تخلق الاستقرار وكطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة الشرق أوسطية وخاصة العربية[3].

ومن الواضح أن هناك تنافسا إقليميا حادً على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط وإذا كان ذلك ليس بالأمر الجديد إلا أن التسارع الذي تتم به التغيرات والتحولات السياسية الإقليمية وديناميكية الاحداث الإقليمية نفسها أضفت طابعا خاصا على مسارات السياسة الخارجية للقوى الرئيسية في المنطقة خاصة تركيا، التي عرفت منطقتها الإقليمية الشرق أوسطية خاصة العربية تحركات وتحولات سياسية غير مسبوقة[4].

فبعد عقود من السكون والجمود وعلى غير المتوقع اندلعت في أكثر من بلد عربي ثورات شعبية أسقطت أنظمة وهزت أخرى وخلقت واقعًا جديدًا على المستوى السياسي والاجتماعي، ففي أواخر عام

(1) ثائر عباس، "تركيا تستعد للاستفتاء|: السياسة الخارجية التركية تنطلق من الصفر نحو عمقها الإستراتيجي"، "جريدة العريب الدولية"، 2010/10/03، العدد 11602، ص 16.

(2) WWW, Türk press,co/nodo/16041.

(3) مصطفى اللباد، "أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية"، "مجلة السياسة الدولية"، العدد 633، 9 ماي 2016ن ص 19.

(4) حميد الماجد، "التحولات السياسية في المنطقة ومقاضاها"، "جريدة العرب الدولية"، العدد 12773، 17 نوفمبر 2013.

2010 ومطلع 2011 اندلعت موجة عارمة من الثورات والاحتجاجات في مختلف أنحاء الوطن العربي بدأت بمحمد البوعزيزي والثورة التونسية التي أطلقت وتيرة الشرارة في كثير من الأقطار العربية، وعرفت تلك الفترة بربيع الثورات العربية، وقد نجحت في إسقاط نظام زين العابدين بن علي، ونجحت ثورة 22 جانفي المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسين مبارك ثم ثورة 17 فبراير الليبية التي انتهت بقتل معمر القذافي، وإسقاط نظامه، فالثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله الصالح على التنحي، واما الحركات الاحتجاجية فقد بلغت جميع أنحاء الوطن العربي وكانت أكبرها حركة الاحتجاجات السورية المطالبة بإسقاط النظام (بشار الأسد) بعدها احتجاجات البحرين، الأردن والمملكة العربية السعودية وغيرها[1].

ومن أسباب قيام هذه الاحتجاجات المفاجئة على المدى البعيد انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الاحوال المعيشية، بالإضافة إلى التضييق السياسي وسوء الأوضاع عموما في البلاد العربية[2].

وقد انتشرت هذه الاحتجاجات بسرعة كبيرة في أغلب البلدان العربية وقد تضمنت نشوب معارك بين قوات الأمن والمتظاهرين، ووصلت في بعض الأحيان على وقوع قتلى من المواطنين ورجال الأمن، وتميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي أصبح شهيرا في كل الدول العربية وهو الشعيب يريد اسقاط النظام، ولقد أثبتت الأحداث أن هذه الأنظمة غاية في الضعف والهشاشة، وتبن أن العقلية البوليسية القمعية عاجزة عن ترويض الشعوب بشكل دائم، فحركة الشارع فاقت في قوتها وصلابتها وتجاوبها مع الأحداث قدرة الأنظمة والأجهزة الأمنية[3].

وقد كان لثورات الربيع العربي عدة تداعيات لم تقتصر على الوضع السياسي فحسب، وإنما كانت هناك تأثيرات وانعكاسات كثيرة على النسق الاقتصادي والاجتماعي الذي سيلقي بظلاله على النسق الثقافي وأنساق أخرى، فقد ألقت ثورات الربيع العربي بظلالها على الواقع الاقتصادي المتردي بالأساس في أغلب الدول العربية، فكانت في آن واحد سببًا لتراجع الأداء الاقتصادي كما كانت نتيجة لميراث اقتصادي

(1) أحمد البرهان وآخرون، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومنتجيه، مركز دراسات الشرق الاوسط، الأردن، 2012، ص 622.

(2) عبد الغني سلامة، عصر الثورات العربية الأسباب والتداعيات:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=254317(2016/04/26).

(3) أحمد بن عبد الرحمان الصويان، زمان القردولي،

http://www.albayan.com.uk/article.aspx?icl=656(2016/04/26).

مليء باختلالات هيكلية مزمنة في كافة القطاعات الاقتصادية وتراكم الديون وزيادة مفرطة في عجز الموازنات وانتشار البطالة بين الشباب[1].

وقد كشفت دراسة لقياس الآثار الاقتصادية لثورات العربية في منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2011 نسبة 2.6% وهو المعدل الذي يعد الأبطأ بين جميع المناطق المتقدمة نظرًا لحالة الغموض وعدم الاستقرار المدني التي فجرتها الثورات العربية، ولاحظت الدراسة أن ما يزيد عن 25% من الحوالات الواردة إلى البلدان في المنطقة الشرق الأوسط تأتي من بلدان التعاون الخليجي، وقد بلغ إجمالي تدفقات الحوالات الصادرة من المملكة العربية السعودية 6% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2013[2].

لقد صنف الباحث راجيف أرغوال البلدان المعنية بالربيع العربي إلى ثلاث أصناف الأولى هي تلك الدول التي تم التخلص فيها من النظام بنجاح كتونس ومصر، وليبيا والثانية لازالت تدور فيها معارك طاحنة وغير محسومة بعد، مثلما هو الحال في سوريا، والصنف الثالث هي البلدان التي دفع الربيع العربي الحكومات والحكام فيها إلى تعديل مسارهم بحسب ما هو متوفر من معطيات ومؤشرات على الأرض[3].

لم تقف تأثيرات الثورات العربي عند هذا الحد بل ساهمت في التأثير بدول أخرى كالسعودية التي اجتاحتها احتجاجات عارمة في 03 مارس 2011، كما شهدت الأردن موجة من المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية في 2011، لأسباب متعدة كتردي الأحوال الاقتصادية وغلاء الأسعار وانتشار البطالة، بالإضافة إلى عمان التي لم تسلم من الاحتجاجات فقد شهدت في 25 فيفري 2011 احتجاجات قادها الشباب العمانيون الذين اعتصموا في محافظة ظفار بتاريخ 25 فيفري 2011 وطالبوا بإجراء اصطلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية[4].

(1) عبد اللطيف حلمي، "اقتصاديات دول الربيع العربي "الواقع والآفاق"، "مجلة" 29 ديسمبر 2012.

(2) "تراجع نمو تدفق الحوالات للبلدان الربيع العربي إلى 2.6 %"، "جريدة اليوم" ، 10 ربيع الأول 2013.

(3) محمد الشيوخ، انعكاسات الثورات العربية على الاصلاح السياسي في الوطن العربي،
www.middle.east-online.com/?icl=147764.

(4) ثروت محمد حسي، لبنى نبيه، "عام على الربيع العربي: التداعيات الإقليمية والدولية"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، (2012/04/04).
www.asharqalarabi.org.uk/.../m abhathe - 12/06/12 htm.

إن الفوضى التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وخاصة العربية منها أثرت بشكل مباشر في السياسة الخارجية التركية المعتمدة في المنطقة إذ وفرت ثورات الربيع العربي مجالاً واسعًا لنشاط تركيا في طرح دورها كطرق ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي على المدخل السياسي والدبلوماسي بشكل أساسي سواءًا قفي صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما في حالة سوريا وبدرجة أقل في ليبيا) واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار من خلال وقف العنف وبدء عمليات الإصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة[1].

فالمبادئ التي اعتمدتها السياسة الخارجية التركية تجاه دول المنطقة العربية كمبدأ عدم التدخل في السياسات الداخلية لبلدان الشرق الأوسط والابتعاد عن الصراعات الداخلية من أجل السلطة داخل أي قطر عربي وتفادي تورط في السياسات البنية العربية العربية بالإضافة إلى الحفاظ على علاقات سلمية ومستقرة أخوية مع كل بلد عربي على حدة وغيرها من المبادئ التي أثبت الواقع أنه تم اختراقها مع البوادر الأولى في المنطقة العربية (الربيع العربي) فمبدأ عدم التدخل في السياسات الداخلية لبلدان الشرق الأوسط قد جرى اختراقه في العديد من الحالات إذ تبنت تركيا مداخل بدت مختلفة نسبيا في التعامل مع الثورات العربية فابتداءً التزمت تركيا مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس، ولكن مع قيامها واشتعالها ومغادرة بن علي زين العابدين الاراضي التونسية، اعلنت أنقرة دعمها للثورة التونسية، إذ قال وزير الخارجية التركي أحمد داود أغلو: إن الثورة التونسية قد تمثل نموذجًا تحتذي به بلدان أخرى تسعى للإصلاح[2].

ومع تصاعد رياح الربيع العربي كانت الفرصة التاريخية لظهور بعض جوانب السياسة الخارجية التركية غير المعلنة، والتي تتعلق بأن إستراتيجية دعم العلاقات مع البلدان العربية والإسلامية استندت في الوقت ذاته على تركيز العلاقات مع تيارات الإسلام السياسي، وفي مقدمتها حركة الإخوان في مصر وسوريا والعراق (الحزب الإسلامي) وحركة حماس في قطاع غزة، وقد جاء ذلك على حساب مصالح

(1) علي جلال عوض، "الارتباك تحليل أولي لدور تركيا في ظل الثورات"، "مجلة السياسية الدولية"، العدد 194، 2013/04/02، ص12.

(2) محمد الخليفي، "تركيا والربيع العربي، التحولات الدراماتيكية في السياسة الخارجية"، "جريدة القدس"، العدد 120، 2013/03/12.

ورؤى أطراف المعادلات السياسية الأخرى في هذه البلدان، وهذا بعد اختراقًا أخر لمبدأ الابتعاد عن الصراعات الداخلية من أجل السلطة داخل أي قطر عربي[1].

إن الفوضى التي شهدتها المنطقة الإقليمية لم تحدث تغيرا أو اختراقا على مستوى المبادئ التي انتهجتها اتجاه الدول العربية فحسب بل تعدى ذلك، فمنذ البدايات الاولى لثورات العربية قامت تركيا بانتهاج سياسة الدعم المفتوح لثورات الربيع العربي، وهذا ما أدى إلى تغير العديد من المبادئ الخاصة بالإطار العام لسياستها الخارجية، فتحول مبدأ تصغير المشاكل إلى مبدأ الغرق في العديد من المشاكل وتأثر مبدأ تنويع العلاقات السياسية والاقتصادية سلبًا، وأصبحت تركيا تعيش في حالة عزلة بعد تناقض سياستها مع سياسات العديد من الدول الإقليمية والدولية، فمثلا فقدت علاقاتها القوية مع كافة دول الخليج باستثناء قطر، وتدهورت علاقاتها السياسية والاقتصادية المتبادلة مع روسيا أحيانا وتأزم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية أحيانا أخر.

فتأزم القضية السورية وانقلاب تداعياتها على المصالح التركية التكتيكية والإستراتيجية بشكل انعكاسي شكلت المنعطف الذي أدى بتركيا لإجراء تغيرات نشطة في سياستها الخارجية مبينة أنه بفعل سياسة الدعم المفتوح أصبحت تركيا في حالة انعزال قاتلة وللتخلص من هذه الحالة رأت تركيا ان من الصواب اتباع سياسة التوافق مع الأطراف الدولية كبديل لسياسة الدعم المفتوح الفردية[2].

فعزلة تركيا بلغت أشدها عقب إبداء الولايات المتحدة الأمريكية سياسة المراوغة في تعاطيها مع خططها اتجاه سوريا فلاحظت القيادة التركية أن من الصواب في ظل هذه العزلة المظلمة السعي إلى تطوير علاقاتها مع بعض الأطراف التي تدهورت علاقاتها معها بسبب سياساتها السابقة، فبدأت بتطوير علاقاتها مع المملكة العربية السعودية ذات الثقل الأقوى في الشرق الأوسط.

(1) أرسين كالايس أغلو، السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط، في كتاب العرب وجوارهم، سلسلة كتب المستقبل العربي 20، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ص ص236 – 237.

(2) باهار باكير، "تحركات ساخنة في السياسة الخارجية التركية تشمل كافة الجهات"، "جريدة خبرترك"، 17 فبراير، 2016.

وإن كان اختلاف سياسة الملك سلمان عن سياسة الملك الراحل عبد الله في تطوير العلاقات المتبادلة إلا أن سعي تركيا لإعادة إحياء علاقاتها مع الدول التي تدهورت علاقاتها معها عشية انتهاج سياسة الدعم المفتوح لعب دورًا أساسيا في إعادة الانفراج لهذه العلاقات المتدهورة[1].

إن عدم اتضاح الموقف السياسي للولايات المتحدة الأمريكية في سوريا وزيادة الخطر الإستراتيجي ضد المصالح التركية في سوريا دفعا تركيا إلى إحياء علاقاتها مع بعض دول الشرق الأوسط لتفادي حالة العزلة الدولية التي أصبحت عرضة لها نتيجة مواقفها المساندة للثورات في عدد من دول الوطن العربي، ومن أمثلة محاولة تركيا تغيير مسارات سياساتها الخارجية اتجاه منطقة الشرق الأوسط ما يلي:[2]

سعي تركيا لنبذ الخلافات المذهبية مع العراق والاتجاه نحو اتباع سياسة توافقية لمكافحة الإرهاب المتواجد في المنطقة وانعاش العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري على وضعه السابق وبشكل أفضل.

السعي لإعادة العلاقات التركية الخليجية بعد اختلاف الرؤية السياسية للطرفين اتجاه انقلاب السيسي في مصر من خلال إعادة العلاقات التركية السعودية باعتبارها محرك اساسي لجميع العلاقات الرابطة بين الخليج والدول الأخرى، بالإضافة إلى تبادل الزيارات مع البحرين والكويت وسلطنة عمان.

السعي لتطبيع العلاقات مع مصر من خلال تنشيط العلاقات الاقتصادية ومن ثم التوجه لصعود السياسي بشكل متدرج بعد رفض تركيا القاطع لأية عملية تطبيع مع النظام الانقلابي في مصر.

المطلب الثالث: المتغيرات الدولية.

تؤثر المتغيرات الدولية على كل البلدان بدون استثناء وعلى توجيه سياساتها الخارجية، إلا أن هناك تفاوتًا في درجة التأثير من بلد لأخر بحسب انخراطه في النظام الدولي وتحالفاته مع أقطابه، وكذلك على خلفية الموقع الجغرافي للبلد المعني وأهميته الجيوسياسية، بهذا المعنى تعد تركيا من الدول الأكثر حساسية اتجاه تأثيرات التغيرات الدولية على سياساتها الإقليمية والتاريخية، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة موقعها الجغرافي مع مفترق الطرق بين الشرق والغرب وإطلالتها المتنوعة على البحر المتوسط والبلقان وآسيا

(1) –نفس المرجع.

(2) ساردار تورجوت، تغيرات نشطة في السياسة الخارجية التركية، 28 فبراير 2016،
www.Turkpress.co/node/18679

الوسطى وخاصة الشرق الأوسط، الامر الذي جعلها تطور علاقاتها مع مختلف دول العالم بما يخدم مصلحتها ويزيد قوتها ومكانتها الدولية[1].

عند وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002، كانت مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي تحتل الأولوية في برنامجه، إذ سعى جاهدًا إلى تطبيق الشروط الاوروبية والقيام بالإصلاحات المطلوبة ومنها قيام الحزب بتشكيل وزارة جديدة مختصة في شؤون الاتحاد للإشراف على طلب أنقرة لانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[2].

استطاع حزب العدالة والتنمية أن يحقق انجازات على جميع الأصعدة السياسية الاقتصادية ضمن الشروط والمعايير وضعتها أوروبا بهدف الحصول على العضوية الكاملة ولعل أبرز ما استطاعت إنجازه هو وضع تركيا في بداية الطريق وحصولها على موعد لتبدأ عملية التفاوض من أجل الانضمام[3].

ويعود سعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى عدة أسباب أهمها ما يلي:[4]

- إن الأتراك لا يمكنهم عزل انفسهم عن أوروبا وذلك بحكم الجوار الجغرافي لتركيا مع أوروبا كما أن التطورات السياسية التي تحدث في أوروبا تؤثر على تركيا بشكل أو بأخر. هناك قناعة تركية تذهب إلى أن تطور علاقاتها الاقتصادية مع دول الاتحاد الاوروبي سيحقق لها مكاسب كبيرة في الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا، إذا ما تم اندماج اقتصادها بالاقتصاد الأوروبي هذا فضلا عما تجنيه تركيا من مساعدات في هذا المجال.

- إن انضمام تركيا إلى النادي الأوروبي سوف يقوي ويعزز العلاقات السياسية مع الدول الأوروبية خاصة الدول غير الأعضاء في حلف الناتو.

---

(1) مصطفى اللباد، "السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية، خلفيات إيديولوجية أم مصالح وطنية؟ "، "مجلة الشرق الأوسط خاصة"، العدد 07، يناير 2011.

(2) عبد الفتاح بشير، تركيا استمرارية جمهورية حزب العدالة والتنمية، الأهرام الرقمي 2012.
http://www.digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=165.

(3) أولجت ستان، "الخيارات البديلة لتعثر المفاوضات ضم تركيا للاتحاد الأوروبي"، "جريدة الأهرام"، العدد 9537، 28 مارس 2014.

(4) حبش طلال مقداد، "تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة"، "مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية"، المجلد 26، العدد الاول، 2010، ص 59.

- سعي تركيا إلى إيجاد أسواق لمنتجاتها في أوروبا من خلال إزالة الحواجز الجمركية والحد من وسائل حماية الصناعات الوطنية.

- رغبة تركيا في الخروج من إطار كونها دولة طرف إلى دولة المركز خصوصًا بعد إدراكها لمكانتها الإقليمية والدولية.

لكن في الجهة المقابلة لا تزال أوروبا المسيحية "تحمل في علاقاتها تَركَة الصراع العثماني الاوروبي منذ العام 1453، حيث ترى أوروبا أنه لا مكان لتركيا في المشروع الحضاري الاوروبي بكونها مختلفة حضاريا عنها، هذا من جهة ومن جهة أخرى يتخوف الاتحاد الأوروبي من أن انضمام تركيا سيجعل للاتحاد حدود مشتركة مع منطقة الشرق الاوسط المليئة بالنزاعات (إيران، العراق، سوريا) ما يدخله في سياساتها[1].

فالرفض الأوروبي لتركيا يعد من الاسباب التي دفعت تركيا بمراجعة العديد من خياراتها حيث توجهت نحو الولايات المتحدة الأمريكية، إذ رأت تركيا في العلاقات مع أمريكا بديلاً عن علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي عندما تعثرت المفاوضات مع الاتحاد، واعتمدت على محور حلف الناتو من أجل دعم هذه العلاقة، ورأت أمريكا في تركيا عاملاً فاعلاً في التأثير في منطقة البلقان وشرق أوروبا والشرق الاوسط عندما تتعارض سياستها مع سياسات بعض الدول الاوروبية، وقد استخدمت أمريكا تركيا كأوراق من أجل تحقيق مهمات عالمية وإقليمية من خلال حلف الناتو[2].

وتمثل تركيا احد المفاتيح المهمة لفهم السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط، وذلك بسبب البعد الجيوإستراتيجي لتركيا والذي أعطاها ميزة تنافسية عالمية، وإنما أيضا بسبب قدرة تركيا الفائقة على تقديم نفسها للغرب والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه، لذا فقد دخلت أنقرة في شراكة إستراتيجية طويلة المدى مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بشكل جعلها بمثابة حجر الزاوية في أية سياسة أمريكية اتجاه الشرق الأوسط.

(1) لقمان عمر النعيمي، تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007، ص 42.

(2) خليل العتاني، مرجع سبق ذكره، ص 86.

وبناءً على ذلك قامت تركيا بتعزيز علاقتها وتطويرها مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتمثل في تحقيق المصالح الأمنية، وذلك في مساهمتها لمحاربة الإرهاب والحفاظ على التحالفات العسكرية، هذا من جانب ومن جانب آخر تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية المتمثلة في مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في دعم الاقتصاد التركي، وفي تأمين الدعم الأمريكي لها لدخول الاتحاد الأوروبي.

رغم ما شهدته العلاقات التركية من تطور وتشابك في المصالح إلا أنه أصاب العلاقات التركية الأمريكية نوعًا من التدهور بسبب التطورات السريعة التي شهدتها المنطقة أعقاب أحداث 11 سبتمبر، فضلا عن الغزو الأمريكي للعراق فعلى الرغم من الرفض الاوروبي في قبول تركيا عضوًا في الاتحاد الاوروبي فإن أنقرة تحركت بعيدًا عن الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها للالتحاق بالاتحاد الاوروبي من جهة وتحقيق نجاح في إبعاد أي تأثير أمريكي عليها باعتبارها دولة فاعلة في المنطقة اليوم[1].

فقد عكست الدوافع التركية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية مدى إدراك متخذي القرار التركي لخصوصية هذه العلاقة وأهميتها ولضرورة تميزها لاعتبارات سياسية، أمنية واقتصادية أو عسكرية ومن الملامح الأساسية التي مثلت تحولاً مهمًا في نظرة تركيا لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية حسب أردوغان ورفاقه ما يلي:[2]

عدم إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية (صك على بياض) في توظيف تركيا لخدمة مصالحها وسياستها في منطقة الشرق الأوسط على غرار ما كان عليه الحال إبان التسعينات(90).

إعادة التفكير في الدائرة العربية بعيدًا عن منظور العلاقات مع واشنطن ما يعني التحلل نسبيا من أعباء هذه الأخيرة من أجل تحسين العلاقات مع العالم العربي.

الدفع باتجاه تحميل واشنطن جزءًا من اعباء انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وقد سعى حزب العدالة التنمية إلى تأطير علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية ليس فقط انطلاقا من المصالح المشتركة بين الطرفين وإنما من خلال ترسيخ محاولة جديدة للعلاقات تقوم على المقايضة (المحسوبية).

(1)– عبد الوهاب النعيمي، "الروية الامريكية في دور تركيا الإقليمي"، "مجلة الحوار المتمدن"، العدد 2660، 2009/05/28، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173222.

(2) محمد ياس خضير القريري، الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

وبذلك لقد وضعت تركيا نفسها خارج إطار الاستقطابات والصراعات في منطقة الشرق الأوسط وربطت سياستها بشكل كبير بعملية الانضمام للاتحاد الاوروبي ومن بعدها التوجه نحو الولايات المتحدة الامريكية، لكن ومع التغيرات والتطورات الاخيرة التي حدثت في المنطقة الشرق أوسطية، اصبحت تركيا أكثر انخراطا في الاستقطابات الإقليمية ولا سيما فيما يتعلق بالمنطقة العربية، إذ اسهم ضعف الدعم الاوروبي بشكل أكبر في الانخراط التركي بمنطقة الشرق الاوسط، وبالتالي تخلي تركيا عن الاهتمام بتوجهاتها نحو الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والتوجه نحو الاهتمام بالقضايا الإقليمية لدول الجوار خاصة العربية في منطقة الشرق الأوسط[1].

فبعد الاضطرابات التي شهدتها المنطقة الإقليمية التركية الشرق أوسطية بما فيها الدول العربية في المنطقة التي عاشت ما يعرف بثورات الربيع العربي وتداعيته، توجهت تركيا نحو تبني السياسة الخارجية تجاه المنطقة خاصة دول الربيع العربي، مقاربة قامت على فرضيتين أساسيتين: أولا أنه لا مفر من التغير والثانية هي أن تستفيد من ذلك التغير، ما يستوجب تكيفًا تركيا سريعا معه يراعي المصالح العربية والسياسات المتجهة تجاه الانظمة السياسية الجديدة ما جعلها اكثر انخراطا في الاستقطابات الإقليمية، وفي ظل التنافس والصراع بين القوى الإقليمية والدولية على إعادة رسم خارطة التوازنات الإقليمية والدولية في ظل تراجع الدور الأمريكي في المنطقة والذي يعود لعدة أسباب أهمها:[2]

- تراجع نظرية استقرار الهيمنة وسياسات الكسب من طرف واحد.

- التحول في الشرق الاوسط لا يتناسب مع نظريات سياسية سادت بدعم الديكتاتوريات ما دامت تخدم مصالح أمريكا.

- تصاعد قوة حركات الإسلام السياسي التي لها مواقف وسياسات تتناقض مع عدد من سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

(1) مليحة نيلي أنطوان إيشيق، توجهات تركيا نحو قضايا العالم العربي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2016.

(2) صفاء عبد الوهاب عبلي، "الإستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط"، مجلة دورية "مجلة شؤون عربية"، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 165، 2 مارس 2013، ص 08.

www.arab ffairaisonline.org/article ? P88.

بالإضافة إلى صعود تيارات سياسية لها مواقف إيديولوجية من المشروع الصهيوني وقيامها بحملات مضادة للمشروع في المنطقة.

بحث فرضت الثورات على الولايات المتحدة الأمريكية في ظل هذه الحالة أن تعيد النظر في أدوات سياستها الخارجية في الشرق الأوسط وتغير استراتيجياتها باستخدام أدوات القوة الناعمة والتي ظهرت في محاولة الإدارة الأمريكية تجنب التصادم مع اتجاهات الرأي العام العربي والتعاطي معه بإيجابية.

ومع تراجع الدور الأمريكي في المنطقة نتج عنه إعطاء هامش من الحركة للقوة في المنطقة للاستفادة منه بالإضافة إلى ظهور قوى دولية أخرى لها أهداف ومصالح في المنطقة، إذ ارتبط طموح روسيا في أن تصبح أحد أقطاب النظام الدولي بشكل كبير بسياستها في منطقة الشرق الأوسط، فالمكانة التي تحتلها هذه المنطقة لا تدفع روسيا لتعظيم قوتها الاقتصادية والعسكرية فقط بل وتعظم مكانتها الدولية ككل، لذا كان لزامًا عليها التمسك بما حققته فيها ومحاولة تطويره بالشكل الذي يدعم موقعها في النظام الدولي[1].

ولقد تجلت جدية الطموحات الروسية بالعودة إلى السياسة الدولية كقوة عظمى في طبيعة التحرك الدبلوماسي الذي انتهجه القادة السياسيون تجاه السياسات الغربية الهادفة لمحاصرة الدور الروسي في المنطقة والذي برز جليًا في الحالة السورية[2].

أبرزت الأزمة السورية الدور الروسي المتصاعد والرئيسي في الشرق الأوسط والذي أثبت قدرته على موازنة الدور الأمريكي والدول الإقليمية والدولية الأخرى في المنطقة، كما اثبتت قدرة روسيا على الحد من تجاوز الولايات المتحدة الامريكية لمحلية الأمن، وترى روسيا دورها في الشرق الأوسط من المنظور الإستراتيجي الأمني نظرًا لغيابها في المنطقة الجيواقتصادية وعليه تستطيع في المدى المتطور بحكم الانكفاء الأمريكي تعزيز حضورها ودورها دون أن يتسم هذا الحضور بالقدرة على الاستدامة لمحدودية المقدرات

(1) خديجة لعريبي، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2011، رسالة ماجستير (دراسة غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2013 -2014، ص113.

(2) معتز سلامة، "الدور الروسي في سباق إقليمي متغير"، "مجلة السياسة الدولية" مؤسسة الأهرام، العدد 1438، 22 – 03 – 2014، ص 12.

القومية الروسية والتي تمكن روسيا من حضور أكبر أمام الولايات المتحدة الأمريكية، لكن في ساحات جغرافية أخرى[1].

بالإضافة إلى الطموحات الأمنية لروسيا في منطقة الشرق الأوسط تأثرت الصين جيوإستراتيجيا بالثورات العربية فيما يتعلق بالبعد المرتبط بدور الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك ساهم الانكفاء الامريكي في بروز الدور الصيني مرحليا في حالة تصاعد إستراتيجي رغم ذلك فإن الصين تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في المبادرة إلى التعاون مع دول المنطقة خاصة العربية من البوابة الاقتصادية وعليه الانكفاء الامريكي حتم على الصين سياسة أكثر انخراطا قد تستفيد منها في المدى المتوسط[2].

وتصنف المصالح الصينية في الشرق الأوسط إلى ثلاث فئات الاقتصادية والسياسية والأمنية، واعتبرت المصالح الاقتصادية لها الاولوية لأن الصين باتت تستورد وبشكل متزايد جزءاً ضخما من احتياجاتها من النفط الخام من منطقة الشرق الاوسط بلغ (300) مليار دولار عام 2013 وفي ظل الاضطرابات التي سادت المنطقة أدركت الصين الفجوة بين مصالحها وبين تأثيرها في الشرق الأوسط، ما يعني أن الصين تشعر بالفارق بين ضخامة مصالحها وضعف دورها السياسي لذا أصبحت تبحث بشكل تدريجي عن سد الفجوة نحو دور أفضل سياسيا في الشرق الأوسط من خلال استغلال الأزمات والاضطرابات التي مست المنطقة لتحقيق أطماعها وأهدافها على مستوى المنطقة[3].

كما احدثت آليات جديدة للتعاون مع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في المنطقة، فالصين أصبحت في حالة ملحة لاستكمال التحول من قوة إقليمية آسيوية إلى قوة عالمية، وهنا ينبغي أن تلعب الدبلوماسية الصينية دورًا يأخذ بزمام المبادرة لتشكيل نمط سياسي وديبلوماسي جديد يكفل الانتقال من الاستجابة

(1) "التوازنات والتفاعلات الجيوإستراتيجية والثورات العربية، مركز الجزيرة للدراسات ، ص 29.

(2) محمود صلفي محمود، توجهات السياسة حذرة، آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة، المركز العربي للبحوث والدراسات، 20 ماي 2015.

(3) نصر خير الدين عطاء، "السياسة الصينية والعالم العربي، توجهات ومصالح"، "جريدة العرب الدولية"، العدد 2890، 19 مارس 2014، ص 14.

www.archive.aawast.com/details.asp?section =4

الدبلوماسية وسياسية الانتظار في منطقة الشرق الأوسط إلى استجابة اكثر إيجابية مما يستلزم القيام ببعض التفكير والتعديل في سياساتها[1].

ومنه وفي ظل تراجع الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وبروز الدور الروسي أمنيا وتزايد الدور الصيني اقتصاديا في المنطقة سعت تركيا إلى استغلال تطورات المشهد السياسي في دول الربيع العربي لتوثيق علاقاتها الدولية عبر محاولة إعادة تأكيد محورية الدور التركي لكل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي، وذلك من خلال إعادة توظيفه في خدمة الاستقرار الإقليمي في المرحلة الجديدة ما بدى عمليا في تزيد التقارب الأمريكي في ضوء التنسيق المشترك حيال التعامل مع الملف السوري وإزاء طرق استيعاب التيارات الإسلامية التي تصاعد حضورها في المشهد السياسي العربي خلال المراحل الانتقالية، وحاولت تركيا ان تظهر دعمها لهذه التيارات في إطار تأكيد اهمية استيعاب القوى الإسلامية والسماح لها بمشاركتها في السلطة من خلال الترويج العملي لنموذج التركي على نحو غير مباشر[2].

ومن الناحية الأمنية فقد ادت الأزمات التي شهدتها دول المنطقة إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حضر التسلح، وإيصال المساعدات الإنسانية، كما كشفت عن حدود قدرة تركيا على الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة والاضطرار للمشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو بآخر وهو ما ظهر في الحالة الليبية وفرض نفسه في الحالة السورية بتصاعد الأوضاع، فالصعود التركي كقوة إقليمية في الشرق الأوسط يتمثل في أن تركيا اليوم تقدم نموذجا للبراعة في الاحتفاظ بالتوازن الدقيق في علاقاتها مع القوى الإقليمية، وفي تحقيق أقصى مصالحها التي تتعلق مع العالم العربي[3].

فصعود تركيا في الشرق الاوسط كقوة إقليمية سوف يكون وجودًا ذا درجة عالية للغاية من البراغماتية في تحقيق التوازنات الدقيقة تحت عطاء قوي من شعارات الديموقراطية والعلمانية والإسلام معًا

(1) محمد هشام، "العرب والنظام الإقليمي المرجو"، "جريدة الحياة اللندنية"، 09 أغسطس 2014.

(2) إياد عبد الكريم مجيد، "الموقف الإقليمي من التغير في المنطقة العربية تركيا نموذجًا"، "مجلة العلوم السياسية"، العدد 46، 2013، ص ص186 – 187.

(3) أحمد الشلقامي، "الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي"، 19 سبتمبر 2014،
http://www.turkpress.co.node/1917

لأن تحول تركيا من الاتحاد الاوروبي والاتجاه نحو الشرق الأوسط أين يوجد العالم العربي والإسلامي قد عزز مكانتها الإقليمية مما يجعلها تقوم بدور الوسيط الشرق أوسطي[1].

وذلك وفقا لحسابات تركيا التي تأخذ مصالحها في الحسبان ووفق ما عبر عنه مهندس السياسة الخارجية التركية داود أحمد أغلو في كتابه العمق الإستراتيجي تؤهلها للعب دور اكثر فاعلية في السياسة الدولية أكثر من كونها جسرًا يربط بين الشرق والغرب.

ومنه فإن توجه تركيا نحو منطقة الشرق الأوسط يعود لإدراكها أن دورها الإقليمي المتزايد في المنطقة سيؤدي إلى تحسن كبير في صورة تركيا لدى الاتحاد الأوروبي، إذ أنها ستكون صمام الأمان المتقدم على حدود الشرق الأوسط المجاور جغرافيا للاتحاد الأوروبي[2].

فالرفض الأوروبي لتركيا يعد واحدًا من الأسباب التي دفعت الدولة التركية بمراجعة العديد من خياراتها حيث ازدادت قناعة تركيا بأن أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية مرتبطة بمحيطها العربي والإسلامي، الامر الذي يدفعها اليوم لإقامة شراكة إستراتيجية مع البلدان العربية[3].

(1) محمود سمير الرنتيسي، خيارات السياسة الخارجية التركية ومتغيراتها الإقليمية والدولية، مكة: مركز الجزيرة للدراسات، 16 ديسمبر 2015،

www.studies.aljazeera.net/.../20/3/216103336330986.html.

(2) محمد نور الدين، "75 عاما على الجمهورية في تركيا، نظرة عامة إلى إشكالية الأوروبية، "مجلة الشؤون الأوسط"، العدد 43، 22 أكتوبر 2013، ص 12.

(3) حيدر جاسم محمد محمود، "واقع السياسية الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبله، رسالة ماجستير (دراسة غير منشورة)، 2014- 2103، جامعة الشرق الاوسط، ص 83.

المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية تجاه قضايا الشرق الأوسط.

لعقود خلت سعت تركيا جاهدة إلى توطيد علاقاتها بالغرب (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) سياسيا واقتصاديا وأمنيا حيث لم تهتم بمسألة إقامة علاقات مماثلة مع دول الجوار في آسيا الوسطى والشرق الأوسط ولاسيما الدول العربية منها، وباعتبار تركيا دولة متوزعة جغرافيا بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى القوقاز والبلقان، فإنها وجهت نشاط سياستها الخارجية نحو الجوار الإقليمي (الشرق الأوسط) ذلك لإقامة علاقات جيدة مع دول الجوار الجغرافي من خلال إيجاد حل للمشاكل الخلافية، وبناء مصالح متوافقة والتوجه نحو التنمية والتطور خدمة للأمن والاستقرار بدلاً من القطيعة والسلبية وأجواء التوتر والشك والتناقض في المصالح وتضمنت الدراسة قضايا الدول العربية في الشرق الأوسط وإسرائيل وإيران.

المطلب الأول: الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط.

لقد طرأت تغيرات جذرية في السياسة الخارجية التركية نحو العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة من خلال تطورات اجتاحت أيضا الجمهورية التركية مؤخرًا، وتحديدًا وصول حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية إلى السلطة وظهور نخبة سياسة أعطت أهمية بالغة للمنطقة وللعلاقات التركية العربية بعد أن ظلت على مدار عقود ماضية، محل التساؤلات والمناقشات، دارت في مجملها في سؤال رئيسي حول الأسباب التي تقف وراء افتقاد هذه العلاقات الأهمية البالغة، وما هي الدوافع والمحددات التي أعادت إحياء هذا التوجه وأعطته هذه الأولوية؟[1].

ولقد ظلت العلاقات التركية العربية إلى حد بعيد أسيرة محددات عدة حكمت مستوياتها وطبيعتها خاصة التطورات التي شهدتها المنطقة بانتهاء الحرب الإيرانية العراقية ونشوب حرب الخليج الثانية وعملية السلام ومن بين هذه المحددات ما يلي:[2]

- النظرة المتبادلة بين الجانبين التي اكتنفتها الكثير من السلبية.

(1) فوزي حمام، نبيلة بن قمير، مرجع سبق ذكره، ص 131.01

(2) صدام أحمد سليمان الحجاجة، "دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002 – 2010"، رسالة ماجستير (دراسة غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 59.

- العلاقات العربية التركية ظلت إلى مدى بعيد اسيرة تفاعلات للعلاقات التركية الإسرائيلية.

- تراوحت السياسة الخارجية التركية في عمومها تجاه القضايا العربية بين الامتناع والمشاركة وفقا لما تمليه عليها مصالحها الإستراتيجية مع الغرب وإسرائيل.

وعرفت العلاقات التركية – العربية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية تطورات إيجابية على مستوى المسارات السياسية والاقتصادية والأمنية أيضا، فعلى الصعيد السياسي عمل حزب العدالة والتنمية على إيجاد آلية للتنسيق بين معظم دول الجوار على خلفية مخاوف كل من سوريا وتركيا وإيران من احتمال ظهور كيان كردي فدرالي بعد العدوان الأمريكي على العراق، لذلك كانت الدعوة قبل الحرب في نهاية جانفي 2003 ومن ثم في ماي 2003 بعد انتهاء الحرب أواخر أكتوبر إلى عقد ثلاث اجتماعات على التوالي في إسطنبول وطهران ودمشق لبحث المسألة العراقية[1].

كما ارتفعت وتيرة التعاطف في الخطاب السياسي التركي تجاه القضايا العربية، وهو ما صرح به أردوغان خلال زيارته إلى مدينة الرياض، في جانفي 2010 بأن التعاون بين تركيا والدول العربية لا يقل أهمية بالنسبة إلى تركيا عن رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كما برز الدور التركي في تعاطفه مع العراق في سعيها جاهدة في خلق توازنات سياسية مماثلة لما سعت إليه على الساحة الإقليمية[2].

أما على المستوى الاقتصادي فقد سعت تركيا إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية فقد تمكنت تركيا من تجاوز خسائر الحرب العراقية رغم انقطاع تجارته مع العراق، بل إن الحكومة التركية لم ترى حاجة إلى المطالبة ب (8.5) مليار دولار التي أقرت الإدارة الأمريكية إعطائها لتركيا ووقعت عليها مع تركيا في سبتمبر 2003.

فحققت العلاقات الاقتصادية العربية خطوة كبيرة في حجم التبادل التجاري عام 2010 من (07 مليار دولار) عام 2002 إلى (37 مليار دولار) عام 2008 حيث بلغ حجم الاستثمارات العربية

(1) نفس المرجع، ص 68.

(2) أحمد سليمان سالم الرحالة، "الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص والتحديات"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط (دراسة غير منشورة)، 2014، ص 85.

في تركيا بين عامي 2002 – 2009 (6.2 مليار دولار) وشهدت العلاقات التركية العربية توقيع عدة اتفاقيات تجارية وعدة مشاريع إنسانية ناجحة[1].

أما على المستوى الأمني وقعت تركيا العديد من الاتفاقيات مع العديد من دول المنطقة حيث وقعت اتفاقية مع دولة الإمارات في مارس 2009، واتفاقية مع سوريا في أفريل 2009، شملت تعزيز التعاون في المجالات العسكرية.

وقد ساهمت التفجيرات الانتحارية التي ضربت إسطنبول يومي 15 – 20 أكتوبر 2003، على تقديم المسألة الأمنية على ما عداها في علاقاتها مع الدول العربية[2].

وبذلك عرفت العلاقات التركية العربية تطورات إيجابية رغم وجود مجموعة من القضايا التي انحصرت فيها توجهات السياسة الخارجية نحو الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط، كقضية لواء الاسكندرونة الموضوع الذي بقي عالقا في أذهان السوريين والذي كان باعثا لتوتر العلاقات بين البلدين بعد تنازل الحكومة الفرنسية عام 1939 على الاسكندرونة لصالح تركيا بعد ما كان جزء من سوريا مقابل اعتراض سوري على التخلي عن جزء من أراضيها لتركيا[3].

إذ لا تزال مشكلة لواء الاسكندرونة إحدى المشاكل القائمة بين سوريا وتركيا والتي تطفو إلى السطح من وقت لآخر لتلقي بظلالها على العلاقات بين البلدين في ظل رفض الجانب التركي رفضا قاطعا مجرد الحديث عن لواء الاسكندرونة باعتباره أراضي سورية وتعتبره أرضًا تركية خالصة[4].

كما ان قضية الخلاف السوري العراقي – التركي على مياه نهري الدجلة والفرات من أكثر القضايا مدعاة للإثارة والتوتر بين تركيا وجارتيها العربيتين (سوريا والعراق) خاصة بعد أن أضحت ثروة المياه مطلوبة لا يمكن تجاهل نقصها مع ازدياد الحاجة إليها في المجالات المختلفة وأساس المشكلة عدم وجود قاعدة قانونية ملزمة وواضحة لتسوية النزاع، رغم وجود أربع اتفاقيات لاقتسام مياه النهرين موازاة مع

(1) آرام نيركيزيان، "التعاون الاقتصادي والعسكري بين تركيا والبلدان العربية إلى أين"، "جريدة الشرق الأوسط"، 15 ديسمبر 2010.
(2) مصطفى اللباد، "السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية خلفيات إيديولوجية أم مصالح وطنية"، "مجلة الشرق"، العدد 7، ص 39.
(3) عايدة العلي سري الدين، العرب والغرات بين تركيا وإسرائيل، دار الآفاق الجديدة، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1997، ص206.
(4) نفس المرجع، ص 207.

لعب تركيا بورقة المياه كأداة للترهيب تارة وللترغيب تارة أخرى، لتبقى المسألة إلى يومنا هذا من القضايا العالقة بين تركيا ودول العالم العربي في منطقة الشرق الأوسط[1].

كما تعد المسألة الكردية واحدة من المشكلات المتشعبة والمعقدة في الشرق الأوسط لأسباب جغرافية تتعلق بتوزيع الاكراد بين ثلاث دول كبيرة في المنطقة، في العراق وإيران وتركيا، بالإضافة إلى وجود أعداد منهم في سوريا ولبنان وغيرها، وكذلك لأسباب أمنية فالمشكلة الكردية لا تخص الاكراد وحدهم بل تخص الشعوب والدول التي يعيش الأكراد بينهم تاريخيا وقد تحولت المشكلة الكردية من مشكلة محلية إلى مشكلة إقليمية تهم العراق وسوريا، بعد انكار تركيا للهوية القومية للشعب الكردي المتواجد فيها، وبالتالي تورط كل من سوريا والعراق في هذه المسألة بحكم تواجد أقليات الكرد فيها، لتصبح حاضرة في السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار العربي[2].

رغم هذه القضايا التي تختلف تركيا فيها مع الدول العربية والتي انحصرت من خلالها السياسة الخارجية التركية في المنطقة إلا أنه هناك عدة عوامل ساهمت في تحسين العلاقات التركية العربية خلال مرحلة ما قبل الثورات العربية وهي عوامل ساهمت في الانفتاح التركي الكبير تجاه العالم العربي المتمثلة في العوامل التاريخية والجغرافية والثقافية والسياسية والتي تسعى تركيا من خلالها إلى تحقيق هدفها الأول والأخير المشروع الإقليمي التركي.

ولكن تركيا عرفت توجه جديد لسياستها الخارجية نحو المنطقة العربية خاصة بعد التحولات التي حدثت في المنطقة بانتهاجها لسياسة مغايرة لما ساد قبل هذه الثورات (أي سياسة صفر المشكلات ومبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية) وانتهجت سياسة خارجية تقوم على: [3]

1- دعم جماعات الإسلام السياسي وتحديدًا حركات الإخوان المسلمين والسعي لإيصالها للسلطة وربط السلطات الجديدة في هذه الدول بالسياسة الإقليمية التركية على اعتبار أن تركيا قائدة للعالم الإسلامي.

(1) عيسى السيد الدسواقي، توجهات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، القاهرة: دار الأحمدي للنشر والتوزيع، 2009، ص 77.

(2) هنري باريكي وآخرون، القضية الكردية في تركيا، ترجمة هه قال أربيل: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2007، ص 10.

(3) محمد زاهد جول، العلمانية التركية وأزمة الربيع العربي، مركز آفاق للدراسات والبحوث، 2011/12/29، ص 01.

2- الترويج المباشر للنموذج التركي كنموذج يمكن الاقتداء به بوصفة تحقق المعادلة الصحيحة المتمثلة بالتوفيق بين الإسلام والعلمانية والاقتصاد مع أن للعالم العربي خصوصية مختلفة.

هذه السياسة اقتضت من تركيا الانقلاب على سياستها القائمة على تصفير المشكلات وبررت تركيا انقلابها هذا بدعم الثورات والاحتجاجات المطالبة بالحرية والديمقراطية على اساس أن كل ذلك سيحقق علاقة أفضل لتركيا مع العالم العربي اقتصاديا وسياسيا ومجتمعيا فضلاً عن تحقيق استقرار إقليمي.

كما اتخذت الممارسة السياسية التركية التي اتبعتها أبعادًا مختلفة اتجاه الدول العربية تراوحت بين التدخل المباشر كما هو الحال في ليبيا بعد تدخل حلف الناتو في الحرب ضد نظام معمر القذافي، وبين الحذر تجاه دول الخليج كما هو الحال في البحرين، وبين التورط المباشر في سوريا وبدرجة أقل في العراق، ولعلى السبب الرئيسي لهذا الاختلاف هو طبيعة اختلاف المصالح من دولة إلى أخرى فضلا عن حجم العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول ربطًا بالأهداف السياسية إزاء كل دولة أو حدث[1].

وفي هذا الإطار يمكن وصف أنماط المواقف التركية من الثورات العربية على النحو التالي:

الموقف من الثورة الليبية: كانت الثورة الليبية كاشفة لطبيعة المواقف التركية المتناقضة فتسارع وتيرة الأحداث في ليبا وارتفاع حدة المواجهات بين الثوار والنظام الليبي السابق كشف عن تراجع تركيا عن الالتزام بمبادئ الانحياز للإرادة الشعبية في مواجهة الانظمة السلطوية، وكانت قد طرحت ما أسمته "خريطة طريق" لتجاوز الازمة الليبية من خلال عدة نقاط:[2]

- توفير الاحتياجات الاساسية في المدن التي تعصف بها الاضطرابات تحت رعاية الأمم المتحدة وإنشاء لجنة للإعداد لمرحلة ما بعد القذافي.
- إنهاء أية إجراءات من شانها إثارة أعمال انتقامية لما لذلك من تهديد لسلامة الدولة واستمرارها.

(1) محمد عبد القادر خليل، الربيع العربي ... تركيا في شرق أوسط جديد، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 12 مارس 2013.

(2) إدريس محمد السعيد، تركيا والامتيازات الإقليمية الصعبة، منتدى الرأي نيوز،

http://www.alrayneus.com.Papers.aspx,d=12790/2012

ولكن بعد رفض المعارضة الليبية لهذه المبادرة ومعارضة أي تدخلات من تركيا في الشأن الليبي، الأمر الذي جعل الموقف التركي يتدرج مع تصاعد الاحداث إلى أن تأكد من أنه ثمة موقف دولي وعربي قد تشكل حيال الازمة الليبية يقضي بضرورة تنحي القذافي، فانتقل الموقف التركي من الدعوة لإعطاء فرصة للحل السلمي ومعارضة اتخاذ قرار أممي يفرض عقوبات على النظام الليبي، إلى المطالبة بتنحي القذافي، وكان الملف الليبي بمثابة تحدي كبير للسياسة الخارجية التركية، بالنظر إلى الحسابات المتداخلة للسياسة التركية التي لم ترد أن تظهر كقوة مشاركة في التدخل العسكري ضد ليبيا لكونه يخالف محددات سبق أن تبنتها حيال الثورات العربية، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى منها القذافي سبق أن درس في تركيا ووقف إلى جانبها أثناء التدخل العسكري في قبرص 1974، وعمل على تهيئة كافة السبل لتعزيز العلاقات مع تركيا من خلال منحها مزايا تفضيلية[1].

الموقف التركي من الثورة السورية: عكست الازمة السورية ارتباكًا كبيرًا في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل استثماراته السياسة والاقتصادية في سوريا، والتي كانت المحطة الأكثر استقبالا للساسة الأتراك، إلى جانب أخر اربط مأزق الموقف التركي بالمشكلات الأمنية التي قد تترتب على زيادة المواجهات في سوريا، حيث ترتبط تركيا بحدود كبيرة مع سوريا، وهناك تداخلا على جانبي الحدود في العلاقات، هذه المعطيات زادت مخاوف تركيا من تدفق اللاجئين، لذلك اقدمت على إقامة معسكر للهلال الأحمر داخل الأراضي التركية، وأن تركيا تريد تحول سلس في سوريا وليس تحولاً تكفله الفوضى ودون وقوع اضطرابات كما في ليبيا، لأن ذلك يؤثر على استقرار الاوضاع في تركيا[2].

نظرت تركيا للأزمة السورية باعتبارها أزمة تركية داخلية لذلك حاولت مبكرًا تفادي الأحداث، وارتفاع حدة التصادمات بين الجيش والمواطنين السوريين من خلال دفع الرئيس بشار الاسد لتقديم تنازلات تسمح بتحول تدريجي لسوريا نحو الديمقراطية، غير أن تجاهل الأسد للنصائح التركية التي جاءت عبر العديد من اللقاءات منها (19) زيارة لوزير الخارجية أحمد دواد أغلو جعل تركيا تدرك أنه لا حل للأزمة السورية بعد وقوع عدد من القتلى والمصابين، بيد أن تجاهل السلطة السورية للمساعي التركية، دفع

(1) عبد الكريم إبراهيم وآخرون، "تقدير موقف الثورات العربية"، "مجلة الشرق الأوسط"، العدد 23، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012.

(2) إسماعيل الحجو، "العمق الإستراتيجي في السياسة الخارجية التركية"، "مجلة النور"، العدد 422 في 2014/01/12.

أنقرة لإدراك أن مصالحها السياسية تقتضي التزام الموقف العربي والدولي من الأزمة، هذا في وقت انخرطت فيه تركيا بالتنسيق مع الجامعة العربية والقوى الدولية لفرض عقوبات سياسية واقتصادية على النظام السوري، وهو ما دفع بعض رموز النظام السوري لإعلان أن أنقرة ستدفع ثمن مواقفها وذلك في إطار التلويح بإمكانية توظيف الورقة الكردية[1].

الموقف التركي من الثورة اليمنية: لم تجد الثورة في اليمن والتي انطلقت يوم الجمعة 11 شباط 2011 أي اهتمام من تركيا مقارنة بالكثير من الأحداث التي شهدتها مصر، تونس، ليبيا وسوريا على سبيل المثال لم يلقى الثوار اليمنيين غير تحية عابرة من القادة الأتراك، وذلك بسبب أن مصالح تركيا مع اليمن ليست كثيرة، ووصف وزير الخارجية التركي بأن الوضع في اليمن حرج للغاية ولم يجب الوزير التركي على سؤال بشأن ما إذا كانت بلاده تؤيد اقتراحًا أمريكيا بتنحي الرئيس اليمني عبد الله صالح وذهابه إلى المنفى مع أسرته، وقال أن الهدف هو الحفاظ على وحدة اليمن وتجنب نشوب صراع طائفي[2].

لذلك يمكن القول أن الثورة اليمنية لم تلقى اهتمامًا حقيقيا من قبل القيادات والنخب التركية، ومع ذلك سعت تركيا لتكثيف التعاون الاقتصادي مع اليمن في مرحلة ما بعد عبد الله صالح.

لكن بعد التدخل السعودي في اليمن في إطار عملية عاصفة الحزم التي شنتها عشرة دول بقيادة المملكة العربية السعودية منتصف ليلة 23 من مارس 2015 على مواقع ونقاط إستراتيجية يمنية تقع تحت سيطرة الحوثيين وحلفائهم من القوات الموالية للرئيس اليمني المخلوع علي عبد الله صالح.

أعلنت تركيا دعمها للعملية العسكرية التي جاءت بطلب من الرئيس هادي عبد ربه منصور، وقد بررت تركيا موقفها بأن الحوثيين رفضوا جميع الاتفاقيات التي جرى التوصل إليها في اليمن بما فيها قرارات مجلس الأمن، وقاموا بتحركات عسكرية للسيطرة على مدينة عدن، وان هذه التطورات أضرت بعملية الانتقال السياسي في اليمن، وشكلت تهديدًا خطيرًا ليس على اليمن فحسب بل على الأمن والاستقرار والسلم الدولي أيضا[3].

(1) بهاء الدين محمد، "دروس مستفادة من السياسة الخارجية التركية"، "مجلة الحوار المتمدن"، عدد 3420، 2013/08/13.
(2) محمد عبد القادر، تركيا وثورات الربيع العربي دراسات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية 2012.
(3) موقع وزارة الخارجية التركية، بيان رقم 94 بشأن التطورات في اليمن، 26 مارس 2015،
http://www.mfa.gov.tr/no-94-26 mart -2015-yenen- deki-son-gelismeler-hk-tr.mfa

وجاء الموقف التركي هذا منسجما مع التطورات الإيجابية في العلاقة مع السعودية بعد مشاركة أردوغان في جنازة الملك الراحل ولقائه مع الملك الحالي سليمان بن عبد العزيز في مارس 2015[1].

إن الموقف التركي من الثورات العربية خاصة الواقعة في منطقة الشرق الاوسط تدل على التوجه الجديد للسياسة الخارجة التركية التي تقوم على السعي للمحافظة على اجواء الاستقرار في المنطقة حتى لا تتأثر العلاقات التي بنتها والمصالح الاقتصادية مع البلدان العربية، في الوقت نفسه فإن النظر إلى تركيا كنموذج للدولة الإسلامية المتطورة وضعها أمام تحدي الاختيار بين الشعوب وحكامهم في إطار يمكنها من التوفيق بين مصالحها الاقتصادية الضخمة وعلاقاتها السياسية الجدية مع الانظمة في المنطقة[2].

وقد أدركت تركيا ضرورة استغلال الازمات أو التحولات التي تشهدها المنطقة من خلال مسارعتها بالتحرك من أجل لعب دور قيادي لتصبح قوة إقليمية عظيمة في المنطقة، فمع وصول الربيع العربي فتحت السياسة الخارجية البراجماتية حكومة أردوغان الطريق إلى سياسة إسلامية على نحو متزايد وفي لحظة فوضوية مع عدم وجود نهج واضح أو منطقي لسياسة إقليمية، اجتازت تركيا مع مجموعة من الجهات الفاعلة الخاضعة للدولة وغير الخاضعة لها في ليبيا وسوريا وغيرهم، التي تشاركها نفس النزعة الإسلامية السنية[3].

المطلب الثاني: العلاقات التركية الإيرانية.

سادت بين تركيا وإيران خلال سنوات طويلة من الحرب الباردة علاقات تعاون وتنسيق ذلك من أجل مواجهة الخطر السوفياتي، في حين كانت كل من طهران وأنقرة تشعران بضرورة التنسيق بينهما والارتباط بالغرب من اجل تفادي احتلال روسيا لأجزاء من أراضيهما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت كل من تركيا وإيران تتقاسمان رؤية مشتركة للمسائل المطروحة على المسرح الدولي، لكن بعد الثورة

(1) – Karl Selman, Erdo? An ? Resmi. torenle Kar ?? lad ? haberler-2mart2015. http://www.harberler.com//kral-Selman-erdogan.i-resmi-torenle-karsiladi-7025912- haberi/

(2) فارس أبي صعب، "التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الأوسط"، "مجلة المستقبل العربي"، العدد 389، يوليو 2014، ص 101.

(3) مراد يشيطاش، إسماعيل نعمان تيلبي، السياسية الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 16 يناير 2013، ص 4.

الإيرانية وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران، اتسمت العلاقات بين إيران وتركيا بالتشنج والارتخاء، وذلك نظرًا لدعم إيران للجماعات الإسلامية في تركيا، كما أن إيران وخلال فترة التسعينات تجنبت إقامة علاقات وثيقة مع تركيا، وذلك بسبب قرب هذه الاخيرة من الولايات المتحدة الامريكية، إضافة إلى تمسكها بالنزعة العلمانية في نظام حكمها ما أبرز التناقض بين البلدين على المستوى الإيديولوجي[1].

لكن موقف الدولتين من الاتحاد السوفياتي بالإضافة إلى إرث العلاقات القديمة قد دفع باتجاه إبقاء كل الخلافات مكتومة، ولم تخرج المنافسة بين الدولتين إلى العلن وكان الموقف من نظام صدام حسين النقطة الوحيدة الجامعة بين طهران وأنقرة بعد غزو العراق عام 2003، حيث بدأت تركيا وإيران بالتشاور فيما بينهما للبحث في السبل الممكنة لمنع العراق من التفكك وخصوصا مع قيام دويلة كردية مستقلة شمال العراق[2].

ومع تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في 2002 وسعيه إلى تحسين العلاقات مع إيران كجزء من سياساته القائمة على حسن الجوار، دخلت العلاقات الإيرانية التركية مرحلة مختلفة وجديدة انعكست بشكل ملموس في عام 2003، التي تم من خلالها تبادل الزيارات على أرفع المستويات وذلك عبر زيارتين لكل من وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي، ووزير الخارجية التركي عبد الله غول آنذاك[3].

كما تنامت العلاقات الاقتصادية بين البلدين على نحو متزايد بعد الزيارة التي قام بها زعيم حزب العدالة والتنمية أردوغان سنة 2009، ففي عام 2006 بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين (8.7) مليار دولار بزيادة مقدارها (52%) عن عام 2005، كما بلغت العلاقات الاقتصادية ذروتها في العام

(1) مصطفى اللباد، تطورات العلاقات التركية الإيرانية وانعكاساتها على المنطقة الإقليمي"، "جريدة الجزيرة"، العدد 1-7 جويلية 2007، ص 12.

(2) نزار عبد القادر، السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية، "مجلة الدفاع الوطني"، http://www.lebarmy.gov./b/article.asp.?cat=13&.ar

(3) محمد العربي عويد مرضي، "انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي وأثره على الامن القومي العربي"، رسالة ماجستير (دراسة غير منشورة)، جامعة بيروت العربية، 2017، ص 38.

2007 حيث تبادل البلدان ما قيمته أكثر من (8) مليارات دولار من البضائع مثل ذلك زيادة مقدارها 19.5% عن العام 2006[1].

وتوثقت العلاقات في مجال الطاقة فإيران هي ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي لتركيا بعد روسيا حيث شحنت إليها (2.6) مليار متر مكعب عام 2006، وفي العام نفسه وقع البلدان مذكرة تفاهم تتصل بنقل النفط والغاز الطبيعي إضافة إلى استثمارات مشتركة في مجال الطاقة[2].

وقد اعتمدت تركيا في سياستها الخارجية مع إيران آنذاك على عدة ركائز:

أولا تأمين الطاقة واعتبار إيران بالنسبة لتركيا ممرا ينفذ إلى وسط آسيا وجنوبها، وخاصة مع توقيع تركيا لاتفاقية في منتصف جويلية 2009 في انقرة، والتي تمهد الطريق أمام إقامة مشروع خط انابيب غاز ضخم لنقل الغاز من آسيا عبر الأراضي التركية في اتجاه دول الاتحاد الأوروبي.

ثانيا التنسيق في المسائل الأمنية المتعلقة بالمشكلة الكردية خاصة في ظل وجود ولاءات قبلية وسياسية كردية عبر الحدود التركية الإيرانية العراقية ولهم علاقات أوثق تاريخيا بتركيا[3].

من جانب آخر حدث تقارب بين تركيا وإيران فيما يخص وجهات النظر حول وحدة التراب العراقي والموقف من حزب العمال الكردستاني، حيث تعاونت كلتا الدولتين خلال عام 2006 – 2007 تعاونًا وثيقا في عمليات عسكرية مشتركة ضد حزب العمال الكردستاني، كما نشطت لجنة الأمن العليا التركية- الإيرانية (التي تأسست عام 1998) والتي تعتبر إطارًا أمنيًا للتنسيق والتعاون بين البلدين

(1) محمد عزمي لادمي، "التنافس التركي – الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996 – 2014"، رسالة ماجستير (دراسة غير منشورة)، جامعة بسكرة ، 2013 – 2014، ص 70.

(2) عماد شحة، "تركيا والشرق الأوسط: دور إقليمي متجدد"، "مجلة قضايا إستراتيجية"، العدد 72، مارس 2010 المركز العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص 08.

(3) Gokhan Cetinsaya, "Essential Friende and Natural Enemies : the Historic Roots of Turkish – Iranian relations", Maria journal. Vol 7 : N° 03 ; Septembre 2003, P 28.

بشأن عدد من القضايا الأمنية من أهمها التعاون الاستخباراتي ضد حزب العمال الكردستاني في تركيا وحزب الحرية الكردستاني في إيران، والتعاطي مع المسألة الكردية[1].

وفي العام 2008 جاءت الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد لتركيا لتكون أول زيارة يقوم بها نجاد لدولة عضوة في حلف الشمال الاطلسي وتتمتع بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وفيما يتعلق بالموقف الرسمي التركي من البرنامج النووي الإيراني فقد أيدت حكومة حزب العدالة والتنمية حل مشكلة البرنامج الإيراني سلميا، فقد استطاعت تركيا أن تلعب دورًا رياديًا في الوساطة في التزاع النووي الإيراني ورفضت الانحياز للضغوط الغربية الرامية إلى وقف البرنامج النووي الإيراني لتخصيب اليورانيوم، كما عارضت فرض عقوبات جديدة ضد طهران ودافعت عن حق الأخيرة في تطوير تقنيات نووية لأغراض مدنية تبعا لهذه الرؤية، تسعى تركيا كي تتصدر جهود الوساطة الدولية الرامية إلى حل يرضي الأطراف، ففي خطاب ألقاه في ديسمبر 2010 في واشنطن، دافع رئيس الوزراء التركي أردوغان عن مطالب إخلاء الشرق الأوسط من السلاح النووي، واتهم الدول الغربية باتباع سياسة الكيل بمكيالين في تصديقها لقضية الانتشار النووي في المنطقة[3].

وفي جنيف في ديسمبر 2010 نجحت تركيا في تحرك المفاوضات بين إيران وإدارة أوباما حول البرنامج النووي بعد توقفها لفترة دامت 16 شهرًا، الأمر الذي يشير إلى انه رغم مخاوف أنقرة من الطموح النووي الإيراني وما قد يؤدي إليه من خلل في التوازن الإقليمي، إلا أنها لم تؤيد أطروحات تغير النظام الإيراني التي أيدتها الولايات المتحدة وعارضت استخدام الخيار العسكري لمعالجة الأزمة[4].

---

(1) مصطفي اللباد، مرجع سبق ذكره، ص 118.

(2) Omar Taspinar, Turkey middle East policies : between Neo Ottomanism and kemalism, Grarnegie pepers, middle East center Number 10, September 2008.

(3) يوانيس خزيجور باديس، "الدور التركي في حل الاحجية النووية الإيرانية"، "مجلة آفاق المستقبل"، الإمارات العربية: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 7، سبتمبر 2010، ص 22.

(4) محمد زاهد جول، "مصالح تركيا مع إيران بعد الاتفاق النووي، 11 سبتمبر 2015"،
www.Turkpress.co/nofo/12520

لكن السياسة الخارجية التركية تغيرت تجاه إيران إثر توتر العلاقات في ضوء الاحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وخاصة العربية منها من اضطرابات وعدم استقرار وتضارب المصالح بين الدولتين التركية والإيرانية، وظهرت بوادر الفتور والتنافس بين القوتين الإقليميتين في ضوء الاحداث التي شهدتها كل من البحرين وسوريا والتدخل السعودي في اليمن للمطالبة بالإصلاحات السياسية وظهر ذلك بوضوح في اتهام تركيا لإيران بقيادة حركة الاصلاحات للمطالبة بالديمقراطية في البحرين بقصد قلب النظام الحكم القائم على خلفية رفض الاصلاحات التي تريدها بناءًا على تدخل تركيا للتوسط في الأزمة البحرينية[1].

بالإضافة إلى ذلك ظهر التنافس الإيراني التركي الذي عاد إلى الواجهة بعد عملية عاصفة الجزم التي تقودها السعودية ضد الحوثيين في اليمن الذين انتهكوا الاتفاقيات الموقعة وقرارات مجلس الأمن الدولي و لم يستجيبوا لدعوات الحوار، وأظهروا نية التوجه نحو السيطرة على اليمن مما زاد من احتمالات اندلاع حرب أهلية، فمع استمرار هذه العملية فإن العلاقات التركية الإيرانية زادت في حدة التوتر عقب تبادل التصريحات بين المسؤولين من الدولتين إذ للمرة الاولى تهاجم إيران سياستها الإقليمية بشكل غير مسبوق[2].

وإثر هذه العملية حدث تحول سريع وهام في الموقف التركي تجاه إيران تجاوز دعم الموقف السعودي – الخليجي في اليمن إلى انتقاد موقف إيران من العراق حيث إن عملية "عاصفة الحزم" كانت بمثابة المنعرج الذي غير في التوجه التركي الإيراني حيث تنامت رؤية تركية جديدة وصامتة مفادها أنه وبسبب السياسات الإيرانية العدوانية فإن مصير الدول السنية أصبح مرتبطا ببعضه البعض وأن ما يقع من خسائر على أية دولة سيصيب الأخرى، والعكس صحيح، كان القلق في اوجه لدى أوساط الجيش التركي

(1) إبراهيم بدوي، "3 مسارات لموقف تركيا الداعم لعاصفة الحزم"، 2015/04/07،
www.Maya.com/.../agefcoeo-0967-4689-954c-5ccdaabgb741

(2) محمود سمير الرنتيسي، عاصفة الحزم، حدود التنافس التركي الإيراني، مركز الجزيرة،
www.Studies, aljazeera.net/ar/…/20154593155867397.html.

حيث ان قيادته في غاية الانزعاج من تمدد إيران الأخير في العراق واليمن إلى جانب اخفاق تركيا في سوريا[1].

ويعود الموقف التركي هذا لعدة أسباب أهمها:[2]

- الاستياء الكبير من الدور الإيراني المتزايد في المنطقة بشكل عام.
- الرغبة في تطوير العلاقات مع المملكة العربية السعودية التي أثبتت قدرتها على التأثير في مجريات الأحداث في المنطقة السابقة.
- الرغبة في تأدية دور دولي أكثر في ظل تراجع الدور الأمريكي في المنطقة وتأثير في التوازنات الإقليمية ووجود تخوف من مرحلة ما بعد حصول اتفاق حول المشروع النووي الإيراني[3].

ومنه لم تكتفي تركيا بدعم السعودية قائدًا لعملية عاصفة الحزم التي يعتقد أنها مواجهة مع إيران قبل أن تكون مواجهة مع مليشيات الحوثيين.

إذ وجهت تركيا سهام الانتقاد إلى القيادة الإيرانية ودعتها إلى الكف عن محاولات بسط النفوذ عبر الوكلاء، حيث عبر عن هذا الرئيس التركي بالقول "إن على إيران تغيير وجهة نظرها وعليها أن تسحب كل قواتها وما لها من اليمن وسوريا والعراق، وعليها أن تحترم سيادة تلك الأراضي ووحدتها"، كما انتقد أردوغان التغذية المذهبية للخلاف ووجود الحرس الثوري في كل من سوريا والعراق[4].

على الرغم من أن تركيا لم تخف انتقاداتها في الآونة الأخيرة حتى تجاه الولايات المتحدة الأمريكية فإن هناك تغيرًا ملحوظًا في نبرة الخطاب التركي تجاه السياسة الإيرانية، حيث حافظت تركيا وإيران في السابق ما عدا بعض الاستثناءات على محددات خطاب دبلوماسي خاص، و لم تمر الانتقادات التركية لإيران على الأوساط الإيرانية مرور الكرام، حيث قوبلت بعدة ردود أفعال كان منها تصريح وزير الخارجية

(1) محمود عودة الآغا، مستقبل الخلافات التركية الإيرانية تعاون أم صراع، وكالة مع الإخبارية، 2015/05/12.
www.maanneuss.net/comtent.aspax?id=777039

(2) حارث قحطان عبد إله، الموقف التركي من عاصفة الحزم، رسالات متعددة، المركز الديمقراطي العربي، 12 -06 – 2014.

(3) حمود سمير الرنتيسي، عاصفة الحزم، حدود التنافس التركي الإيراني، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2015.

(4) غيلان أدهم، "أردوغان: على إيران أن تسحب قواتها من اليمن وسوريا والعراق وتغيير مواقفها"، وكالة الأناضول، 24 – 04- 2016 http://www.aa.com.tr./ar./turkey

الإيراني "محمد جواد ظريف" الذي رفض اتهامات أردوغان لبلاده بمحاولة الهيمنة على الشرق الأوسط قائلا: "أنه يغذي الصراعات في المنطقة" فيما عرض "ظريف" بتراجع سياسة تصفير المشكلات التي انتهجتها تركيا منذ عام 2002 قائلاً "من الأفضل لو يتبنى أولئك الذين تسببوا بأضرار غير قابلة للإصلاح بأخطائهم الإستراتيجية وسياستهم المتغطرسة بسياسات رشيدة"[1].

وفي سعيه لتوجيه تصريحات ظريف مباشرة إلى تركيا قال نائب وزير الخارجية الإيراني "حسن قشقاوي" إن ظريف رد بشكل مناسب على تصريحات أردوغان وأضاف قائلا ينبغي على دول المنطقة وضع حلول مشتركة للمشاكل التي يواجهونها بدلاً من إلقاء اللوم على الاخرين وعليهم الإدلاء بتصريحات تتجاهل الظروف الراهنة الموجودة فيها[2].

حرب التصريحات بين أنقرة وطهران على خلفية الموقف من عاصفة الحزم دفعت العديد من المراقبين إلى توقع إلغاء أردوغان زيارته لإيران خاصة بعد أن طالب العديد من المسؤولين الإيرانيين بذلك، بل إن أردوغان نفسه ورغم إعلانه أن الزيارة قائمة فإنه أشار ضمنيا إلى احتمال إلغائها حيث قال: إن التطورات في اليمن مهمة جدًا بالنسبة لنا وقد حدثت أمور تتطلب منا اتخاذ قرارات مختلفة في إشارة إلى الزيارة إلى إيران[3].

ولقد زادت حدة التوتر والتنافس بين كل من إيران وتركيا خاصة في ظل ظهور الأزمة السورية.

استمرت العلاقات الجيدة بين إيران وتركيا إلى ان جاء الربيع العربي وبالضبط الأزمة السورية حيث اختلفت مواقف البلدين حولها، فبعد تعامل النظام السوري بشكل عنيف مع الاحتجاجات الشعبية وبعد عدم اكتراثه للنصائح التركية، بتحقيق مطالب الاحتجاجات اصبحت تركيا تؤكد أن الاصلاحات ليست ذات جدوى الآن وأن نظام الأسد قد فقد شرعيته، في هذه المرحلة ظهرت انعكاسات عميقة بين

(1) (- -)، ظريف يتهم أردوغان بتغذية الصراعات في الشرق الأوسط، "جريدة رويترز"، 27 مارس 2015، http://ara.reuters.com/article ./worldneus/idARAK BNOMN1w44201503272015- le 23-04-2016

(2) مقدم أرشين، العلاقات التركية- الإيرانية: أخوة إسلامية أم تنافس إقليمي؟ مركز الجزيرة للدراسات، 09 ماي 2013، http://studées,aljazera.net/raports/2013/05/201359113837501211.htm.le25-04-2013.

(3) نصر المحالي، "على وقع اتهامات أردوغان لإيران بمحاولات الهيمنة"، "جريدة إيلاف"، 21 مارس 2015، www.elaph.com/web/News/2015.13/995241.html.

السياسة التركية والسياسة الإيرانية حيث واصلت هذه الاخيرة دعمها للنظام في سوريا والمغاير تماما لموقفها من الثورات الأخرى، إذ أعلنت طهران بكل وضوح حتى أخر لحظة دعمها للنظام السوري وتقديمها للعون العسكري واللوجستيكي[1].

وفي المقابل قامت تركيا دعمها للتنظيمات المعارضة لنظام الاسد والسماح لها بعقد لقاءات في تركيا من أجل عملية التغيير الديمقراطي، وقد استخدم رجب طيب أردوغان نبرة شديدة اللهجة في تصريحاته حول الازمة السورية، ما جعل نظام الأسد يستاء من الحكومة التركية ومن موقفها الرافض لاستمراره في السلطة، أيضا قامت إيران بتوجيه رسائل وتحذيرات لتركيا تطالبها بعدم الاقتراب من سوريا التي تعتبر خط أحمر عند إيران، وأن الرضوخ للضغوط الأمريكية فيما يخص استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقواعد العسكرية المتواجدة بتركيا لشن هجوم على سوريا سيؤدي لأن تصبح تلك القواعد هدفا للصواريخ الإيرانية[2].

وفي نفس السياق قام نظام بشار الأسد بتهديد الحكومة التركية باستخدام ما يتوفر عليه من أوراق ضغط وعلى رأسها الورقة الكردية التي تقلق الحكومة التركية، ويبقى النظام يستعمل ورقة الطائفية للتصدي للاحتجاجات الشعبية، حيث تسيطر الطائفية التصبرية على الجيش السوري النظامي، ما يؤكد نظرية أحكام النفوذ الإيراني على المنطقة[3].

كذلك بدأت طهران ودمشق تقود تحالفات إقليمية مع العراق ولبنان إلى حد ما ضد التوجهات والمشاريع التركية في المنطقة وردًا على ذلك قامت حكومة العدالة والتنمية هي الأخرى بإعادة صياغة تحالف جديد مع مصر أسسوه في المنطقة سموه بمحور الديمقراطية ويكون بديل لتحالفها القديم مع سوريا.

---

(1) الحافظ التويني، العلاقات التركية الإيرانية بين التعاون والتنافس، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، 2013/02/07،

www.asharqalarbi.org.uk /rnu/…/b –mushaeat-5630.html.

(2) نضال جهاد العبيدي، العلاقات الإيرانية التركية بين التنافس الإقليمي وانحصار النفوذ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2015/06/03.

www.hersiraq.org/259 التركية 20 % الإيرانية 20% العلاقات /…

(3)حمد عربي لادمي، "التنافس التركي – الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، 1996 – 2014"، رسالة ماجستير، (دراسة غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2013 – 2014، ص 113..

وبالتالي فقد تدخل العلاقات التركية الإيرانية مرحلة جديدة بعد تعرضها لنكسة خلال الازمة السورية قد تجعل تركيا ترفض الوساطة من جديد بين إيران والغرب بل ومن الممكن أن تنصف مع الغرب ضد إيران، ويظهر هذا من قرار تركيا الاخير بنصب صواريخ باتريوت التي تعتبرها إيران موجهة أساسًا ضدها[1].

تختلف كل من إيران وتركيا حول الكيفية التي ينويان بها تنفيذ سياستهما في سوريا، فتركيا تدعم العمل الدولي المنسق من خلال الامم المتحدة وبدعم من الجامعة العربية لتثبيت مناطق آمنة في سوريا، أما إيران فلا توافق على ذلك بحجة أن الحل ينبغي أن يكون نتيجة لحوار داخلي ومنفذ بإصلاحات تبدأ من القمة نزولاً، هاتان السياستان المختلفتان بشكل هام وبارز في الوقت الذي تتقاسمان فيه نفس الهدف المتعلق بالإصلاح، أي تعتبر تركيا دعمها للجيش السوري الحر وللمجلس الوطني السوري بمثابة جزء من مسؤولية أخلاقية أكبر للمساعدة على وقف أعمال القتل اليومية، وتعتقد بأن دعمها الدائم للإطاحة بالأسد يضع السياسة التركية في الجانب وبأن الدعم الخارجي للمتمردين هو السبب الرئيس للعنف وسقوط الضحايا، ومن المرجح أن يستمر هذا المشهد بعرقلة العلاقة الإيرانية التركية ومع استمرار حالة التوتر، فالجهود التركية لتسريع إسقاط نظام الأسد تعتبره إيران على انه تهديد باعتبار أن لتركيا من وراء ذلك لها أهداف خفية وأن أنقرة بكونها جزء من مؤامرة خارجية لقمع مطالب الشعب في سوريا، وبالتالي كان للتناقض تأثير على قضايا تماسية لكن ذات صلة في النهاية وهي في ظل استمرار الأوضاع في سوريا في التصاعد الحاد للأزمة تستمر هي الأخرى في التفاقم[2].

(1) نفس المرجع السابق، ص 114.

(2) علي حسين باكير، الأبعاد الجيوسياسية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سوريا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 26 مارس 2013.

www.dohainstitute.org/release/1976Fc12 -ad17-9455-e1374a06bbof.

المطلب الثالث: العلاقات التركية الإسرائيلية.

شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية تراجعا بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا حيث شهدت سلسلة من التوترات بدءًا من تعثر مسارات التسوية العربية الإسرائيلية وخصوصًا المسار الفلسطيني الإسرائيلي وتحميل تركيا إسرائيل المسؤولية[1].

حيث عرفت تركيا التوسط في شأن العلاقات الإشكالية مع كل من سوريا والحركات الإسلامية، ففي سنة 2008 لم يتمكن إيهود أولمرت "Ehud Olmert" من الاستفادة من العرض التركي التوسطي لإجراء محادثات السلام غير مباشرة مع سوريا بعد جولة ناجحة من المحادثات، وفي هذه الفترة قام "أولمرت" بشن هجوم على قطاع غزة وتلتها بعد ذلك حادثة أسطول الحرية مما جعل العلاقة بين البلدين تتأزم ولكنها لم تصل إلى حد القطيعة ومن مظاهرها:[2]

1- مطالبة تركيا صراحة لإسرائيل بوقف العدوان والتنسيق مع الدول العربية المعنية للضغط على إسرائيل في هذا الخصوص.
2- تجميد الاتفاق الأمني التركي الإسرائيلي.
3- انسحاب رئيس الوزراء التركي أردوغان من جلسات مؤتمر دافوس الذي جمعه مع الرئيس الإسرائيلي (شيمون بيرس) احتجاجا على التصريحات والموقف الإسرائيلي.
4- اعتراف تركيا بحركة حماس كحركة تحرير وطني عام 2006 خاصة بعد فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006.
5- إنشاء فروع للوكالة التركية للتنمية في الضفة الغربية.
6- التدخل المباشر لإنهاء الاقتتال الداخلي بين الفصائل الفلسطينية أو إنهاء الخلافات بينهما وتقريب وجهات النظر.

(1) صابل فلاح، مقداد سرحان، "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية، 2011"، "المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية"، المجلد 06، العدد 02، 2013، ص 235.

(2) يوسفي آلفر، العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا – إيران: بعد شد الأطراف، "مركز صناعة السلام النرويجي"، "مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات"، فبراير 2011، ص 08.

7- مطالبة تركيا باعتذار رسمي من قبل إسرائيل على تصرفها المهين في العراق مع السفير التركي أثناء مقابلته وزير الخارجية الإسرائيلي.

8- مطالبة تركيا إسرائيل بإجراء تحقيق في قضية الاعتداء على اسطول الحرية ومقتل (09) أتراك كانوا على متن سفينة مرمره في ماي 2010[1].

الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية 2010:

شهد عام 2010 مزيدًا من التدهور في العلاقات السياسية بين الدولتين بعد اعتداء إسرائيل على أسطول الحرية المتجه إلى غزة في المياه الدولية في ماي 2010 وقتله تسعة (09) مواطنين أتراك كانوا على متن سفينة مرمره التركية وإصابة عشرات المتضامنين[2].

أدى الاعتداء على الأسطول إلى رفع درجة التأزم في العلاقات التركية الإسرائيلية إلى حدود غير مسبوقة، إذ يعتبر هذا الاعتداء المواجهة الأولى المباشرة بين تركيا وإسرائيل عبر تاريخهما، وكان لذلك ردة فعل تركية ساخطة على إسرائيل على مختلف المستويات الشعبية الإعلامية والرسمية[3].

فعلى مستوى الخطاب الرسمي وجه المسؤولين الأتراك الرسميين انتقادات لاذعة لإسرائيل، حيث وصف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الحكومة الإسرائيلية بأنها "وقحة" داعيًا إلى معاقبتها على "المجزرة الدموية" التي ارتكبتها وعد الاعتداء هجومًا دنيئا وجه واحدة من أثقل الصفعات لضمير الإنسانية وحذر إسرائيل من اختبار صبر أنقرة مؤكدًا أنه: بقدر ما تكون صداقة تركيا قوية فإن عدوانها أقوى[4].

---

(1) Amb Eric Edelman and Others, The Roots of Turkish camduct : understanding the evolution of Turkish policy in the middle East Bipartisan policy center, december, 2013, P68.

(2) محسن صالح، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.

(3) سطول الحرية وأزمة العلاقات التركية الإسرائيلية، 25 سبتمبر 2013.

http://acpss.alramdigital.org.eg/Articles.aspx?Gd=falses Serial1=677357.

(4) محسن صالح، قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة، لبنان، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011، ص 52.

كما أكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خلال لقاء صحفي في أعقاب مجموعة العشرين في "تورنتو" أن المطالب التركية تتمثل في الاعتذار الإسرائيلي لتركيا وتشكيل لجنة تحقيق دولية والتعويض على الاضرار ومن بينها مصادرة السفن التي ترفع العلم التركي والتي كانت متوجهة إلى قطاع غزة ورفع الحصار الكامل المفروض على القطاع[1].

وعقب صدور تقرير لجنة بالمر اللجنة الدولية التي شكلها الامين العام للأمم المتحدة لتحقيق في العدوان الإسرائيلي على أسطول الحرية أعيد تأجيله أكثر من مرة على أمل توصل تركيا وإسرائيل إلى حل للعلاقات وبعد ما نشرت صحيفة نيويورك تايمز "The New-York Times" مضمون التقرير فيما أعتبر انقلابًا أمريكيًا–إسرائيليًا على تركيا وهذا ما احدث ازمة كبيرة بين أنقرة وتل أبيب انطلاقا من: [2]

- التقرير شرع حصار إسرائيل لغزة واعتبره قانونيا.
- لم يكلف التقرير الاعتذار من تركيا.
- لم يُدن إسرائيل واكتفى بالقول أنها بالغت في استخدام القوة المفرطة.

وعلى ذلك ردت تركيا بتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى أدنى مستوياته، حيث أصبح الشخصية الأولى في السفارتين التركية في تل أبيب والإسرائيلية في أنقرة هو السكرتير الثاني، وقالت تركيا أنها تنوي اتخاذ المزيد من الخطوات مثل تكثيف تواجد سفن الملاحة البحرية التركية في البحر الأبيض المتوسط ومرافقة سفن التضامن مع غزة بسفن حربية تركية[3].

ورفع قضية الحصار على غزة إلى محكمة العدل الدولية لاهاي وملاحقة مرتكبي جريمة أسطول الحرية أمام المحاكم التركية والدولية، وتلا هذا التوتر جولة عربية لرئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان في كل من مصر، تونس وليبيا في خطوة عزاها بعض المراقبين إلى رغبة تركيا بتعزيز صورتها المناهضة لإسرائيل في العالم العربي[4].

---

(1) Amb Eric Edelman, Ibid, 67.

(2) محمد نور الدين، "أسطول الحرية، تركيا في مواجهة الحلف الاطلسي الإسرائيلي – الدولي الجديد"، "مجلة شؤون الأوسط"، العدد 136، 2010، ص 166.

(3) سمير ذيبان سيستان، مرجع سبق ذكره، ص 229.

(4) محمد نور الدين، أسطول الحرية، تركيا في مواجهة الحلف الاطلسي الإسرائيلي – الدولي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 207.

أمام إصرار تركيا على تنفيذ مطالبها ورفض إسرائيل الاعتذار لتركيا ظلت الامور على حالها حتى عام 2013 على الرغم من إنكار مسؤولين إسرائيليين للحادثة أمثال أفيجدور ليبرمان " Avigdor Liberman" رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق خلال الأعوام الماضية، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" في النهاية بأنه قدم الاعتذار الرسمي لرئيس الوزراء التركي خلا اتصال هاتفي أجراه معه يوم 22 مارس عام 2013 ، كما أشار بان الحكومة الإسرائيلية تقوم بدفع التعويضات، وأعلن نتنياهو بدوره بأنه لن يعارض إرسال أي نوع من المساعدات الإنسانية للمدنيين في فلسطين وغزة، وبعد اعتذار نتنياهو أعلن أردوغان في أول تصريح رسمي بأن إسرائيل وافقت على الشروط، وهو ما يشير إلى زيادة النفوذ التركي بالمنطقة كما صرح بأن مثل هذا التصرف يمكنه أن يساهم في عملية السلام في المنطقة[1].

ولكن بعد ذلك لم يستمر المنحى التصاعدي الداعم للقضية الفلسطينية من جهة وتوطيد العلاقات الإسرائيلية التركية من جهة أخرى طويلا، بعد الاصطدام بعده عقبات أهمها موجة ثورات الربيع العربي التي عصفت بالتوازنات والتحالفات السياسة بالمنطقة بالقدر نفسه الذي عصفت فيه أسس السياسة الإقليمية لأنقر، بعد تحول محيطها الإقليمي إلى مجال تسوده الاضطرابات والفوضى، الأمر الذي أدى بتركيا إلى إعادة

تقييم سياستها الخارجية وانخفاض مستوى تفاعلها مع القضية الفلسطينية، ويعود تراجع هذا الاهتمام إلى ما يلي:[2]

- تفاعلات الثورات والثورات المضادة التي أدت إلى تراجع الحدث الفلسطيني، على سلم أولويات مختلف الدول ذات العلاقة ومنها تركيا.

- الضغوط الخارجية التي مورست على تركيا بسبب مواقفها التي اتجهت نحو نوع من الاستقلالية السنية في السياسة الخارجية لا سيما فيما يتعلق بكل من سوريا ومصر وفلسطين.

(1) محمود كريمة، "مرحلة جدية من العلاقات التركية – الإسرائيلية"، "مختارات إيرانية"، مايو 2013.

(2) تقدير إستراتيجي، تركيا والقضية الفلسطينية بعد الانتخابات البرلمانية، مركز الزيتونة، 2015/11/27، www.samanews.com/or/index.php?act=post8id=254639.

- تطورات الملف السوري بشكل خاص بطريقة لامست الخطوط الحمراء للأمن القومي التركي من حيث احتمالات تقسيم سوريا والتدخل العسكري الروسي وارهاصات إنشاء كيان سياسي (كانتون) للأكراد في الشمال السوري.

- العلاقات المتوترة مع عدد من الدول المؤثرة في القضية الفلسطينية وفي مقدمتها مصر بعد الانقلاب الامر الذي أدى مضافا إلى العلاقات المتوترة مع تل أبيب، على تضاؤل فرص التدخل التركي ويكفي للتدليل على هذا العامل المقارنة بين الدور الذي لعبته تركيا خلال العدوان على غزة سنة 2012 في ظل رئاسة مرسي لمصر، وذلك الذي لعبته أم لم تستطع لعبه خلال العدوان الإسرائيلي عم 2014 على القطاع خلال رئاسة السيسي[1].

وباعتبار الانتفاضات الشعبية العربية حدثا إستراتيجيا مهما له تأثيراته الكبيرة في تشكيل مستقبل المنطقة وصياغة العلاقات بين الدول وشعوبها وعلى الرغم من الطبيعة العالمية للتأثيرات التي تنتج عن الانتفاضات العربية إلا أن دول المنطقة تعد الأكثر تأثرا بتطورات الاوضاع بفعل العوامل الجيوسياسية وتشابك العلاقات والمصالح في المنطقة، وهو ما يجعل هذه الدول تتابع الأحداث من زاوية تأثيرها في وضعها الداخلي وعلاقاتها مع دول المحيط ويبدو أن تركيا أحد أهم اللاعبين المتأثرين بتطورات الانتفاضات العربية التي ساهمت بإعادة توجيه سياستها الخارجية اتجاه محيطها الإقليمي خاصة إسرائيل وعلى هذا الأساس يمكن رصد مواقف الاختلاف والتوافق التركي الإسرائيلي من الانتفاضات في كل من مصر وسوريا لما لهاتين الدولتين من تأثيرات على العلاقات التركية الإسرائيلية[2].

وعليه يعد الملف السوري محركًا أساسيا ودافعًا محوريا لإعادة توثيق العلاقات التركية الإسرائيلية لا سيما أن التعاون الاستخباراتي بين البلدين يشكل رافدا أساسيا للتعاطي مع هذا الملف بالإضافة إلى أن ثمة قناعة لدى بعض التيارات في إسرائيل بأن أي تقارب تركي – إسرائيلي من شأنه أن يزيد الخناق على إيران

(1) – (--) "إسرائيل تهاجم أسطول الحرية المتجه إلى غزة"، "جريدة الرياض"، 2015/05/31، http://www.alriyadh.com/530879.

(2) – بشرى عبد الرؤوف يوسف الغول، "أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية"، رسالة ماجستير،(دراسة غير منشورة)، غزة: جامعة الازهر، 2011، ص 93.

ويضمن تكثيف الضغوط الدولية والإقليمية حيالها بما قد يدفعها إلى التفاوض لحل سلمي لأزمة الملف النووي الإيراني[1].

فالأزمة السورية عجلت الرغبة الإسرائيلية في إغلاق ملف الخلافات مع تركيا وتقديم رئيس الوزراء نتنياهو عام 2013 اعتذارا رسميا لنظيره رجب طيب أردوغان عن حادثة الاعتداء على سفينة مرمره التركية[2].

الأمر الذي أكده نتنياهو بقوله: إن الواقع المتغير من حولنا يلزمنا دائما بمراجعة علاقتنا في المنطقة[3].

فالأزمة السورية كانت السبب الرئيسي لتجديد العلاقات بين إسرائيل وتركيا فالمصالحة بين الجانبين ستساهم في التنسيق بين تركيا وإسرائيل بالشأن السوري فالاعتبارات الامنية التي سيطرت على المواقف التركية إزاء الأزمة السورية، وذلك في ظل تنامي التخوفات من تأجيج المشكلة الكردية خصوصًا في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا (877 كلم)، وسعى أكراد سوريا إلى تأسيس إقليم حكم ذاتي على غرار كردستان العراق[4].

كما توجد في تركيا مجموعة العلويين العرب ويبلغ عددهم حوالي 500 ألف نسمة يقفون مع نظام الاسد ضد المعارضة المسلحة بقيادة السنة، وهذا الصراع الطائفي يهدد بالتسرب عبر الحدود إلى تركيا ويضع مقاتلي المعارضة السوريين والأتراك السنة في مواجهة العلويين الموالين للأسد[5].

(1) – محمد عبد القادر خليل، "العلاقات التركية الإسرائيلية في شرق أوسط جديد"، مختارات إسرائيلية، فيفري، 2012، http://ahramonline.org.eg/articles.aspax?Serial=9904788 eid=7058

(2) صافيناز محمد أحمد، المصالحة الإسرائيلية والأزمة السورية، 25 ديسمبر 2013، http://ahram.org.eg/News print/20/911 aspx.

(3) خور رشيد دلي، "التركية الإسرائيلية بين الاعتذار والصفقة"، "مجلة الوحدة الإسلامية"، ، العدد 137، آيار 2013، ص 06.

(4) خور رشيد دلي، عودة العلاقات التركية الإسرائيلية بين الاعتذار والصفقة"، "مجلة الوحدة الإسلامية"، العدد 137، آيار 2013.

(5) أحمد ذياب، "الدور الأمريكي في المصالحة التركية – الإسرائيلية وأثرها على التفاعلات في المنطقة"، "مجلة شؤون عربية"، القاهرة، العدد 159، 2013، ص 23.

وقد بدأ القلق التركي واضحا من تداعيات الأزمة على الوضع الداخلي في تركيا وايضا احتمالات انتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة[1].

وفي المقابل التخوف الإسرائيلي من المخاطر المحتملة للانتفاضة السورية على إسرائيل كتنقل التوترات الموجود على الساحة السورية إلى إسرائيل وخشية إسرائيل من إقدام حماس على إشعال الوضع في قطاع غزة لتوحيد الرأي العام في سوريا وإيران ضدها وإمكانية انتقال ترسانة الاسلحة الصاروخية السورية إلى منظمات وجهات تعتبرها إسرائيل "إرهابية" في حال ما إذا أدت الانتفاضة السورية إلى وضع غير مستقر بالإضافة إلى عدم وجود قنوات اتصال مباشر مع دمشق، عكس ما هي الحال عليه في مصر والاردن، وكذلك عدم وجود اتفاقية سلام بين إسرائيل وسوريا وهو ما قد يحول دون تخفيف من خطر تداعيات الازمة على إسرائيل، كما تخشى إسرائيل من انتقال الحكم في سوريا إلى جماعة الإخوان المسلمين، واحتمال زيادة النفوذ الإيراني في لبنان بديلاً عن الفراغ الذي قد يتركه سقوط نظام بشار الاسد وانتهاء نفوذ دمشق في لبنان وهو ما يشكل حسب إسرائيل خطورة أكبر على تل أبيب من النفوذ السوري[2].

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن احتواء الازمة السورية تعتبر عاملاً مشتركا بين إسرائيل وتركيا وبالتالي زيادة الدور الإقليمي التركي ونشاطه.

أما ما تعلق بالانتفاضة المصرية فقد راهنت تركيا على نجاح الثورة المصرية وقررت الاستثمار في العلاقات مع مصر بعد الانتفاضة بالنظر إلى الاهمية الجيوسياسية المصرية وثقلها الإقليمي والدولي، حرصت تركيا على مد جسور التواصل مع مصر بعد مبارك وربما ساهم في ذلك وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم[3].

(1) خور رشيد دلي، "عودة العلاقات التركية الإسرائيلية بين الاعتذار والصفقة"، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 137، آيار، 2013.

(2) فراس أبو هلال، الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة السورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات المحلية، 2011

(3) أحمد ذياب، حرب باردة تركية إسرائيلية في الشرق الأوسط، جريدة الشرق الاوسط، العدد 12750، 25 أكتوبر 2013، ص 13.

وبذلك أصبحت مصر في عهد مرسي محمد أقرب شريك لتركيا في المنطقة، ففي 13 سبتمبر 2011، جرى الإعلان عن إنشاء مجلس أعلى للحوار الإستراتيجي للتنسيق والتعاون بين البلدين في كل المجالات[1].

كما تعد الزيارات المتبادلة والمتتالية للمسؤولين القياديين مؤشرا على مدى الجدية التي يوليها الأتراك للعلاقة مع مصر خاصة في هذه المرحلة[2].

وفي المقابل أبدت إسرائيل تخوفات من التأثيرات السلبية المحتمل أن تنجم عن الانتفاضة على مسار العلاقات المصرية الإسرائيلية لا سيما فيما يتعلق باتفاقية كامب ديفيد "Camp David" ونمط السياسات المصرية إزاء تطورات الأوضاع في فلسطين وهذا فضلا عن العلاقات الاقتصادية بين البلدين التي على راسها قضية تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل بأسعار تقل كثيرًا عن الأسعار العالمية، وفي هذا الإطار نشرت صحيفة "جيروتراليم بوست" "The Jérusalem post" الإسرائيلية إلى أن نجاح المصريون في الإطاحة بحسني مبارك من شانه أن يؤثر بشكل كامل على الوضع الإستراتيجي لإسرائيل، وقد صرح وزير الخارجية التركية أحمد داود أغلو أن إسرائيل حاولت تشويه الانتفاضة المصرية برطها بالنظام الإيراني في محاولة منها لاختلاق مشكلة إقليمية، وأضاف أنه إذا كانت إسرائيل تشعر بالتهديد من التحرك نحو الديمقراطية في المنطقة فعليها إذن أن تراجع سياستها، وأردف قائلا: أن هذه السياسات تساهم في فقدان إسرائيل لعلاقاتها مع دول كانت تعتبر حليفة لها[3].

لكن سرعان ما تلقت تركيا انتكاسة كبيرة بعد تدخل الجيش المصري لعزل الرئيس مرسي وهو الامر الذي ندد به أردوغان كثيرًا وصولا إلى أتهام إسرائيل بالوقوف خلفه والواقع أن استفادة إسرائيل من عزل مرسي في سياق منافستها مع تركيا كان أكثر عداء لإسرائيل بل لأن مصر كانت أكثر صداقة لتركيا

(1) محمد السيد عبد الجواد، "تركيا ومصر ما بعد 30 يونيو"، محددات وأسباب التوتر، 16 فيفري 2014،
www.http://ahramsryalyoum.com/neus/details/319585?isdesktop=1

(2) مصر في السياسة الخارجية التركية ....واقع ما بعد الثورة والآفاق المستقبلية،
www.http://shargforum.org/node /23.

(3) محمد عبد القادر خليل، مصر تركيا وإسرائيل بعد 25 يناير، =مختارات إسرائيلية، مرجع سبق ذكره.

غير أنه كان بإمكان لأردوغان المحافظة على هذه الصداقة لولا تغليبه الجانب الإيديولوجي على الاعتبارات السياسية والإستراتيجية[1].

ومن خلال ما سبق فإن تركيا سعت إلى توجيه سياستها الخارجية نحو ما يحدث في المنطقة الشرق أوسطية وخاصة العربية، ففي الوقت الذي تحسنت فيه العلاقات التركية مع كل دول الجوار بتطبيق سياسة تصفير المشاكل، عرفت العلاقات التركية الإسرائيلية فتورًا نتيجة لتوجه تركيا لتحقيق فاعليتها في جوارها المضطرب على حساب علاقاتها مع إسرائيل[2].

(1) أحمد ذياب، حرب باردة تركية – إسرائيلية في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره.

(2) فهمي دياب، العلاقات المصرية التركية وتداعيات التراجع على الشأن الفلسطيني، 16 فيفري 2014.
www.http://ahramsryalyoum. net/permlink/50559.html

المبحث الثالث: تحديات السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط.

تواجه السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط عددًا من العقبات الجديدة التي تعتبر بمثابة نتائج مباشرة أو غير مباشرة للربيع العربي، ومع ذلك فهذه ليست المرة الأولى التي تواجه فيها السياسة الإقليمية التركية تحديات بسبب عوامل ليست نابعة من أنقرة، وكما كان الحال في التحديات السابقة يستخدم مهندسو السياسة الخارجية التركية أدوات سياسية جديدة تسعى إلى الحد من الآثار السلبية للربيع العربي على الطموحات الإقليمية للأنقرة، وفي هذا المبحث سيتم دراسة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه تركيا.

المطلب الأول: التحديات الداخلية:

تواجه تركيا مجموعة من التحديات الداخلية أهمها:[1]

حزب العمال الكردستاني "PKK" من أكبر التنظيمات الإرهابية التي تهدد تركيا منذ عام 1984، ومنذ تأسيسها كلفت تركيا خسائر مادية وبشرية كبيرة حاولت الحكومة التركية بعد عام 2012 استيعاب حزب العمال الكردستاني وإعطاء الكتلة الكردية بعض الحقوق لإنهاء هذا النزاع الذي كلف الطرفين العديد من الخسائر، من خلال عملية المصالحة الوطنية، ولكن بعد الانتخابات البرلمانية الاخيرة التي حدثت بتاريخ 07 حزيران (يوليو) 2015 بعدما تبين عدم إمكانية حزب العدالة والتنمية تأسيس حكومة بمفرده بدأ PKK يطرق العديد من التهديدات العسكرية والتراجع عن مبادئ اتفاق عملية المصالحة، كما هدد بإعادة استخدام السلاح في حال لم يتم الإسراع في إرساء المبادئ التي تسرع عملية المصالحة الوطنية، وبدأ باستهداف بعض المواقع العسكرية والأمنية التركية.

ظهور حزب أو جهة الخلاص الشعبي الثوري (اليساري المتطرف) الذي عاد إلى الأعمال الإرهابية بعد عام 2014، من أشهر هجماته الإرهابية الهجوم الذي قام به على مبنى مقر مديرية الامن في إسطنبول في أفريل 2015.

(1) جلال سلمي، الأولويات الداخلية والخارجية الحكومة التركية في الفترة الحالية:

www.turkpress.co/node/18388.

دخول بعض المنتمين لداعش أو المتعاطفين معها إلى تركيا بعد دخول المهاجرين من سوريا، بالإضافة إلى بعض المتعاطفين مع داعش وبشدة وقيامهم بتفجيرات داخل تركيا مثل تفجير سوروج الأخير الذي قام به مواطن تركي الذي ينتمي إلى التنظيم الإرهابي داعش.

ظهور الكيان الموازي: هذا التهديد حدده وزير الخارجية التركي "صالح الدين أوزوتورك" الذي أفاد بذلك خلال تصريحات صحفية له عقب تفجيرات "سوروج"، حيث أشار إلى أن الكيان الموازي يسبب فراغًا كبيرًا في المعلومات الاستخباراتية الخاصة بتركيا من خلال تعطيله العديد من العمليات الاستخباراتية خلال فترة تغلغله داخل كيان الدولة.

إيديولوجية الاحزاب السياسية المعارضة: تمثل تحديًا كبيرًا لحكومة حزب العدالة والتنمية إذ تنحصر أيديولوجيات الحزبين الرئيسيين في تركيا حزبي الشعب الجمهوري والحركة القومية تحت إطار الانغلاق والابتعاد عن الخوض في خطوات الانفتاح الشامل خاصة في الفترة الحالية التي تعد من أصعب الفترات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، حيث ترسم الخرائط الجديدة للمنطقة في حين يتهم الحزبان الرئيس التركي ببناء قصر غير قانوني، واتمام بعض المشاريع التنموية دون وضع اسم "أتاتورك" عليها على الرغم من أن العالم يتغير ويستدعي وجود قوة إقليمية لدى تركيا للحفاظ على مصالحها في المنطقة.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية:

فقد كانت الثورات في العالم العربي مرغوبة ولكنها غير متوقعة بالنسبة لأنقرة ومقاربة تركيا المضادة للمقاربة الغربية تجاه الربيع العربي فاقمت الخطر على ريادتها الإقليمية، هذا التهديد الذي فرضه الربيع العربي على الإستراتيجية الكبرى لتركيا يمثل تهديد مفتوحا لهدف أنقرة المتمثل في زعامة التغير في الشرق الأوسط[1].

سعي إيران إلى توسيع رقعتها الجيوسياسية من خلا نشر مذهبها الديني وفكرها الإسلامي الثوري، ولكي تسمح لها الفرصة في تنفيذ ذلك لابد من إزاحة تركيا عن الساحة لأن تركيا تمثل القطب الديمقراطي

(1) Saban Kardas, « Fron zero problem to leading the chang : Making sense of farans formation in Turkey's Regional policy », 5h Edition 2012.

المعتدل البعيد عن الطائفية وتسعى لنشره بين بلدان الشرق الأوسط وهذا ما يخلق تنافس شديد بين الطرفين، ويصبح كلاهما يمثل تحدي كبير للآخر[1].

توسع رقعة الأرض التي بات الأكراد يسيطرون عليها شمال سوريا والمحاذية للحدود التركية، تقلق تركيا بشكل حقيقي فقد عبر الرئيس رجب أردوغان عن قلقه تجاه التوسع، واتهم الغرب أنه يستبدل بجماعات إرهابية أخرى شمال سوريا مشيرًا إلى القوات الكردية التي تتبع حزب الاتحاد الديمقراطي الذي تعتبره تركيا الذراع السورية لحزب العمال الكردستاني الذي يتصدر قائمة الإرهاب لديها.

الخطر الذي يوجهه أكراد سوريا على الأمن القومي بسبب علاقتهم بالأكراد القوميين في تركيا الذين أعلنوا حربًا على الدولة التركية وخوفها من التوسع المتزايد للتعاون بين المليشيات الكردية السورية والقوات الأمريكية في الحرب ضد تنظيم الدولة، خاصة بعد إعلان الحزب الكردي ""بي يي دي" في 2012 استقلال شمال سوريا كإقليم كردي مستقل[2].

ظهور الجماعات المنشقة في السياسة المحلية التي تؤثر على الاستقرار الإقليمي التركي بحيث كانت الازمة السورية تؤثر مباشرة على العلاقات الثنائية بين تركيا وكل من العراق وإيران وروسيا على المستوى الإقليمي، بالإضافة إلى تعاونها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الدولي إلا أن تشظى الصراع داخل سوريا كان مثل تحديا مبشرًا للأمن المجتمعي التركي على المستوى المحلي خاصة في ظل تعثر تركيا في سعيها لحل الأزمة في المنطقة بسبب الافتقار إلى اجماع بين الاحزاب السياسة ومختلف المجموعات الاجتماعية تجاه كل من الازمة السورية والانقلاب العسكري في مصر[3].

(1) – Ibid.

(2)Ziya Onis, « Turkey and Arab spring : Between, Ethics and self- Interest, Insight turkey », Vol 19, N° 03, 2012, Pp 45 – 46.

(3)ebi Mis, Kurt, Sorunun Bolgesel Analizi (Regional Analysisi of kudish, Issue), 2013. http://haber, stargazetz.com/ accikgorus/Kurt - Sorunun -Bolgesel –Analizi haber-7786.38

خلاصة واستنتاجات:

ومن خلال ما تم عرضه نستنتج أن السياسة الخارجية التركية تأثرت بمجموعة من المتغيرات الداخلية الإقليمية والدولية، والتي كان لها التأثير الكبير في توجهات السياسة الخارجية التركية، فبعد الاستمرار الداخلي الذي حققته تركيا أصبحت تسعى لتحقيق الاستقرار الخارجي بالإضافة إلى الفوضى التي شهدتها المطقة الإقليمية، استدعت الدور التركي من جدي خاصة بعد ظهور التنافس الروسي والصيني على المنطقة في ظل تراجع الدور الامريكي في المنطقة.

عرفت تركيا إعادة توجيه سياستها الخارجية تجاه مجموعة من القضايا الإقليمية خاصة منطقة العربية والتي برز فيها الدور التركي بفعالية كبيرة موازاة مع التنافس الإيراني التركي في مجموعة من الأحداث الإقليمية والتي تسعى كلا منهما إلى زعامة المنطقة من خلال سياستها الخارجية النشطة، بالإضافة إلى العلاقات التركية الإسرائيلية والتي عرفت نوع من الانفراج خاصة بعد الاحداث الاخيرة في سوريا والتي استدعت إعادة العلاقات من طرف إسرائيل بعد تقديمها الاعتذار على أحداث سفينة مرمره.

عرفت تركيا مجموع من التحديات الداخلية خاصة المتمثلة في التهديدات الأمنية بعد سلسلة التفجيرات التي شهدتها تركيا في الفترة الاخيرة، وظهور التيار الموازي وتهديدات حزب الخلاص الشعبي والأعمال الإرهابية لحزب العمال الكردستاني، بالإضافة إلى التحديات الخارجية والمتمثلة أساسًا في تداعيات الربيع العربي وأزمة الاكراد وإيران لريادة المنطقة بالإضافة إلى تداعيات الأزمة السورية على تركيا وعلاقاتها بالدول الإقليمية خاصة إيران والعراق وروسيا في ظل المواقف بينها وبين تركيا حول الأزمة السورية.

خاتمـــــة

من خلال دراستنا للسياسة الخارجية التركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط في الفترة الممتدة منم 2010 إلى 2015 في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة خاصة العربية منها بتركيز على فترة وصول رجب طيب أردوغان إلى الحكم في تركيا موازاة مع بداية ثورات الربيع العربي أو التحركات السياسية في المنطقة العربية فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن السياسة الخارجية التركية خضعت لمجموعة من المحددات التي تشكل في مجملها أساميات التوجه التركي، وقد شملت المحددات الداخلية والمتمثلة أساسًا في المحدد الجغرافي الاقتصادي السكاني والعسكري والنظام السياسي والمحددات الخارجية المتمثلة في النظام الدولي وعلاقتها بالقوى الكبرى الإضافة إلى النظام الإقليمي، وهي نابعة من المكانة الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط وتبقى المؤسسة العسكرية والموقع الجغرافي هي أبرز المحددات وأقواها فعالية في صنع السياسة الخارجية التركية.

- اعتمدت السياسة الخارجية التركية أسس جديدة لدفع تركيا إلى لعب دور إقليمي جديد أكثر فاعلية متمثلة في ستة مبادئ وهي: التوازن السليم بين الحرية والأمن وتصفير المشكلات بتحسين العلاقات مع دول الجوار واعتماد سياسة خارجية متعددة الأبعاد بالإضافة إلى الدبلوماسية المتناغمة في سياساتها الخارجية واعتماد أسلوب دبلوماسي جديد يرسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي ولإيجاد مكانتها الإقليمية والدولية.

كما اثبتت السياسة الخارجية التركية مجموعة من الاهداف وراء كل مبدأ من مبادئ سياستها الخارجية والتي شملت أهداف سياسية اقتصادية وأمنية والتي سعت إلى تحقيقها للاعتماد على عدد من الآليات والادوات كالأداة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية وتوظيف المنظمات الدولية.

ومن خلال دراستنا لأهمية منطقة الشرق الاوسط بالنسبة لتركيا فقد تم التوصل إلى: أن مفهوم الشرق الاوسط من المفاهيم المرتبطة بظهور الحقبة الاستعمارية، حيث تم استخدامه لتوضيح نفوذ الإمبراطورية البريطانية، وبدأ استعماله فيما بعد في الأوساط الغربية للدلالة على مخططات ومشاريع مستقبلية تسعى لدمج الدولة اليهودية في المنطقة العربية والإسلامية، غير أن استخدامها لهذا المصطلح لم يتعدى الوحدات الجغرافية المكونة له باعتباره مصطلحا يشمل دولا عربية وإسلامية.

- تكسب منطقة الشرق الأوسط أهمية جيوإستراتيجية وجيوبولتيكية مهمة بالنسبة للعديد من الدول وخاصة تركيا، فهي مركز ترابط بين القارات الثلاث آسيا، أوروبا وإفريقيا وتتربع على أهم الممرات الملاحية الدولية التي تعتبر شرايين الاقتصاد الدولي كمضيق باب المندب وهرمز ومضيق الدردنيل والبوسفور

وقناة السويس، إضافة إلى ذلك إشرافها على أكبر المسطحات المائية من البحار والمحيطات والممرات التجارية في العالم، هذا من الناحية الإستراتيجية، أما من الناحية الجيوبولتيكية فهي تعتبر حسب نظرية ماكيندر "قلب الأرض" فهي تربط بين قلبي الارض الشمالي المتمثل في روسيا والجنوبي المتمثل في إفريقيا.

- كمنا تحتل منطقة الشرق الاوسط أهمية جيو اقتصادية وجيوثقافية مهمة باعتبارها منطقة الشرق الاوسط من أغنى مناطق العالم بالموارد الطبيعية ما يجعل منها وجهة مهمة لأطماع القوى المتنافسة والمتصارعة على المنطقة، نظرًا لتمتع المنطقة باحتياطي ضخم من البترول، كما أن لها أهمية ثقافية لتمتعها بتنوع ثقافي ولغوي وعرقي.

- كما توصلت الدراسة من خلال البحث في الثابت والمتغير في السياسة الخارجية التركية إلى جملة من المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية التركية والمتمثلة في المتغيرات الداخلية والتي تمثلت بدورها في الاستقرار الداخلي الذي حققته تركيا بتبنيها لمجموعة من الاصلاحات في شتى المجالات الاقتصادية والعسكرية والدستورية وفي مجال الحريات، الأمر الذي جعلها تبحث عن ما وراء حدودها إدراكًا منها في أن تأمين محيطها الخارجي سيحافظ على استقرارها الداخلي وإدراكها لمكانة قوتها وضعفها، بدأت في التوجه نحو منطقة الشرق الاوسط أين يوجد عالم عربي وإسلامي، الذي من المفترض لتركيا أن تكون جزءًا منه.

أما المتغيرات الإقليمية فتمثلت في الفوضى الناتجة عن ثورات الربيع العربي والتي جعلت تركيا تعيد توجيه سياستها الخارجية اتجاه المنطقة باعتبارها جزء لا يتجزأ من المنطقة وشعور تركيا بضرورة تفعيل دورها في المنطقة وأهميتها في القيام بدور فعال ونشط، خاصة في ظل الاضطرابات الاخيرة في المنطقة، أي ثورات الربيع العربي التي اسقطت العديد من أنظمة الحكم والتي كانت لها تداعيات داخلية وخارجية وظهور الأطماع الدولية للقوى الكبرى خاصة روسيا والصين، أمام انكفاء الدور الامريكي في المنطقة، والذي جعل تركيا توجه سياستها الخارجية في المنطقة بالضغط على أوروبا بقبول عضويتها في الاتحاد الاوروبي باعتبارها البوابة الأمنية لأوروبا في منطقة الشرق الأوسط.

- تواجه السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الاوسط تحديات داخلية وخارجية، خاصة تداعيات ما يسمى بثورات الربيع العربي الذي ألقى بضلاله على الدول المجاورة) خاصة ما تعلق

بالمسألة الكردية والانقسامات العرقية والطائفية بالإضافة إلى بروز التنافس الإقليمي والدولي في ظل تصادم المصالح في المنطقة ما بعد الربيع العربي.

وفي الأخير وفي إجابة على الإشكالية المطروحة فإن النتيجة المتوصل إليها أن السياسة الخارجية التركية قد غيرت توجهاتها نحو منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد وصول رجب طيب أردوغان إلى الحكم وقد اثرت فيها مجموعة من المتغيرات الداخلية أهمها الاستقرار الداخلي والثقل الاقتصادي الذي دفع بها باتجاه المنطقة الإقليمية الشرق أوسطية ألأين العالم العربي الإسلامي خاصة بعدد ما شهدته المنطقة من اضطرابات وتحركات سياسية استدعت واستقطبت الدور التركي الذي استغل هذه الأزمات لتأكيد حضور تركيا بإمكانياتها كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة، هذا من جهة ومن جهة اخرى فإن الثابت في السياسة التركية هو ان تجعل الاتحاد الاوروبي يدرك مدى أهمية تركيا في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة له من زاوية أنها تعتبر صمام امان له في المنطقة، خاصة في ظل الاضطرابات التي شهدتها المنطقة، وكذلك فإن انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي سيكون له تأثير في الشرق الاوسط، إذ سيجعل للاتحاد حدودًا مباشرة مع العراق وسوريا وبالتالي سيزداد تأثير البعد الإستراتيجي في العلاقة فمثلما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بوجودها المباشر العسكري والسياسي الآن جارًا مباشرًا للعديد من الدول المهمة في الشرق الاوسط، فإن الاتحاد الاوروبي بانضمام تركيا له سيصبح كيانا له حدود مباشرة مع دول أطراف في صراعات بالغة الأهمية وهذا سيمكن الاتحاد من الإشراف المباشر على مصالحه في الشرق الأوسط.

قائمـــة المصادر والمراجع

قائمـــــــة والمراجـــــــع

1 - قائمة المراجع:

أولا –باللغة العربية:

أ- الكتب:

1.أبو الحسن صلاح الدين ، التجربة التركية عوامل النهوض، المركز العربي للدراسات والأبحاث، د س، ن.

2.أبو هلال فراس، الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة السورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات المحلية، 2011.

3.أتورخيا كارال ، تاريخ الجمهورية التركية، ترجمة: إبراهيم الجمهاني، إسطنبول: كطبعة الجمهورية، 1994

4.إسبيتان سمير ذياب ، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

5. أغلو أحمد داود ، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط3، 2014.

6.أغلو أرسين كالايس ، السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط، في كتاب العرب وجوارهم، سلسلة كتب المستقبل العربي 20، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.

7.الأقداحي هشام محمود ، في تحديات الأمن القومي تاريخي سياسي، الإسكندرية: دار المنهل للنشر والتوزيع، 2009.

8.الاقداحي هشام ممدوح ، الاستمرار السياسي في العالم المعاصر كلحق ملخص خاص بالمصطلحات السياسية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

9. آلفر يوسفي ، العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا – إيران: بعد شد الأطراف، مركز صناعة السلام النرويجي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت ، فبراير 2011.

10. باريكي هنري وآخرون، القضية الكردية في تركيا، ترجمة هه قال أربيل: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2007.

11. باكير حسن علي ، حزمة الاصلاحات الديموقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية، قطر: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2013.

12. باكير علي حسين ، "تركيا: الدولة والمجتمع، المقومات الجيوسياسية والجيوإستراتيجية، النموذج الإقليمي وارتقاء العالم"، في مؤلف علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدولة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009.

13. باكير علي حسين ، الأبعاد الجيوسياسية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سوريا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 26 مارس 2013.

14. باكير علي حسين وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

15. بدوي محمد طه ، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، 1977.

16. البرهان أحمد البرهان وآخرون، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومنتجيه، مركز دراسات الشرق الاوسط، الأردن، 2012.

17. بكر أحمد حسن ، العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل، ط2، دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000.

18. تاجيل كولن وآخرون، نهاية عصر البترول – التدابير الضرورية لمواجهة المستحيل، ترجمة: علي عباس علي، الكويت: عالم المعرفة، 2009.

19. تركماني عبد الله ، تعاظم الدور الإقليمي لتركيا، تونس: دار نقوش عربية، 2010.

20. تقيان شريف ، الشبح الرئيس رجب طيب أردوغان: مؤذن إسطنبول وحطم الضم الأتاتوركي، دمشق: دار الكتاب العربي، 2011.

21. جول محمد زاهد العلمانية التركية وأزمة الربيع العربي، مركز آفاق للدراسات والبحوث، 2011/12/29.

22. جول محمد زاهد، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟ بيروت: مركز تماء للبحوث والدراسات، ط1، 2013.

23. حوات محمد عل ، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، القاهرة: مكتبة مديوني، 2002.

24. خضراوي هادي ، أبرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة من خلال المفاهيم، ط1، لبنان، دار الكتب الحديثة، 2002.

25. خليل محمد عبد القادر ، الربيع العربي ... تركيا في شرق أوسط جديد، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 12 مارس 2013.

26. خليل محمد عبد القادر، تركيا وثوران الربيع العربي دراسات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية 2012.

27. الدسواقي عيسى السيد ، توجهات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الخرب الباردة، دار الأحمدي للنشر والتوزيع، القاهرة، 200.

28. دسوقي عيسى السيد ، الشرق الاوسط وأمريكا في ظل النظام العالمي الجديد، القاهرة: دار الأحمدي للنشر والتوزيع، 2009.

29. رانة سريان محمد سعيد ، جغرافية الوطن العربي السياسية، عمان، دار عماد الدين، 2009.

30. الرميحي محمد، النفط والعلاقات الدولية الموجهة، نظرة عربية، سلسلة عالم المعرفة رقم 52، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982.

31. الرنتيسي محمود سمير ، عاصفة الحزم، حدود التنافس التركي الإيراني، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2015.

32. سبلي حسين ، أرباي عمر ، رجب طيب أردوغان، قصة زعيم، ط1، ترجمة طارق عبد الجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

33. السعدي وراء جاسم لطيف ، الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوروبي 1933، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

34. شعت أحمد كمال الدين ، العراق المقتول وتداعيات حرب الخليج، القاهرة: مكتبة مديولي.

35. صابل فلاح مقداد السرحان، أثر المعدات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية، 2002 -2011، الأردنية: الاردنية للعلوم الاجتماعية، 2010.

36. الصادق علي، إيران – تركيا والحرب الأمريكية العراقية، الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أفريل 2003

37. صالح محسن ، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.

38. صالح محسن، قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة، لبنان، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011.

39. صلفي محمود محمود، توجهات السياسة حذرة، آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة، المركز العربي للبحوث والدراسات، 20 ماي 2015.

40. الطويل زكي يونس ، الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات الواقية التركية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.

41. عايد الكلي نصر الدين، الحرب والتراث بين تركيا وإسرائيل، بيروت: إدارة الآفاق الجديدة، 1997.

42. عبد الجليل طارق ، الجيش والحياة السياسية: تفكيك القبضة الحديدية، بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر، 2009.

43. عبد العزيز محمود أحمد، تركيا في القرن العشرين، دار المكتب والوثائق القومية، 2012.

44. عبد الله السلطان جمال مصطفى ، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1989 – 2000، عمان: دار وائل للنشر، 2002.

45. عقلة المومني محمد أحمد، إستراتيجيات سياسة القوة ومقومات الدولة في الجغرافيا السياسية، الأردن: دار الكتاب الثقافي، 2006.

46. العناني خليل ، مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، مصالح إستراتيجية متبادلة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2010.

47. عوض جلال عبد الله ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

48. فايسياخ موريال ميراك، وكيم جمال، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ 2002، بيروت: شريحة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2014.

49. الفمي لقمان عمر، تركيا والاتحاد الاوروبي دراسة مسيرة الانضمام، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات، والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2007.

50. القريري محمد ياس خضير ، الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

51. كريمة محمود، مرحلة جدية من العلاقات التركية – الإسرائيلية، "مختارات إيرانية"، مايو 2013.

52. الكعكي أحمد ، الشرق الأوسط وصراع العولمة، بيروت: دار النهضة العربية، 2002.

53. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1.

54. محفوظ عقيل سعيد ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية – التغير، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ط1، 2012.

55. مرسي مصطفى عبد العزيز ، العرب في مفترق طرق بين ضروريات المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرق أوسطي، القاهرة: مكتبة دار الشروق، 1995

56. مصالحة محمد، الخضرمي عمر، العلاقات التركية العربية بين الامس والحاضر، عمان: منشورات الجامعة الأردنية، كلية الدراسات الدولية، 2011.

57. مطر جميل ، هلال علي الدين ، النظام الإقليمي العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

58. معوض علي جلال ، الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الاوسط 2002 – 2008.

59. منصور ممدوح محمود ، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، القاهرة: مكتبة مديوني، 1995.

60. نصري ذياب خاطر، الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا، الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2010.

61. النعيمي أحمد النوري ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر، 1988.

62. النعيمي لقمان عمر ، تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.

63. نور الدين محمد ، السياسة الخارجية أسس ومرتكزات، في محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010.

64. نور الدين محمد ، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، (بدون سنة طبع).

65. نورالدين محمد، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، الرياض: الرسيل للكتب والنشر، 1997.

66. نوفل ميشال، عودة تركت إلى الشرق الأوسط: الاتجاهات الجدية لسياسة التركية، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010.

67. هرمان راتير ، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية الصراع الثقافي في تركيا، ترجمة علا عادل، مصر: مركز المحروسة للنشر والخدمات والمعلومات، 2012.

68. وهب علي ، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: الآمر الامريكي الصهيوني، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013.

69. يشيطاش مراد، إسماعيل نعمان تيلبي، السياسية الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 16 يناير 2013.

ب- المجلات والدراسات:

1. "الانتخابات والتجربة حزب العدالة والتنمية التركي"، مركز الشرق الاوسط للدراسات الإستراتيجية، تقرير 56، أفريل 2011.

2. بهاء الدين محمد ، "دروس مستفادة من السياسة الخارجية التركية"، الحوار المتمدن، عدد 3420، 2013/08/13.

3. تركيا، "صفر المشاكل، الطموح التركي إلى أين؟" مجلة الأمة، السعودية، العدد 12، جويلية 2010.

4. الحجو إسماعيل ، "العمق الإستراتيجي في السياسة الخارجية التركية"، مجلة النور، العدد 422 في 2014/01/12.

5. حداد معين ، "مفهوم الشرق الاوسط بين الجغرافيا والجيوبولتيكا"، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد 09/33، 1994.

6. حسين مصطفى جاسم ، "الدور الإقليمي التركي لمدة من 2002 – 2010"، المجلة السياسة والدولية، العدد 20، 2012.

7. حلمي عبد اللطيف ، اقتصاديات دول الربيع العربي "الواقع والآفاق، مجلة 29 ديسمبر 2012.

8. حمامي هشام ، "تركيا الجديدة"، مجلة وجهات نظر، العدد 105، أكتوبر 2009.

9. الحوار المتمدن طارق الحوار المتمدن ، ندوة بعنوان " العمق الإستراتيجي مكانة تركيا ودورها في الساحة الدولية"، القاهرة: عين الشمس، كلية الآداب، 2010/11/28.

10. خزيجور باديس يوانيس ، "الدور التركي في حل الاحجية النووية الإيرانية"، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية، العدد 7، سبتمبر 2010.

11. خلف محمد الجراد، "ندوة حزب العدالة والتنمية"، جامعة دمشق: مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية، 2004.

12. دراسة عن العلاقات الاقتصادية التجارية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا خلال الفترة من 2003حتى النصف الأول من سنة 2008، جمهورية مصر العربية: وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقيات التجارية.

13. دلي خور رشيد ، "التركية الإسرائيلية بين الاعتذار والصفقة"، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة 12، العدد 137، أبار 2013.

14. ذياب أحمد ، "الدور الامريكي في المصالحة التركية – الإسرائيلية وأثرها على التفاعلات في المنطقة"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 159، 2013.

15. السبعاوي عوني عبد الرحمان، النعيمي عبد الجبار عيد مصطفى ، "العلاقات الخليجية التركية: معطيات الواقع وآفاق المستقبل"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد43، 2000.

16. السقا محمد إبراهيم، "هل يتكامل العرب مع تركيا"، المجلة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6647، 2011/02/23.

17. سلامة معتز ، "الدور الروسي في سباق إقليمي متغير"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 1438، 22 – 03 – 2014.

18. سمعان بطرس فرج الله وآخرون، أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي، القاهرة: دار الامين للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.

19. سنقيرة عز الدين ، "أردوغان يحقق فوزا كبيرا فقي الانتخابات التركية"، "مجلة العرب الدولية": العدد 406، 13 جويلية 2011.

20. شحة عماد ، تركيا والشرق الاوسط: دور إقليمي متجدد، المركز العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مجلة قضايا إستراتيجية، العدد 72، مارس 2010.

21. صعب فارس ، التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد 389، يوليو 2014.

22. عبد الجليل طارق ، في ندوة بعنوان "تركيا- العمق الإستراتيجي لعرض وتحليل كتاب العمق الإستراتيجي مكانة تركيا في الساحة الدولية"، لوزير الخارجية التركي أحمد داود أغلو، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2010/11/28.

23. عبد الجليل طارق، ندوة بعنوان "العمق الإستراتيجي مكانة تركيا ودورها في الساحة الدولية"، القاهرة، عين الشمس، كلية الآداب، 2011/11/28.

24. عبد الفتاح معتز بالله ، "تركيا والبحث عن العلمانية الممرنة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، بيروت، 2007.

25. عبد الله حارث قحطان ، الموقف التركي من عاصفة الحزم، رسالات متعددة، المركز الديمقراطي العربي، 12 -06 – 2014.

26. عبد الله حارث قحطان ، مثنى فائق مرسي، "أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية الإيرانية"، مجلة أداب الفراهيدي، العرق، العدد 19، 2014.

27. عثمان عفيف، "عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، 2010، ص 16.

28. عفيفي جمل ، "القوة العسكرية التركية في ظل الدور الإقليمي الجديد"، مجلة الأهرام، صادرة عن مؤسسة الأهرام، 2010.

29. عوض علي جلال ، "الارتباك تحليل أولي لدور تركيا في ظل الثورات"، مجلة السياسية الدولية، العدد 194، 2013/04/02.

30. غوفين صادق، "وجهة نظر تركية في واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعرب"، في: لإتيان محجوبيان، الحوار العربي – التركي بين الماضي والحاضر، إسطنبول: مركز الدراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية، 2010.

31. فلاح صابل ، مقداد سرحان، اثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية، 2011، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، 2013.

32. القاعود حلمي محمد ، أعوذ بالله من الشيطان والسياسة،: إسطنبول 55 سنة، مجلة وجهات نظر، العدد 117، أكتوبر.

33.اللباد مصطفى ، "أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية"، "مجلة السياسة الدولية"، العدد 633، 9 ماي 2016ن ص 19.

34. اللباد مصطفى ،السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية خلفيات إيديولوجية أم مصالح وطنية"، مجلة الشرق، العدد 7، يناير 2011.

35. مجيد إياد عبد الكريم ، "الموقف الإقليمي من التغير في المنطقة العربية تركيا نموذجًا"، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، 2013.

36. مزاوي نسرين ، "الثورات العربية تنمية اقتصادية وآفاق بيئية محلية"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3409، 2011/06/27

37. مقدد حبش طلال ، تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشركة "مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية"، المجلد 26، العدد الاول، 2010.

38. نهرا فؤاد ، "الاتجاهات السياسية في أوروبا وقضية انضمام تركيا"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116، بيروت: خريف 2009.

39. نور الدين محمد ، "75 عاما على الجمهورية في تركيا، نظرة عامة إلى إشكالية الأوروبية"، مجلة الشؤون الاوسط، العدد 43، 22 أكتوبر 2013.

40. نور الدين محمد ، أسطول الحرية، تركيا في مواجهة الحلف الاطلسي الإسرائيلي – الدولي الجديد، مجلة شؤون الأوسط، العدد 136، 2010.

ج- الجرائد:

1.(--) حزب العدالة والتنمية، خطايا الموازية رجب طيب أردوغان، إسطنبول: دائرة الإعلام والتوجيه، 2013.

2.(--)، حزب العدالة والتنمية، خطايا الموازية رجب طيب أردوغان، إسطنبول: 2013.

3. إبراهيم عبد الكريم وآخرون، تقدير موقف الثورات العربية، عمان، جريدة الشرق الأوسط، العدد 23، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012.

4. أولجت ستان ، "الخيارات البديلة لتعثر المفاوضات ضم تركيا للاتحاد الأوروبي"، جريدة الأهرام، العدد 9537، 28 مارس 2014.

5. باكير باهار ، تحركات ساخنة في السياسة الخارجية التركية تشمل كافة الجهات، جريدة خبرترك، 17 فبراير، 2016.

6. تراجع نمو تدفق الحوالات للبلدان الربيع العربي إلى 2.6 %، جريدة اليوم ، 10 ربيع الأول 2013.

7. الجيش التركي في انتظار ضربة أردوغان القاضية، "جريدة الأيام"، العدد 5259، الخميس 2010/09/02.

8. الخليفي محمد، تركيا والربيع العربي، التحولات الدراماتيكية في السياسة الخارجية، جريدة القدس، العدد 120، 2013/03/12.

9. ذياب أحمد ، "حرب باردة تركية إسرائيلية في الشرق الأوسط"، جريدة الشرق الاوسط"، العدد 12750، 25 أكتوبر 2013.

10.عباس ثائر ، "تركيا تستعد للاستفتاء : السياسة الخارجية التركية تنطلق من الصفر نحو عمقها الإستراتيجي"، "جريدة العرب الدولية"، 2010/10/03، العدد 11602.

11. العلاق إبراهيم خليل ، تركيا ... طرح الهوية – تركيا العلمانية، "لجزيرة نت" للبحوث والدراسات، 2006.

12.الماجد حميد ، "التحولات السياسية في المنطقة ومقاضاتها"، "جريدة العرب الدولية"، العدد 12773، 17 نوفمبر 2013.

13. نيركيزيان آرام ، "التعاون الاقتصادي والعسكري بين تركيا والبلدان العربية إلى أين"، "جريدة الشرق الأوسط، 15 ديسمبر 2010.

14. هشام محمد، "العرب والنظام الإقليمي المرجو"، جريدة الحياة اللندنية، 09 أغسطس 2014.

د- الدراسات غير المنشورة:

1. أحمد سليمان سالم الرحالة، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص والتحديات، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، 2014.

2. بومازية ليلى أوباجة ياحمد، السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماستر، جامعة الشلف.

3. التلوي محمد عبد العاطي، "السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002 – 2008، مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط"، غزة، 2011.

4. الحجادجة صدام أحمد سليمان، "دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002 – 2010"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

5. حراش عفاف، تركيا وقضية الانضمام للاتحاد الاوروبي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002-2011، رسالة ماجستير،2011.

6. حسن رزق سلمان عبدو، النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، فلسطين: جامعة غزة، الدراسات العليا، 2010.

7. حمام فوزي ، بن قمير نبيلة ، "السياسة الخارجية التركية بين الأوروبيانية والشرق-أوسطية"، رسالة ليسانس ، قالمة، 2013 – 2104.

8. حميد آسية، التنافس الأمريكي الروسي على منطقة الشرق الأوسط، رسالة الماستر ، جامعة شلف، 2013.

9. دايخة إبراهيم ، "أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير ، الجزائر، جامعة الحاج الأخضر، 2009.

10. ريحان فوز نايف عمر ، العولمة وأثرها على عملية الاصلاح الديموقراطي في الوطن العربي منذ 1990 – 2006، رسالة ماجستير: في التخطيط والتنمية السياسية، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، 2007.

11. السعيدي علي سعد سعيد ، " الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الاوسط (2002 – 2013)، القيود والفرص"، رسالة ماجستير ، العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، 2014.

12. الصهباني فهد، "الإستراتيجية التركية الجديدة تجاه الشرق الأوسط"، رسالة ماستر ، جامعة الجزائر3.

13. عبد الرؤوف بشرى والغول يوسف، أثر صعود حزب لاعدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية، رسالة ماجستير ، غزة، جامعة الازهر، 2011.

14. العفيفي محمود حسن علي ، "مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي"، رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة غزة، 2012.

15. عيادي سهام، مزهود فتيحة، "تركيا الدوافع الامنية من وراء الدور السياسي الإقليمي تجاه الشرق الاوسط"، رسالة ماستر، قالمة، 2011 – 2012

16. فراجي فاطمة الزهراء، "مقومات السياسة لخارجية التركية تجاه جوارها الإقليمية"، رسالة ماستر ،في العلوم السياسية ، 2014 – 2015.

17. قاسيلي عبد القادر ، "الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط من 1980 إلى 2014"، رسالة ماستر ، في العلوم السياسة، جامعة خميس مليانة، 2015. .

18. قربوع قريشي زهية، "واقع وآفاق التنمية في ظل العولمة، دراسة حالة الوطن العربي"، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الحاج الأخضر، 2009.

19. القطاونة ياسين أحمد ، "الدور الإستراتيجي لتركيا في الشرق الاوسط في ظل الأحادية القطبية 1991 –2008"، رسالة ماجستير ، في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2009.

20. لادمي محمد عربي، "التنافس التركي – الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، 1996 – 2014"، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013 – 2014.

21. لعريبي خديجة، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2011، رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة، 2013 -2014.

22. محمود حيدر جاسم محمد ، واقع السياسية الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها، رسالة ماجستير ، 2103 -2014، جامعة الشرق الاوسط.

23. مرضي محمد العربي عويد ، "انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي وأثره على الامن القومي العربي"، رسالة ماجستير ، جامعة بيروت العربية، 2017.

هـــ- المواقع الإلكترونية:

1. من هو طيب رجب أردوغان أول رئيس فينتخب انتخابا مباشرا في تركيا في27/03/2015،
http://wwww.France 4.com./ar/2014/08/10
2. رؤية تركية: تنظير تحول الساسة الخارجية التركية في:
http://rouyaturkiy.yah.com
3. موقع هيئة الأركان العامة على شبكة الانترنت:
www.tsk.mil.tr/eng/genL-konular/goveni.ntm.
4. الطيب الصادق، مساهمة الصناعة العربية في الناتج القومي متواضعة،
http://digital.ahram.org.eg/articles,aspx?serial=88378seid=493
5. الزراعة في تركيا :
http://fanack .com./ar/countries/turkey/economy/agriculture
6. القطاعات الاقتصادية في إيران:
http://fanack .com./ar/countries/iran/economy/economic-sectors
7. أمر الله أشلر، التغيرات التي حدثت في تركيا في السنوات الثمانية الأخيرة،
HTPP///WWW.MEX.COM.Jo/Acyivities/lecture/lecture :html
8. عبد الغني سلامة، عصر الثورات العربية الأسباب والتداعيات:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=254317(2016/04/26)
9. أحمد بن عبد الرحمان الصويان، زمان القردولي،
http://www.albayan.com.uk/article.aspx?icl=656(2016/04/26).
10. محمد الشيوخ، انعكاسات الثورات العربية على الاصلاح السياسي في الوطن العربي،
www.middle.east-online.com/?icl=147764.
11. ثروت محمد حسي، لبنى نبيه، "عام على الربيع العربي: التداعيات الإقليمية والدولية"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، (2012/04/04).
htm.www.asharqalarabi.org.uk/.../m abhathe - 12/06/12
12. – حسين غازي، النظام الإقليمي للشرق الاوسط وخاطره على الوطن العربي
www.wafainfo.ps/pdf/ghazi.1/pdf،
13.
14. ساردار تورجوت، تغيرات نشطة في السياسة الخارجية التركية، "مجلة ترك برس"، 28فبراير 2016، www.Turkpress.co/node/18679

15. عبد الفتاح بشير، تركيا استمرارية جمهورية حزب العدالة والتنمية، الأهرام الرقمي 2012.

http://www.digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=165.

16. عبد الوهاب النعيمي، الروية الامريكية في دور تركيا الإقليمي، الحوار المتمدن، العدد 2660، 2009/05/28،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173222.

17. صفاء عبد الوهاب عبلي، الإستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط، مجلة دورية "شؤون عربية"، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 165، 2 مارس 2013،

www.arab ffairaisonline.org/article ?

18. نصر خير الدين عطاء، السياسة الصينية والعالم العربي، توجهات ومصالح، "جريدة العرب الدولية، الشرق الأوسط"، العدد 2890، 19 مارس 2014،

www.archive.aawast.com/details.asp?section =4

19. أحمد الشلقامي، الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، "مجلة تر برس"، العدد12/93، 19 سبتمبر 2014،

www.turkpress.co.node/1917

20. محمود سمير الرنتيسي، خيارات السياسة الخارجية التركية ومتغيراتها الإقليمية والدولية، مكة: مركز الجزيرة للدراسات، 16 ديسمبر 2015،

www.studies.aljazeera.net/.../20/3/216103336330986.html

21. إدريس محمد السعيد، تركيا والامتيازات الإقليمية الصعبة، منتدى الرأي نيوز،

http://www.alrayneus.com.Papers.aspx,d=12790/2012

22. موقع وزارة الخارجية التركية، بيان رقم 94 بشأن التطورات في اليمن، 26 مارس 2015،

http://www.mfa.gov.tr/no-94-26 mart -2015-yenen- deki-son-gelismeler-hk-tr.mfa

23. نزار عبد القادر، السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية، مجلة الدفاع الوطني،

http://www.lebarmy.gov./b/article.asp.?cat=13&.ar

24. محمود سمير الرنتيسي، عاصفة الحزم، حدود التنافس التركي الإيراني، مركز الجزيرة،

www.Studies, aljazeera.net/ar/…/20154593155867397.html.

25. محمود عودة الآغا، مستقبل الخلافات التركية الإيرانية تعاون أم صراع، ووكالة مع الإخبارية، 2015/05/12،

www.maanneuss.net/comtent.aspax?id=777039

26. عيلان أدهم، أردوغان: على إيران أن تسحب قواتها من اليمن وسوريا والعراق وتغيير مواقفها، وكالة الأناضول، 24 – 04- 2016.

http://www.aa.com.tr./ar./turkey

27. ظريف يتهم أردوغان بتغذية الصراعات في الشرق الاوسط، جريدة رويترز، 27 مارس 2015،

http://ara.reuters.com/article./worldneus/idARAK BNOMN1w4420 1503272015- le 23-04-2016

28. مقدم أرشين، العلاقات التركية- الإيرانية: أخوة إسلامية أم تنافس إقليمي؟ مركز الجزيرة للدراسات، 09 ماي 2013،

http://studées,aljazera.net/raports/2013/05/201359113837501211.htm.le25-04-2013.

29. نصر المحالي، على وقع اتهامات أردوغان لإيران بمحاولات الهيمنة، جريدة إيلاف، 21 مارس 2015،

www.elaph.com/web/News/2015.13/995241.html

30. الحافظ التويني، العلاقات التركية الإيرانية بين التعاون والتنافس، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، 2013/02/07،

www.asharqalarbi.org.uk /rnu/…/b –mushaeat-5630.html

31. نضال جهاد العبيدي، العلاقات الإيرانية التركية بين التنافس الإقليمي وانحصار النفوذ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2015/06/03،

www.hersiraq.org/259 التركية 20 % الإيرانية 20% العلاقات /…

32. علي حسين باكير، الأبعاد الجيوسياسية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سوريا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 26 مارس 2013،

www.dohainstitute.org/release/1976Fc12 -ad17-9455-e1374a06bbof.

33. أسطول الحرية وأزمة العلاقات التركية الإسرائيلية، 25 سبتمبر 2013،
http://acpss.alramdigital.org.eg/Articles.aspx?Gd=falsesSerial1=677 357.

34. إسرائيل تهاجم أسطول الحرية المتجه إلى غزة، جريدة الرياض، 2015/05/31، http://www.alriyadh.com/530879

35. محمد عبد القادر خليل، العلاقات التركية الإسرائيلية في شرق أوسط جديد، مختارات إسرائيلية، فيفري 2012،
http://ahramonline.org.eg/articles.aspax?Serial=9904788 eid=7058

36. صافيناز محمد أحمد، المصالحة الإسرائيلية والازمة السورية، 25 ديسمبر 2013،
http://ahram.org.eg/News print/20/911 aspx.

37. محمد السيد عبد الجواد، تركيا ومصر ما بعد 30 يونيو، محددات واسباب التوتر 16 فيفري 2014،
www.http://ahramsryalyoum.com/neus/details/319585?isdesktop=1

38. مصر في السياسة الخارجية التركية ....واقع ما بعد الثورة والآفاق المستقبلية،
www.http://shargforum.org/node /23.

39. فهمي دياب، العلاقات المصرية التركية وتداعيات التراجع على الشأن الفلسطيني، 16 فيفري 2014.
www.http://ahramsryalyoum. net/permlink/50559.html

40.السياسة الأردوغانية والاقتصاد التركي، 01 حريزان، 2015،
http//www.ncro,ssx/?P 22 82.

41. المؤشرات الاقتصادية الأساسية،

42. http://www.IMF, World Economic Outlook, database, Oct, 2010 - 2011

43. عبد الحميد مناصرة، " ماذا يعني انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي؟" مجلة المختار، العدد 05، نوفمبر 2005،
http://www.elmokhtar.net
44. محمد حبيب عيسى، السياسة الأردوغانية والاقتصاد التركي، 01 حريزان، 2015،
45. http//www.ncro,ssx/?P 22 82.
46. إبراهيم خليل العلاق، تركيا ... طرح الهوية – تركيا العلمانية، الجزيرة نت للبحوث والدراسات، 2006، ص17.
47. www.aljazera.net/specialziler/pages/B328B33-CA46-4D2D-BCBE-9533498575FE9
48. وسق الكلوب، تركيا بين الشرق والغرب، قراءات في السياسة الخارجية التركية تجاه أوروبا والشرق الاوسط، مركز ربق للأبحاث والدراسات، www.barq-rs.com
49. محمد صالح العجيلي، "متغير المياه في العلاقات العربية التركية"، مجلة الفكر السياسي، العدد 08، 2000،
http://ww.awu-dam.org/index.html.
50. شاهين كريمة منصور، الإبادة الجماعية للأرمن، 2009، ص 16 – 17،
http:/www.alkaslif.org
51. بشير عبد الفتاح، "كابوس ويكيليكس نقص مضجع حكومة حزب العدالة والتنمية، جريدة الحياة اللندنية، الخميس 25 نوفمبر 2010،
www.echaph.com/oele/newspaoerts/5/2010/1161665htm
52. رياض عيد، النتائج الإستراتيجية والاقتصادية لزيارة بوتين إلى تركيا، 2016/02/23،
hسسttp://www.Khabaronline.com/PAD.aspx?Ld=4660.
.53
54. الموقف الحالي من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، يناير 2011

http://www.moqatel.com./openshare/Behath/siasia/turkeyu/index. htm.

ثانيا – باللغة الأجنبية:

أ- الكتب:

1. Bagci Huseyin, Changing geopoliticsand Turkish Forieng Policy, Germany : Internationals, Istanbul liberal politic Wien, 2009.
2. Balci Ali, Türkiye Dispolitikisi, Ilkber, Aktorler , Uygulamalar Istanbul : Nesilyayin Orubu, 2013.
3. Brauchel Fernand, A Histiry, New York : Penguin, 1993.
4. Brezinski. Zbigniew, the grand cless Board : American prinacy and its geostegic imperatives, New-York : Basic Book, 1997.
5. Dawaitogh Ahmet, ‘’Turkey’s Foreign Policy vision : an assesment of 2007’’ Turkey, 10 (1), 2008.
6. Eric Amb Edelman and Others, The Roots of Turkish camduct : understanding the evolution of Turkish policy in the middle East Bipartisan policy center, december, 2013.
7. Gozen Ramzan, Türk Dispolitikasinin Avrupa Biriligi, me Dogru, Danusumu, Istanbul : Uluslararasi, Hukukve politike, 2006.
8. Gramett John, strategies studies and its assomptions, in : contemprary strategy, London, Holmes 8éd, meirpuhlishers, Inc, 1987.
9. istatistik Türkiye istatistik, «Türkiye nufusu.acilklandi». In:

10. Kadioglu Ayse, Kerm Oktem and Mehmet Karli, TR, Rebecca Adams Brubaker Turkey's Forieng Policy, In changing wotld, Oxford : South East European, studies center, 2010.
11. Kardas Saban, « Fron zero problem to leading the chang : Making sense of farans formation in Turkey's Regional policy », 5h Edition 2012.
12. Karpat Kamel H., Türk Dispolitikis Tarili, Istanbul : Timas Yayinlari, 2012.
13. Onis Ziya, Turkey and Arab spring : Between, Ethics and self- Interest, Insight turkey, Vol 19, N° 03, 2012.

ب- الجرائد :

1. Gokhan Cetinsaya, Essential Friende and Natural Enemies : the Historic Roots of Turkish – Iranian relations, Maria journal. Vol 7 : N° 03 ; Septembre 2003.

ج- المواقع الإلكترونية:

1. Gul- Abdullah (2007) zeni yuz ilda, Türk Dispolitikasinin Ufukarin : Horizons Uj Turkish Foreign. Policy in the New country, From www.mfa,gov.tr/data /BAKANLIK /BAKANLAR/Abdullah Gul-Kitap.pdf.
2. http://www. itakwin .com.tr/yaum/ 2015/01/28/turkiyenin-nufusu-aciklandi- (2016/02/03).
3. Karl Selman, Erdo? An ? Resmi. torenle Kar ?? lad ? haberler-2mart2015. http://www.harberler.com//kral-Selman-erdogan.i-resmi-torenle-karsiladi-7025912- haberi/

4. Nebi Mis, Kurt, Sorunun Bolgesel Analizi (Regional Analysisi of kudish, Issue), 2013. http://haber, stargazetz.com/ accikgorus/Kurt - Sorunun -Bolgesel –Analizi haber-7786.38.
5. Yavuz Hakam, AK parti : Toplumasal. Degisiminyeni. Aktorler, (Istamble. Kitop yayinevi, 2010, P07.
2. Omar Taspinar, Turkey middle East policies : between Neo Ottomanism and kemalism, Grarnegie pepers, middle East center Number 10, September 2008.

الفهـــرس

الفهـــــــــــــرس

المقدمـــــــة.....أ

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية (المحددات، المرتكزات، الاهداف والآليات)

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية. 12

المطلب الأول: المحددات الداخلية.....12

المطلب الثاني: المحددات الخارجية 48

المبحث الثاني : مرتكزات وأهداف السياسة الخارجية التركية 55

المطلب الأول: مرتكزات السياسة الخارجية التركية.....55

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية.....59

المبحث الثالث: أدوات السياسة الخارجية التركية..... 63

المطلب الأول: الاداة الدبلوماسية والاقتصادية.....63

المطلب الثاني: الاداة الإعلامية والمنظمات الدولية والإقليمية والعسكري.....64

خلاصة.....67

الفصل الثاني: أهمية منطقة الشرق الاوسط بالنسبة لتركيا .

المبحث الأول: مفهوم الشرق الأوسط.....70

المطلب الأول: التأصيل التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط.....70

المطلب الثاني: تعريف الشرق الاوسط.....75

المبحث الثاني: الأهمية الجيوإستراتيجية والجيوالبولتيكية 87

المطلب الأول: الأهمية الجيوإستراتيجية 87

المطلب الثاني: الاهمية الجيوبولتيكية 95

المبحث الثالث: الاهمية الجيواقتصادية والجيوثقافية..... 100
المطلب الأول: الاهمية الجيواقتصادية 100
المطلب الثاني: الاهمية الجيوثقافية 112
خلاصة.....117

الفصل الثالث : الثابت والمتغير في السياسة الخارجية التركية

المبحث الأول: المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية التركية.....120
المطلب الأول: المتغيرات الداخلية.....120
المطلب الثاني: المتغيرات الإقليمية 126
المطلب الثالث: المتغيرات الدولية.....132
المبحث الثالث: التوجهات السياسة الخارجية التركية اتجاه قضايا الشرق الاوسط.....141
المطلب الأول: الدول العربية في المنطقة 141
المطلب الثاني: العلاقات التركية الإيرانية.....148
المطلب الثالث: العلاقات التركية الإسرائيلية.....157
المبحث الثالث: تحديات السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط الاقتصادية....166
المطلب الأول: التحديات الداخلية 166
المطلب الثاني: التحديات الخارجية..... 167
خلاصة.....169
الخاتمـــــــة 171
القائمة المراجع.....175
الفهرس 198